أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
مجلس العلوم الاجتماعية والسكان

العدالة الاجتماعية في سياسة الدولة التعليمية للجامعات

عبد العزيز صالح

نادية جمال الدين

المركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية

القاهرة
١٩٨٨

" هيئة البحث "

أستاذ دكتور / عبد العزيز صالح	الباحث الرئيسى والمشرف على البحث
دكتورة / نادية جمال الدين	عضوا

وقد قام كل من الأستاذ الدكتور عبد الواحد بصيلة والأستاذ فوزى عبد الظاهر بتقديم بعض التقارير الفرعية وحضور بعض اجتماعات هيئة البحث .

وقام الأستاذ الدكتور حسن الساعاتى بالمشاركة فى هيئة البحث بصفته مستشارا .

وقام بصياغة التقرير النهائى أ . د . عبد العزيز صالح

وتولت سكرتارية البحث الأستاذة / سهير سند الباحثة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

تصديـــر

يجد الباحث فى الدساتير الحديثة وفى الدساتير الاشتراكية بصورة أوضح بيانا واشارات الى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للانسان • وهذا التطور الحديث نحـو الاعتراف بحقوق ذات صبغة اقتصادية واجتماعية يدل على تطور فكر حقوق الانسان من التركيز على الحقوق الفردية والمدنية والسياسية الى المستوى الاقتصادى والاجتماعـى وبعبارة أخرى لم تعد حقوق الانسان كلها دائرة على محور الصراع بين الفرد والدولة بل مرتكزة على تصور لواجب المجتمع فى صنع الانسان القوى الواعى ومن ثم القادر على ممارسة كافة حقوقـه •

الا أنه لايكفى الاعتراف من جانب الدولة بهذه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أى لايكفى أن تكون مجرد رخصة نظرية تعلنها النصوص الدستورية • فكثيرا ماتحـول بين معظم المواطنين وهذه الحقوق حوائل فعلية لابد من ارادة الدولة عن طريـق الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية وعن طريق التشريع لازالتها • دون أن ننسـى أن التشريعات وحدها تقصر عن بلوغ هدفها ولو كانت فى هذا الاتجاه الايجابى ان لم تساندها طاقة المجتمع التى تندفع فى نفس اتجاهها • وعلى ذلك فان حقـــوق المواطنين تستند وجودا وعدما وفاعلية فى النهاية الى مدى التطور الاقتصـــادى والاجتماعى والثقافى للمجتمع •

ومن الواضح أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ترتكز على أساس وجود احتياجات أساسية لدى الأفراد تسعى الى الاشباع لتمكين الفرد من تنمية نفسه وبالتالى تمكنـه من المشاركة فى تنمية المجتمع • ولهذا يتعين التأكيد على أن الحاجات والحقـــوق يندمجان فى نسق متصل •

ويدور البحث حول توفر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للانسان فى مصر فـــى ضوء الوثائق الدولية وفى مقدمتها العهد الدولى لحقوق الانسان الاقتصاديــــة

والاجتماعية (١٩٦٦) وفى ضوء النصوص الدستورية والقانونية وفى الوقت نفسه فى ضوء البحث عن مدى نصيب هذه النصوص من الصدق فى الواقع العملى ومدى قيام الدولة بواجبها فى تمكين الأفراد والجماعات من الاستمتاع بهذه الحقوق .

ويستتبع ذلك محاولة عقد هذه المقارنة بين النص والواقع فى القطاعات المختلفة وأولها بطبيعة الحال حق المواطن فى الحد الأدنى من الغذاء الذى يكفل الحياة والصحة والقدرة على الانتاج ثم حق العمل ثم حقوق التعليم والثقافة والرعاية الصحية والمأوى والتأمينات الاجتماعية ورعاية الفئات الضعيفة .

ومن المعروف فى الدول المتخلفة أن هناك حدودا لاشباع حاجات المواطنين اقتصاديا واجتماعيا ولايعوض هذا القصور الا التيقن من أنه ليس هناك تفرقة لامبرر لها بين فئات المواطنين فى التمتع بهذا القدر المحدود من اشباع هذه الحاجات الأساسية بمافى ذلك الخدمات المختلفة التى تدخل فى تنمية القوى البشرية وتوظيفها .

ولاشك فى أن المساواة حق أساسى فوق كل الحقوق بل يمكن اعتباره حق الحقوق . وفى الواقع الفعلى نجد صورا كثيرة لاهتزاز هذا الحق بصرف النظر عن النصوص الدستورية والقانونية التى تظل فى معظم الأحوال حبرا على ورق .

وتأسيسا على ماسبق فقد اخترنا بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكى نتبين فى واقع الأمر مدى المساواة فى التمتع بها . ولانقصد بطبيعة الحال المساواة الحسابية المطلقة وانما مدى توفير الفرصة المتكافئة أمام الكافة للسعى الى الاستمتاع بهذه الحقوق .

وللوصول الى دراسة الموقف على هذا النحو كان من المتعين حصر كافة التشريعات على اختلاف درجاتها التى تحكم المسائل المتصلة بهذا الحق ودراسة للواقع مع محاولة الاستفادة من المسح الاجتماعى الشامل الذى قام به المركز فى السنوات الماضية .

يسعدني أن اقدم هذا التقرير الثاني الذي صدر عن مجموعة بحوث حقوق الانسان والذي يتناول مدى توافر العدالة الاجتماعية في سياسة الدولة التعليمية للجامعات ٠

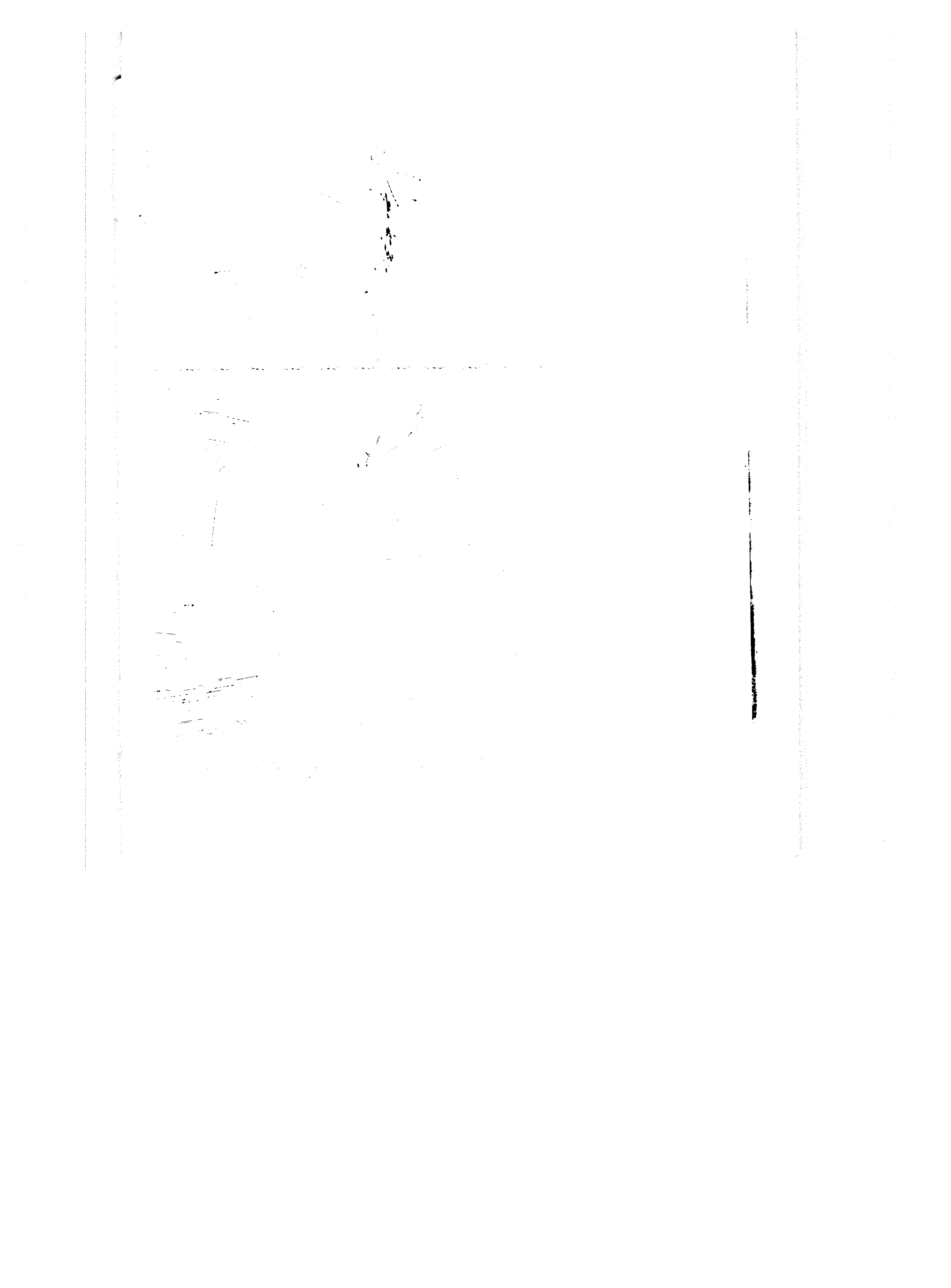
وأود بهذه المناسبة أن أحيي الجهد البارز الذي قامت به هيئة البحث والجدية والمستوى والاتقان الذي يميز هذه الدراسة المعمقة التي تتجاذبها شتى الاعتبارات والمبادئ مما يستوجب قدرا كبيرا من الموازنة والملاءمة ٠

والله الموفق ٠٠٠

أحمد محمد خليفة

المشرف على مجموعة بحوث حقوق الانسان

المحتويات



الملاحق

ملاحق البحث تتضمن الدراسات الشخصية التالية :

حسن الساعاتي :	السكن الجامعي الشامل	٧ صفحات
عبد العزيز صالح :	تعقيب على مقترحات الجامعة المفتوحة ، من الناحية العملية فى مصر	٦ صفحات
عبد العزيز صالح :	حول التيارات المؤيدة والتيارات المعارضة لفكرة انشاء الجامعة الأهلية فى مصر	٤٤ صفحة
عبد العزيز صالح :	خطة مشروع البحث والتعاقد	١٠ صفحات
عبد الواحد بصيلة :	احتمالات تفاوت الفرص المتاحة للطلاب فى مجال الدراسة	٣ صفحات
نادية جمال الدين :	اقتراح انشاء الجامعة المفتوحة فى مصر وعلاقته بتكافؤ الفرص فى التعليم الجامعى ـ مراجعة عبد العزيز صالح ..	١٧ صفحة
نادية جمال الدين :	الخدمات الطلابية المكملة لمجانية التعليم فى مصر ـ مراجعة عبد العزيز صالح	١٧ صفحة
نادية جمال الدين :	تطورات تكافؤ الفرص والمجانية فى التعليم الجامعى ، وتطبيقاتها فى جمهورية مصر العربية ـ مراجعة عبد العزيز صالح	٧١ صفحة

نادية جمال الديـن : من ايجابيات سياسة تكافـــؤ الفــرص
في التعليم الجامعي ـ مراجعــــــــة
عبد العزيز صالح .... ٢٥ صفحـة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

العدالة الاجتماعية وما يندرج تحتها من صور المساواة وتكافؤ الفرص في المجالات التعليمية ، وفي المرحلة الجامعية منها بخاصة ، هي من بديهيات الديموقراطية بمدلولها العريض ، كما أنها من أركان المفهوم الدولي والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وتتتبع دراسات هذا البحث ما اتسمت به مجالات التعليم الجامعي في مصر المعاصرة من ميزات أو مآخذ تقترن ايجابا أو سلبا بمفهوم العدالة الاجتماعية ، ومدى تطبيقاتها على صعيد الواقع .

وما من ثمة شك يعتد به ابتداء ، في أنه تحققت لمرحلة التعليم الجامعي في مصر المعاصرة (خلال النصف الثاني من القرن العشرين) مكاسب لا يستهان بها من أساسيات العدالة الاجتماعية (والمساواة وتكافؤ الفرص ضمنا) ، كان من معالمها الرئيسية سريان المجانية المطلقة للتعليم العالي والجامعي ، وتزايد فرص تحصيله أمام الكافة من المواطنين ، مع التوسع المضطرد في انشاء الكليات والجامعات المستحدثة ، وفتح مداخلها على مصاريعها أمام التضخم المتزايد في أعداد الطلاب المؤهلين لها ، دون أيما تمايز بينهم أو تفرقة ، وقصر الاستناد في تصنيف قيدهم بمختلف الكليات والجامعات الى معيار موضوعي موحد (فيما خلا استثناءات موقوتة) ثم النمو المتصل للخدمات الاجتماعية بالجامعات ورعاية الطلاب ، وهلم جرا .

ومع غلبة الايجابيات في هذه السمات العامة من العدالة الاجتماعية ، في مبادئها الرئيسية على أقل تقدير ، الا أن تطبيقاتها العملية في الجامعات لم تخل

من تشعيب وتعقيد ، ولم تقترب بعد مما كان يرجى لها أن تبلغه من حدود الكمال ،بل ولم ينعقد اتفاق عام حول نوعية المعايير التى يقاس بها مدى نجاح نتائجها ،ومدى القصور فيها . ودارت بشأنها من ثم وجهات نظر متعددة . وتعين من خطة هذا البحث الراهن عرض تقييم موضوعى متكامل ، أو مترابط ، لمسيرة هذه العدالة الاجتماعية فى الجامعات ، واستقراء الدوافع والعوامل التى مهدت لها ، أو العوائق التى صاحبتها . ولن ينفصل ذلك عن تقدير الأمر المسلم به من أن مدخلات التعليم الجامعى ترتبط عادة ارتباطا عضويا بمخرجات المراحل التعليمية الأخرى المؤدية اليه ، وأن واقع مؤسساته الجامعية لايتباعد تماما عن واقع المجتمع من حوله ، وانما هو متأثر الى حد ما بمفاهيمه المتنوعة وأوضاعه الثابتة والمتغيرة ، جنبا الى جنب مع تأثره بسياسة الدولة التعليمية وفلسفتها التربوية السائدة .

واذا ما استوجب تنسيق موضوعات هذا البحث البدء بالايجابيات الاجتماعية لسياسة التعليم الجامعى فى مصر ، فلن يستهدف هذا مجرد عرضها أو الاشادة بها ، بقدر ما يتوخى تهيئة المقابلة بينها وبين أوجه القصور التى تؤخذ عليها ، ثم التعقيب عليها بوجوه الاصلاح المقترحة لها حيثما توافرت .

وسوف ينصب مجمل البحث أساسا على ما يعنى المرحلة الأولى فى الجامعات المصرية (التى يجمع بينها المجلس الأعلى للجامعات) ، دون الجامعة الأزهرية ، أو المعاهد العالية ، أو مراحل الدراسات العليا ، (الا من قبيل عقد بعض المقارنات) ، ودون مرحلة ما بعد التخرج .

كما يقتصر الاستشهاد فيه اضطرارا بجداول الاحصائيات التى تم نشرها حتى الآن . ولايسع هذه المقدمة الا أن تنوه بالدراسات العلمية المشكورة وقوائم الاحصائيات القيمة ، التى نشرها كل من مجلس التعليم بالمجالس القومية المتخصصة، والهيئة الفنية للمجلس الأعلى للجامعات خلال الأعوام ١٩٨١، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧ بخاصة ،عن بعض النواحى التى يعالجها هذا البحث ،والتى يركز فيها من جانبه على منظور العدالة الاجتماعية فى سياسة الدولة التعليمية للجامعات .

الفصل الأول

((ايجابيات المجانية ، وسياسة القبول ، والتوسع العددى للجامعات))

كان تقرير المجانية المطلقة واستبعاد حاجز المصروفات فى الجامعات المصرية ، ولايزال ، من أخص المكاسب الديموقراطية التى كيفت أوضاعها فى كنف الدولة وهى الممول الوحيد لها . وتلك مكاسب لم تنشأ من فراغ ، وانما مهدت لها ارهاصات مبكرة ، مباشرة وغير مباشرة . ومن أقرب هذه ، وتلك فى ايجاز بالغ ، تقرير المجانية الكاملة لمرحلة الدراسة الثانوية فى عام ١٩٥٠ ، وما ترتب عليها تلقائيا من تعدد مدارسها على خريطة مصر كلها ، واتساع مداخلها لتستوعب غالبية الأعداد المتزايدة من التلاميذ المتقدمين اليها من أبناء فئات المواطنين كافة ، وبالتالى زيادة أعداد الشبان المؤهلين بشهاداتها والمتطلعين الى اللحاق بالتعليم الجامعى بعدها ، بغض النظر عن تفاوت أوضاعهم الاجتماعية أو امكاناتهم الاقتصادية .

وبشرت بالخطوة التالية لتحقيق هذا الطموح الاجتماعى ، أو هذا البعد التعليمى ، توجهات متواكبة تمثل أهمها فى الدعوة الى تنويع واثراء موارد الجامعات القائمة من مصادر شتى ، حتى تستغنى بها عن تحصيل المصروفات من طلبتها شيئا فشيئا ، وتكتفى برسوم القيد والامتحان والخدمات الاضافية كرمز لتعزيز الصلة بين الطالب وبين معهده العلمى (على نحو ماجاء فى تقرير لجنة على ماهر فى عام ١٩٥٣) ، ثم العمل على تخفيض هذه المصروفات والرسوم نوعا ما (بقرار جمهورى فى عام ١٩٦١) .

وكنوع من ردود الفعل المباشرة للتوجهات السياسية العامة للدولة حينذاك ، ومنها قوانين يوليو الاشتراكية فى عام ١٩٦١ ، والتيارات المصاحبة لاصدار

الميثاق الوطنى فى عام ١٩٦١ ، واجازة الاعفاء من المصاريف والرسوم الجامعية بشروط ميسرة (فى قانون تنظيم شئون الجامعات لعام ١٩٦٣) ، اتخذت الدولة (أو الثورة) اجراء حاسما ليحتسب لها من أساسيات تحقيق المساواة الاجتماعية وعوامل تذويب الفوارق بين طبقات المواطنين • فمدت مبدء المجانية المطلقة الى المرحلة الجامعية ذاتها (فى المادة ٣٩ من الدستور المؤقت الصادر فى عام ١٩٦٤) ثم نصت عليه فى مختلف دساتيرها الصادرة منذ ذلك الحين ، كما تضمنته القوانين المنظمة لشئون الجامعات صراحة منذ عام ١٩٧٢ ، وأملت فى أن يوازى أبناء الفئات الوسطى والعاملة المنتفعون بها أبناء الفئات الثرية القديمة ، وأن يزيدوا من تأييد مبادئها فى الأوساط المثقفة لمصلحتهم الخاصة ومصلحتها •

وربما لم يكن هذا الاجراء بمعزل تماما عن الاتجاه العالمى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، الى شيوع مسئولية الدول عن تمويل جامعاتها ، برصيد ثابت ، أو بمنح أو هبات أو قروض مشروطة ، وغير مشروطة ، الى جانب ماكان قد توافر لها من موارد أخرى خاصة ، حتى لاتحرم مجتمعاتها من نوابغ أبناء الفقراء ومحدودى الدخل فيها • مع شئ من المواءمة مع الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بكل مجتمع •

وكان من طبيعة الأشياء أن تؤدى المجانية الكاملة للجامعات المصرية (وما تلاها من التوسع فى الخدمات الاجتماعية للطلاب والتزام الدولة بتعيين فائض الخريجيين منذ عام ١٩٦١) ، الى سياسة الباب المفتوح للجامعات ، والى تهيئة منافذ عريضة لشرائح المواطنين من الفئات الوسطى ومحدودى الدخل كثيرى العدد لافادة أبنائهم بالفرص التعليمية الجامعية حتى منتهاها ، بالنسبة لذوى القدرات الدراسية المتميزة منهم على أقل تقدير ، كحق من حقوقهم الأساسية على الدولة ، بعد أن

استفادوا من أمثالها فى مراحل التعليم العام المؤدية اليها ، وتطلعوا من ثم الى مايمكن أن تكفله لهم من مركز اجتماعى وأدبى أفضل مما يعيشون فيه فى رحاب الاقرار بمبادىء المساواة وتكافوء الفرص.

وزاد هذا التطلع حدة عاما بعد عام ، وسوف يستمر فيما يلى من الأعوام، مع قلة ماتتيحه الشهادة الثانوية العامة من فرص العمل بها ، والى أن يتوافر لقنوات التعليم المهنى العالى الموازى للتعليم الجامعى مثل أهميته فى المستوى العلمى وتقدير المجتمع ، جنبا الى جنب مع ما أصبح يتمتع به الآن من رخاء فى سوق العمل .

وقد لايكون ثمة موجب لتفصيل كبير هنا فيما استقر العمل به منذ عام ١٩٥٥ من تهيئة الفرص المتكافئة أمام مختلف الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة لامكانات القيد بشتى المعاهد والكليات الجامعية عن طريق مكتب تنسيق مركزى بالقاهرة ، وبناء على معيار موضوعى محايد ، وهو ترتيب رغباتهم ترتيبا تنازليا يتناسب مع تتابع المجاميع الكلية لدرجاتهم فى شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة، بكل شعبة منها على حدة ، وفى نفس العام الذى حصلوا عليها فيه ، بحيث يظل هو الفيصل الرئيسى الذى يتيح أو يعوق التحاق الطالب بكلية ما أو جامعة ما ، مهما كانت توجيهة خلفيته الاجتماعية أو الاقتصادية (فيما خلا استثناءات معينة جارحة لمبدء تكافىء الفرص بقيت حتى ألغيت بحكم قضائى فى عام ١٩٨٥) .

وعادة مايتحدد حجم القبول والحد الأدنى بالتالى من مجموع الدرجات المؤهلة للالتحاق بكل كلية أو كل قطاع تعليمى ، بما يقرره المجلس الأعلى للجامعات سنويا فى هذا الشأن ، وفقا للامكانات التعليمية المتاحة لنوعية كل تخصص ، وتبعا

لمصلحة الدراسة فيه ، ومدى الاقبال عليه ، الا حيثما تدخلت الدواعى السياسية للدولة وعملت على تجاوز العدد المطلوب بعدد آخر .

واستحدثت بضعة تعديلات وتجارب فى اجراءات قبول الطلاب هذه ، لتطبق عن طريق مكتب التنسيق ، وهى اجراءات تعددت مزاياها كما تعددت مشكلاتها ، وترددت الآراء فى جدواها ، مما يرد بيانه فيما بعد . وتمثل أهمها فى الاستناد حين تحديد أولويات الحاق الطلاب بمختلف الكليات أو الدراسات النوعية ، الى مجموع اعتبارى يتكون من المجموع الكلى لدرجات المواد المؤهلة لنوعية التخصص فى القطاع الدراسى الذى يتقدمون اليه ، وقد تضاف اليه كذلك درجات المستوى الخاص ان وجدت . ومن التعديلات الرئيسية التى اتخذت للتقليل من تبعات ظاهرة اغتراب الطلاب عن مواطنهم ، والتقليل من أعباء اسكانهم فى المدن الجامعية ، ولأغراض أخرى ترد فى صفحة تالية ، العمل على مراعاة التوزيع الجغرافى للطلاب بين الجامعات ، وفقا لمقر السكن والمناطق التعليمية التى حصلوا منها على شهادة الثانوية العامة ، وتوجيههم ابتداء الى كليات جامعاتها ، أو على الأقل منحهم أولوية الالتحاق بها ، ثم التصريح للكليات (منذ عام ٧٧ــ١٩٧٨) بتقبل مايعادل ١٠ الى ٢٠٪ من مجموع طلابها المستجدين الذين وجههم اليها مكتب التنسيق ، وتحويلهم اليها من الكليات المناظرة لها فى مناطق أخرى ، عن طريقها مباشرة أو عن طريق مكتب مركزى بجامعتها ، دون التقيد بشرط الا الاقامة الدائمة للطالب وولى أمره فى نطاقها المحلى أو الاقليمى ، وذلك مع حفظ الأولوية فى هذا التحويل للطالبات ثم ذوى المجاميع الأعلى نسبيا من الطلاب . وحين طبقت هذه الرخصة تقيدت أغلب الكليات بتنفيذ نسبها المقررة ، وتعداها بعضها الى حد ملحوظ ، بينما خفضها أقلها عن الحد المطلوب ، بناء على مدى توافر الامكانات المتاحة أو قلتها فى كل حالة .

ويتوافر الركنين الأساسيين السالفين من أركان العدالة الاجتماعية فى مجال التعليم الجامعى ، وهما ركن المجانية العامة وما ترتب عليها من تحديد العامل المادى فى قبول القيد للدراسة الجامعية ، وركن وحدة القياس الموضوعى للمفاضلة بين المتقدمين للكليات الجامعية اذا لم تستوعبهم جميعا امكاناتها المتاحة ، تأيدت كرامة متوسطى الحال وذوى الدخول المحدودة من المواطنين وأبنائهم الطلاب فى رحاب الجامعات ، ولم يعودوا يتهيبون تكاليفها كثيرا ، أو يلزمون بالتماس مجانيتها الكاملة أو الجزئية بناء على عرائض شخصية يتقدمون بها الى الكليات المقيدين بها مع بداية كل عام جامعى جديد ، بعد أن يثبتوا فيها أدلة فقرهم . وقد لايحصلون على بغيتهم منها أحيانا الا بتزكيات وتوصيات صريحة أو ضمنية ، بل وقد لايجدون لهم أصلا موضعا فى الكليات المرموقة الا بعد جهد جهيد .

وتزكى بعد اجتماعى آخر لظاهرة المساواة وتكافؤ الفرص فى المجال الجامعى كانت قد اتصفت به مؤسساته جزئيا من قبل ، وهو عدم التفرقة بين الطلاب فى حق التعليم الجامعى ومتابعته بمقتضى الاختلاف فى الجنس ، أو اللون ، أو الدين والعقيدة ، أو البيئة السكنية ، وذلك الى أن أفضت المجانية المطلقة الجديدة الى تحييد " الوضع الاقتصادى " أيضا ولكن الى حد ما . وكان عقد تأسيس الجامعة الأهلية المصرية فى عام ١٩٠٨ قد نص مبكرا على أن الهدف من انشائها هو ترقية مدارك وأخلاق المصريين على اختلاف أديانهم .. " كما كان من المفروض أن " يحضر دروسها كل راغب من أفراد الأمة دون قيد أو شرط " .

وتتناول احصائيات تالية مدى تزايد مساواة الطالبات بالطلبة فى سياسة القبول ومجالات التعليم الجامعى . ويكفى التنويه مؤقتا بأن نسبتهن بلغت فى عام ٨٣–١٩٨٤ مايوازى ٣٢٪ من أعداد الطلاب ، وان تراوحت هذه النسبة بين الارتفاع وبين الانخفاض باختلاف البيئة الاجتماعية لكل جامعة ، بحيث حققت

٨ر٣٨٪ كحد أعلى فى جامعات القاهرة الكبرى ، واقتصرت على ٩ر٢٤ ٪ كحد أدنى فى جامعات الصعيد .

وعلى نحو ما استمرت الجامعات المصرية فى طليعة جامعات الشرقين الأدنى والأوسط ، كما وكيفا ، منذ نشأتها المبكرة ، وخلال حقبة النصف الأول من القرن العشرين ، وهى حقبة جاهدت طويلا فيها لاثبات نهضتها الوطنية وهويتها الحضارية الحديثة ، كان من المتوقع لها بعد أن أكملت تحرير سيادتها واستعادت كامل استقلالها وأثبتت فعاليتها الايجابية فى محيطها الدولى ، مع أوائل النصف الثانى من القرن ذاته ، أن تغدو أكثر حماسا الى اشباع تيار المد الوطنى أو القوى فيها من أجل تعويض مجتمعها عن كثير مما فاته من علم حديث ، والتخطيط أو التطلع لمستقبل أكثر علما وانتاجا يتوافر فيه من العلماء والمتعلمين والفنيين من يواكبون التطور العلمى والتكنولوجى الهائل فى العالم المتقدم المعاصر ، فيأخذون منه ويحاولون أن يضيفوا اليه .

وتمخضت بعض هذه المفاهيم فيما تمخضت عنه منذ أواسط الستينات عن المزيد من الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى ودراسته العليا ، والاتجاه الى تدعيم أو مضاعفة مؤسساته القائمة ، فى مراحل متلاحقة ، كجامعات مركزية قادرة على أن تستوعب الأعداد الكبيرة من الطلاب أولا ، وبالتوسع المضطرد فى انشاء كليات وجامعات اقليمية مستحدثة تتيح أكثر ما يمكن من الفرص المتكافئة اقليميا أمام افواج الراغبين فى الالتحاق بها .

ومن البديهى أن ثمار هذه التوجهات لم تتحقق فى وقت قصير ، وأن التوسع الكمى والعددى للجامعات المصرية لم يتم فجأة ، وانما مهدت منذ عام ١٩٦٢ على أقل تقدير مقدمات مسبقة تمثلت فى انشاء كليات اقليمية متنوعة تعهدتها وأشرفت

عليها الكليات المناظرة لها فى جامعات العواصم الأكبر والأقدم (وهى جامعات القاهرة والاسكندرية بوجه أخص) ، الى أن استكملت مقوماتها الرئيسية وتأهلت للقيام بدور الجامعات المستقلة بذاتها . وهكذا قفزت أعداد الجامعات المصرية تدريجيا من ثلاث جامعات كبيرة فى بداية الستينات الى احدى عشرة جامعة متفاوتة الاعداد والامكانات حتى عام ١٩٧٦ ، وقفزت أعداد كلياتها من ٢٥ كلية فى بداية هذه الحقبة الزمنية الى ١٦٥ كلية فى عام ١٩٨٥ ، ككليات مستحدثة حينئذ ، وكمعاهد عالية تحولت الى كليات جامعية حينا آخر . وامتدت خدماتها التعليمية والاجتماعية المباشرة الى بنية معظم محافظات الجمهورية (فيما خلا المحافظات النائية قليلة السكان مثل سيناء والبحر الاحمر ومطروح والوادى الجديد) كما تخطتها الى ماوراء التخوم السياسية أيضا بفرع جامعة القاهرة فى الخرطوم ، وفرع بيروت المرتبط عليها بجامعة الاسكندرية .

ولاتزال الجامعات الأم والأقدم تحتضن حتى الآن فروعا وكليات توزعت فى الاقاليم القريبة منها ، وهى فى أطوار متفاوتة من النمو والاكتمال . (وذلك بطبيعة الحال فضلا على جامعة الأزهر التى تقوم بدورها الدينى والمدنى فى مجال الدراسات الجامعية لاسيما منذ تحديث الدراسة بها فى أوائل الستينات وقد بلغ عدد كلياتها ٣٦ كلية مختلفة الطاقات ، وست كليات فى مرحلة الانشاء) .

جدول رقم (١)
التوسع فى أعداد الجامعات والطلاب
من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٨٥

السنة	١٩٥٢	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٨١	١٩٨٥
عدد الجامعات	٣	٤	١١	١١	١١
عدد الكليات	٢٥	٥٨	١١٥	١٢٤	١٦٥
الطلاب المسجلون	٣٦ر٠٢٧	١٣٩ر٨٣٣	٣٧٩ر٦٧٥	٤٧٩ر٠٧٨	٥٥٢ر٤٠١

المرجع : وزارة التعليم من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨٥
المجلس الأعلى للجامعات ـ ادارة الاحصاء •

مثلت الجامعات الاقليمية التطبيق العملى للامتداد الأفقى للتعليم الجامعى خلال مرحلته التالية لمرحلة التوسع الذاتى فى جامعات العواصم المركزية ذات الأعداد الكبيرة من الطلاب •

وجريا على المعتاد من البدء بالايجابيات ، واذا قدم شيء من حسن الظن بقيام تخطيط مسبق ، يكون انشاء هذه الجامعات الاقليمية قد استهدف أغراضا عدة • أولها هو تحقيق ما تستوجبه العدالة الاجتماعية من نشر مؤسسات التعليم الجامعى فى كبرى الحواضر الرئيسية لمختلف أنحاء الدولة ، عوضا عن قصرها على العاصمتين الأساسيتين أو الثلاثة العواصم المهمة فحسب • وثانى

الأغراض أن تتاح لطلاب هذه الحواضر والمناطق الداخلية فى محافظاتها الفرص العملية لتلقى تعليمهم الجامعى فى ذات بيئاتهم الاجتماعية الاقليمية أو بقربها خارج نطاق العواصم . مما من شأنه أن يخفف العبء المالى والقلق النفسى عن أسرهم ، وييسر عليها أن تلحق بناتها بالكليات القريبة منها ، ثم مايتبع ذلك من تقليل تكاليف المعيشة والسكن على هؤلاء الطلاب والطالبات الذين لم يعودوا مغتربين حتى وان ابتعدوا قليلا عن أسرهم .

وكان من شأن الجامعات المركزية الكبيرة ذاتها أن تستفيد من انتشار الجامعات الاقليمية بحسبانها سوف تخفف من الضغط الطلابى عليها ، وتقلل مما تتحمله من أعباء ايواء أبناء الأقاليم فى مدنها الجامعية ، فضلا عن استيعاب الطلاب ذوى المجاميع الأقل فى الكليات المستحدثة التى لاتجد الاقبال الكافى عليها أو لاتستوفى الأعداد الكافية لها من بين أبناء محافظاتها .

أما عن دور الثقافة فى هذا التخطيط المحتمل ، فهو افادة مختلف المحافظات بالمؤثرات الحضارية والاجتماعية للجامعات ، واحتمال استحداث تخصصات اقليمية أو بيئية متميزة فيها . وتوفير الكفايات الضرورية لها من بين أبنائها . وذلك على غرار ماتمايزت به جامعات اقليمية خارجية كثيرة . وتخطت بعض الجامعات الاقليمية المصرية دورها التعليمى والأكاديمى الى حد مقبول . وأسهمت بنسب متفاوتة فى النهوض بالطابع الاجتماعى والثقافى والعمرانى للمدن والمجتمعات التى نشأت فيها .

ولايقل أهمية عن ذلك ماتوخاه انشاء فرع جامعة القاهرة فى الخرطوم ، واشراف جامعة الاسكندرية على جامعة بيروت ، من أهداف قومية تحقق أقلها وفشل أغلبها .

ومن احصائيات نافعة تضمنها الجدول رقم ٢ لنمو التكاثف الطلابى المتلاحق فى التعليم العالى والجامعى خلال السبعينيات والثمانينات أى بعد اطلاق المجانية العامة وكثرة المعاهد العالية والكليات الجامعية ، يتضح ماجعل من الالتحاق بالجامعات أملا سهل التحقق بعد أن كان أملا بعيد المنال بالنسبة لكثير من المواطنين • فبينما لم يكن الطلبة الجامعيون فى مصر يتجاوزون المائة ألف بكثير حتى عام ١٩٥٠ حينما كانت الدراسة الجامعية لاتزال مرهونة اذ ذاك بأداء مصروفات ورسوم معينة لم يكن يعفى منها كليا أو جزئيا سوى أعداد محدودة نسبيا من الطلاب المتفوقين ، ومن الطلاب أبناء ذوى الدخول البسيطة الناجحين ، أدت المجانية وأدى التكاثف السكانى فى الوقت ذاته الى ارتفاع أعدادهم من ٨٣٣ر١٣٩ طالبا فى عام ٧٠ـ١٩٧١ الى ١٨٣ر٤١٩ طالبا فى عام ٧٥ـ٧٦ ، ٣١٤ر٥٠٧ طالبا فى عام ٧٩ـ١٩٨٠ ، و ٨٤٩ر٦٦٨ طالبا فى عام ٨٥ـ١٩٨٦ بزيادة قدرت بنحو ٥ر١٧٧٪ بالنسبة لأعدادهم فى عام ٧٢ـ١٩٧٣ ، كما قدر متوسط النمو السنوى لجملة الطلاب فيما بين أعوام ٧٢ـ١٩٧٣ الى ٨٣ـ١٩٨٤ بنحو ٣ر١٠٪ ، حيث تراوح بين ٨ر٣٠ كحد أقصى فى عام ٧٥ـ١٩٧٦ نتيجة لتحويل بعض المعاهد الى كليات تتبع جامعة حلوان الجديدة ، وبين ٥ر٢٪ كحد أدنى فى عام ٧٨ـ١٩٧٩ •

وزادت أعداد الطلاب المقيدين بالمعاهد العالية على نسق مشابه ، فارتفعت من ٨٢٩ر٢٨ طالبا فى عام ٧٥ـ١٩٧٦ ، الى ٣٩٤ر١٠١ طالبا فى عام ٨٥ـ ٨٦٠ وتضاعفت فى المعاهد الخاصة من ٤٠٥ر٢٩ طالبا فى عام ٧٥ـ١٩٧٦ الى ٨٥٧ر٥٨ طالبا فى عام ٨٥ـ١٩٨٦ •

وهكذا قدر نمو نسبتهم جميعا (بغض النظر عن طلاب الجامعة الأزهرية) الى اجمالى تعداد السكان بما زاد بصورة ملحوظة من ١٧ر٠٪ فى عام ١٩٥٠ ،

الى ١٤ر٠% فى عام ١٩٦٠ ، والى ٦٩ر٠% فى عام ٧٤ـ١٩٧٥ ، والى ٢٩ر١ % فى عام ٧٥ـ١٩٧٦ ، ثم ٣٥ر١% فى عام ٨٠ـ١٩٨١ ، و ٧٣ر١% فى عام ٨٤ـ١٩٨٥ ، وان هبطت هذه النسبة قليلا الى ٧٢ر١% فى عام ٨٥ ـ ١٩٨٦ ٠

وتراوح معدل النمو السنوى فى الأعوام ٧٥ـ١٩٧٦ الى ٨٥ـ١٩٨٦ ، بين ٥ر٨ كحد أقصى فى عام ٧٦ـ١٩٧٧ ، وبين ٨ر١ كحد أدنى فى عام ٨٥ـ١٩٨٦ ، بما قد يدل على أن التدافع فى سنوات الحد الأقصى قد حقق نسبة من التشبع كان لابد أن تعقبها فترة من الاكتفاء النسبى ٠

وفى احصائية أخرى تضمنها الجدول رقم ٣ ارتفع معدل طلاب الجامعات المصرية بالنسبة لشريحة الشباب فى سن ١٨ـ٢٢ عاما خلال السنوات ٧٤ـ١٩٧٥ الى ٨٥ـ١٩٨٦ ، من ٩ر٩% الى نحو ١ر١٥% فى عام ٨٣ـ١٩٨٤ ، وان تراجعت هذه النسبة قليلا الى ٩ر١٤% فى عام ٨٤ـ١٩٨٥ ، ثم الى ٦ر١٤% فى عام ٨٥ـ١٩٨٦ ، نتيجة لتقليل أعداد المستجدين فى كليات الطب والهندسة بخاصة خلال هذه الأعوام ٠

المجلس الأعلى للجامعات

الادارة المركزية لشئون تطوير التعليم الجامعى

ادارة الاحصـــاء

جدول رقم (٢)

تطور أعداد المقيدين فى التعليم العالى والجامعى ومعدل نموهم السنوى ونسبتهم الـى جملة السكان فى السنوات ٧٥ / ٧٦ ــ ٨٥ / ١٩٨٦

العام	المقيدون بالتعليم الجامعى	المقيـدون بالمعاهد العليا التجارية والصناعية	المقيدون بالمعاهد العليا الخاصة	جملة المقيدين	معدل النمو ٪ السنوى	عدد السكان	٪ الجملة الى السكان
٧٦/٧٥	٤١٩ر١٨٣	٢٨ر٨٢٩	٢٩ر٤٠٥	٤٧٧ر٤١٧	٠ر٠٠	٣٦ر٩٩٧ر٠٠٠	١ر٢٩
٧٧/٧٦	٤٥٣ر٦٩٦	٣١ر٥٤١	٣٢ر٩٥١	٥١٨ر١٨٨	٥ر٨	٣٨ر١٩٨ر٠٠٠	١ر٣٦
٧٨/٧٧	٤٧٦ر٧٧٧	٣٦ر٤٧٥	٣٧ر٦١٠	٥٥٠ر٨٦٢	٦ر٢	٣٨ر٧٩٤ر٠٠٠	١ر٤٢
٧٩/٧٨	٤٨٨ر٥٦٩	٣٩ر٨٠٢	٤٠ر٦٨٦	٥٦٩ر٠٥٧	٣ر٣	٣٩ر٧٦٧ر٠٠٠	١ر٤٣
٨٠/٧٩	٥٠٧ر٣١٤	٤٤ر٧٢٢	٤٤ر٥٧٣	٥٩٦ر٦٠٩	٤ر٨	٤٠ر٩٨٣ر٠٠٠	١ر٤٦
٨١/٨٠	٥٤٤ر١٥٣	٥٢ر٢٨٣	٤٩ر٤٤٥	٦٤٥ر٨٨١	٨ر٢	٤٢ر٢٨٩ر٠٠٠	١ر٥٣
٨٢/٨١	٥٨٩ر٥٦٢	٥٥ر٧٨٢	٥٣ر٢٤٨	٦٩٨ر٦٩٢	٨ر٢	٤٣ر٤٦٥ر٠٠٠	١ر٦١
٨٣/٨٢	٦٣٢ر٣٦٠	٥٩ر٤٢٣	٥٥ر١١٣	٧٤٦ر٨٩٦	٦ر٩	٤٤ر٦٧٣ر٠٠٠	١ر٦٧
٨٤/٨٣	٦٦٧ر٩٨٧	٦٥ر٢٥٦	٥٧ر٦٥٢	٧٩٠ر٨٩٥	٥ر٩	٤٥ر٩١٢ر٠٠٠	١ر٧٢
٨٥/٨٤	٦٧٠ر٧٢٦	٨٥ر٦٣٠	٥٨ر٢٦٤	٨١٤ر٦٢٠	٣ر٠	٤٦ر٩٥٨ر٠٠٠	١ر٧٣
٨٦/٨٥	٦٦٨ر٨٤٩	١٠١ر٣٩٤	٥٨ر٨٥٧	٨٢٩ر١٠٠	١ر٨	٤٨ر١٨٩ر٠٠٠	١ر٧٢

مصادر الاحصاءات :

١ ــ بالنسبة للجامعات الاحدى عشر التابعة للمجلس الأعلى للجامعات : ادارة الاحصاء أمانة المجلس الأعلى للجامعات .

٢ ــ بالنسبة لجامعة الأزهر ــ ادارة الاحصاء ــ جامعة الأزهر .

٣ ــ بالنسبة لجملة السكان : الكتاب السنوى الاحصائى لجمهورية مصر العربيــــة ١٩٥٢ ــ ١٩٨٢ الصادر من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

٤ ــ بالنسبة للمعاهد العليا : الكتاب السنوى للاحصاء ــ وزارة التعليم العالـــى : ١٩٨٥/١٩٨٦ .

المجلس الأعلى للجامعات

الادارة المركزية لشئون تطوير التعليم الجامعى

ادارة الاحصاء

جدول رقم (٣)

تطور أعداد المقيدين فى التعليم الجامعى بالنسبة لشريحة السكان (من سن ١٨ حتى ٢٢ أى لخمس سنوات) فى الفترة من ١٩٧٤ / ١٩٧٥ — ١٩٨٥ — ١٩٨٦

العام	المقيدون فى التعليم الجامعى	شريحة السكان (١٨-٢٢سنة) ٥سنوات	نسبة المقيدين الى شريحة السكان٪
١٩٧٥/٧٤	٣٢٠ر٤٨٨	٣ر٢٢٥ر٦٠٧	٩ر٩٪
٧٦/٧٥	٤١٩ر١٨٣	٣ر٣٦٨ر٥٩١	١٢ر٤
٧٧/٧٦	٤٥٣ر٦٩٦	٣ر٥١١ر٥٧٥	١٢ر٩
٧٨/٧٧	٤٧٦ر٧٧٧	٣ر٦٥٤ر٥٥٩	١٣ر٠
٧٩/٧٨	٤٨٨ر٥٦٩	٣ر٧٩٧ر٥٤٨	١٢ر٩
٨٠/٧٩	٥٠٧ر٣١٤	٣ر٩٤٠ر٥٣١	١٢ر٩
٨١/٨٠	٥٤٤ر١٥٣	٤ر٠٧٣ر٥٢٠	١٣ر٤
٨٢/٨١	٥٨٩ر٥٦٢	٤ر٢٥٥ر٨٨٩	١٣ر٥
٨٣/٨٢	٦٣٢ر٣٦٠	٤ر٤٠٨ر٥٠٥	١٤ر٣
٨٤/٨٣	٦٦٧ر٩٨٧	٤ر٤٦١ر١٢١	١٥ر٠
٨٥/٨٤	٦٧٠ر٧٢٦	٤ر٥١٣ر٧٣٦	١٤ر٩
٨٦/٨٥	٦٦٨ر٨٤٩	٤ر٥٦٦ر٣٥١	١٤ر٦

مصادر الاحصاءات :

بالنسبة للسكان من شريحة السن (١٨ — ٢٢) :

— من عام ٧٥/٧٤ حتى ١٩٨١/٨٠ : تقرير مقدم لوزارة القوى العاملة عن " الآثار الضمنية للتغيير السكانى وتطور التعليم على قوة العمل فى مصر — الاتجاهات والتوقعات — ١٩٨٣ .

— من عام ٨٢/٨١ حتى ١٩٨٦/٨٥ : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (تقديرات السكان حسب فئات السن والنوع — أكتوبر ١٩٨٦ .

تقدم التنويه بأن زيادة أعداد الطلاب الجامعيين قد صاحبتها ظاهـــرة اجتماعية محمودة وهى نمو الفرص المتكافئة للطالبات تطبيقا لتحقيق المساواة بـــين الشباب من الجنسين فى حق تحصيل التعليم الجامعى دون أن يحول النوع بـــين الفرد وبين حقه فيه ٠ وذاك أمر سبـــق تطبيقه الفعلى فى مراحل التعليـــم العـــام ، ثم بدأ بالكليات النظرية والعلوم الأساسية منذ عام ١٩٢٩ أى بعد أربع سنوات من انشاء الجامعة المصرية الحكومية فى عام ١٩٢٥ ، وامتد شيئا فشيئا الى الكليـــات العملية والطبيعية حتى احتواها جميعها ٠ ويبين جدول رقم ٤ تطور أعداد الطلبة والطالبات المقيدين بالجامعات المصرية ، والنسبة المئوية للطالبات ، فى بعـــض سنوات الفترة من عام ١٩٥١/٥٠ الى عام ١٩٨٣/٨٢ ٠

جدول رقم (٤)

السنـــة	عـــدد الطلبـــة	عـــدد الطالبـــات	نسبـــة الطالبات %	الجملـــة
١٩٥١/٥٠	٢٩٧٨٩	٢٢١٩	٦ر٩ %	٣٢٠٠٨
١٩٥٣/٥٢	٣٨١٧٢	٣٥٥٩	٨ر٥ %	٤١٧٣١
١٩٦٠/٥٩	٧١١٦٦	١١٥١٢	١٤ %	٨٢٦٧٨
١٩٧٢/٧٠	١١٩٨٠٣	٤٩٤٥١	٢٩ر٢ %	١٦٩٢٥٤
١٩٨١/٨٠	٣٢٢٤٢٩	١٥٦٦٤٩	٣٢ر٦ %	٤٧٩٠٧٨
١٩٨٣/٨٢	٣٤٨٤٨١	١٨٣١٨٦	٣٤ر٤ %	٥٣١٦٦٧

المراجع ـ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعى الشامـــل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ ـ ١٩٨٠ (المجلد التاسع ـ التعليم) ١٩٨٥ ، ص ٤٨٤ ٠

المجلس الاعلى للجامعات ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى ، ادارة الاحصاء ، ١٩٨٤ ٠

ومن نافلة القول ما يدل عليه سياق هذا الجدول من تزايد نسبة أعداد الطالبات الى أعداد الطلاب عاما بعد عام ، ونمو تقبل الرأى العام لالتحاق الفتاة بنفس المؤسسة التى يدرس فيها الفتيان ، وعدم وجود قيود مفروضة تحول بين الطالبات وبين ما يستطعن بلوغه من العلم والتعليم . وامعانا فى توسيع مجالات فرص القبول لهن بالجامعة ، ومراعاة لمواقف بعض الأسر التى لاتحبذ الاختلاط انشئت كلية خاصة متكاملة التخصصات بجامعة عين شمس فى عام ١٩٥٦ — وزاد هذا بما أتاحته لهن كذلك كلية البنات بجامعة الأزهر حيث الدراسة فيها غير مختلطة أساسا .

ويستبين من الجدول ذاته ، أن عدد الطلاب فى العام ١٩٦٠/٥٩ بلغ نحو ٥ر٢ ضعف عددهم فى العام ١٩٥١/٥٠ ، على حين بلغ عدد الطالبات فى العام ١٩٦٠/٥٩ خمسة أمثال عددهن فى العام ١٩٥١/٥٠ . وبينما بلغت نسبة الزيادة فى عدد الطلبة فى عام ١٩٦٠/٥٩ حوالى ١٣٩٪ عنها فى عام ١٩٥١/٥٠ ، بلغت نسبة الزيادة فى عدد الطالبات فى نفس الفترة ٤١٩٪ . وفاقت نظيرتها فى مجتمع الطلبة بدرجة واضحة . وظل هذا الاقبال متزايدا عبر السنوات المختلفة وزادت معه النسبة الى جملة الطلبة ، حتى وصلت الى ٤ر٣٤٪ فى عام ١٩٨٣/٨٢ .

وبتعبير آخر بينما بلغت نسبة الزيادة فى أعداد الطلبة فى العام ١٩٧٢/٧١ نحو ١٦٩٪ ، وبلغت نسبة الزيادة فى أعداد الطالبات فى نفس الفترة ٢١٧ ٪ . وكان المحك الرئيسى فى القبول للجميع ولايزال هو مجموع الدرجات فى امتحان شهادة الثانوية العامة . ولهذا أهمية قياسا الى تأخر التحاق الطالبات بالتعليم الجامعى حتى عام ١٩٢٩ ، ولم يزد عددهن حينذاك عن ١٧ طالبة ، بنسبة

٤١ر٠٪ الى عدد الطلبة ، وقياسا كذلك الى ارتفاع نسبة الأمية بين عوام الاناث حيث تصل الى ٧١٪ عنها بين عوام الذكور حيث تصل الى ٤٣ر٢٥٪ مما يعني انفتاح السبيل فى الجامعات لكل من تملكن الأسباب من الاناث.

ومع هذا تفاوتت نسبة الطالبات الى جملة المقيدين من جامعة الى أخرى تبعا لتقاليدها البيئة ، ومن كلية الى أخرى أيضا تبعا لنوعية الدراسة فيها ، ويبين الجدول رقم ٥ ترتيب الجامعات تنازليا فيما يختص بهذه النسبة ، كما يبين مدى اختلافها فى جامعات القاهرة الكبرى والاسكندرية خلال العام ١٩٨٢/٨١ عنها فى الجامعات الاقليمية لاسيما جامعات الصعيد ، مما ينم عن تأثير الأعراف والامكانات الأسرية والاقليمية فى هذا الاختلاف.

جدول رقم (٥)

الجامعة	عدد الطالبات	النسبة المئوية الى جملة المقيدين %
عين شمس	٣٨٠٩١	٣٨ر٨ %
القاهرة	٣٦٧٣١	٣٧ر٥ %
الاسكندرية	٣٨٣٨٨	٣٥ر٩ %
حلوان	١٠٢٧٢	٣٤ر٢ %
طنطا	٩٣٧٦	٣٣ر٥ %
المنصورة	١٢٩٩٤	٣٢ر٣ %
المنيا	٣٦٦٦	٣٠ر٢ %
قناة السويس	٢٦١٢	٣٠ر١ %
الزقازيق	١٦٥٢	٢٦ر٨ %
المنوفية	٣٦٣٢	٢٥ر٦ %
أسيوط	٩٥٢٠	٢٤ر٩ %
الجملة	١٧١٨٠٧	٣٣ر٨ %

<u>المرجع:</u> المجلس الأعلى للجامعات ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي ، اغسطس ١٩٨٢ .

وكما دلت هذه الأرقام على الاضطراد فى زيادة أعداد المقيدات بالتعليم الجامعى بشكل منتظم يؤكد استمرارها كمبدأ مقرر وحق انسانى لارجعة فيه ، فهى تشير ضمنا الى زيادة مضطردة كذلك فى أعداد الخريجات . وقد بدأن بخمس خريجات فى عام ٣٢—١٩٣٣ وبنسبة ٩ر١٪ من جملة الخريجين ، و ٨٣ فى عام ٤٢—١٩٤٣ بنسبة ٧ر٣٪ ، و ٦٦٤٥ فى عام ٧٢—١٩٧٣ بنسبة ٧ر٣١٪ ، ثم ٢٦٧١٨ فى عام ٨٠—١٩٨١ بنسبة ٤ر٣٤٪ .

والى جانب ما اشتغلت الخريجات به من مختلف الأعمال والتخصصات ، شاركت المتفوقات منهن فى مختلف الوظائف الاكاديمية لهيئات التدريس بالجامعات ، بأعداد ونسب مرتفعة تطورت فى بعض سنواتها من ٤٧٨ بنسبة ٩ر١٠ فى عام ٧٢—١٩٧٣ ، الى ٢١٣١ بنسبة ٢ر٢٠ فى عام ٨١—١٩٨٢ ، وكذا بنسب أكثر ارتفاعا فى وظائف المدرسين المساعدين والمعيدين ، مما يخرج عن مجال هذا البحث ، ولكنه يعنى أنه اذا كانت فرص القبول بالجامعات متكافئة للجنسين ، ففرص العمل والترقى داخل الجامعة أيضا مفتوحة أمام الجنسين ، ومن شأنها أن تطمئن الطالبات على نتائج العدالة الاجتماعية للجميع .

ولابأس من النظر الى تصاعد الخط البيانى للتوسع الكمى والأفقى للجامعات المصرية وأعداد طلابها ، فى أبسط حالاته ، كنوع من النمو التلقائى أو التطور الطبيعى الذى تمشى مع مضاعفات الزيادة السكانية واتساع العمران ونمو الوعى التعليمى ، كما تمشى مع زيادة الامكانات والخبرات ، وارتفاع المستويات الاقتصادية ، وهلم جرا .

ولكن ، والى جانب ما تقدم التنويه بأهميته من تيارات قومية وحضارية آزرت انتشار التعليم الجامعى فى مصر ، فثمة مؤثرات ودوافع أخرى أثرت فى مسيرته . فهو قد ساير التطورات السياسية الداخلية التى عاصرته واعتبرته صورة من صور تعاطف الدولة

(أو تعاطف الثورة) مع نبض الطوائف العريضة الطموحة الى توسعة وزيادة مداخل التعليم العالى أمامهم بحسبانها أقرب الوسائل الى تطوير أوضاعهم الاجتماعية والفئوية ، بعد تذليل الصعوبات التى كانت تعترض سبيلهم اليها من قبل، وباعتبارها أقرب الوسائل كذلك لتكوين ظهير ثقافى من شبيبة الثورة يرتبط بها ويواجه من أجل مصلحته ومصلحتها بقايا الطبقات التى حل محلها أو شاركها فى المجال الجامعى والعمل السياسى .

أو هو استجاب بتعبير آخر الى التصاعد النسبى فى مستويات الوعى التعليمى والطموح الأسرى فى المجتمع ، وما يسمى بالحراك الاجتماعى بين شرائح العمال وصغار التجار والفلاحين الذين تزايدت انتقالات الكثير منهم الى المناطق الحضرية واستقروا فى مدنها ، أو اقتربوا من أحيائها الأكثر تمدينا وزاد دخلهم الاقتصادى كما زاد أملهم فى الافادة من المتغيرات الجارية ، وتعويض ما فاتهم أو فات أسرهم خلال أجيال سابقة من فرص التعليم المتقدم ، وبالتالى من فرص الحياة الأفضل فى مجتمع لازال ضمان الوضع الاجتماعى والمركز الادبى والمرتب الثابت يرتبط فيه بالمؤهل الجامعى أكثر مما سواه .

وتلاقت آمال الدولة وآمال الطوائف المثقفة أو الطموحة من الجماهير فى أن يؤدى التوسع العريض للتعليم الجامعى الى تخريج (أو تفريخ على أساس ما تطور اليه فى عالم الواقع) أكبر عدد من الكفايات الشبابية التى تنتسب الى كل قطاعات المجتمع ، ويمكن أن تفيد الوطن فى مختلف أوجه نشاطه العلمية والانتاجية ، كما تخدم سياساته وخططه المستقبلية داخل حدوده وخارجها .

وغير خاف ما حققه الرصيد المصرى المتصاعد من القدرات المؤهلة جامعيا فى شتى مجالات المعرفة وتطبيقاتها التكنولوجية والعملية من تزكية مكانة مصر الحضارية

وسمعتها الريادية فى الشرقين الأدنى والأوسط ، بعد أن تخطت ميادين العمل الداخلية الى الخارج ، التماسا لفرص عمل أفضل ، ولدعم المجالات التعليمية والبحثية والفنية فى معظم البلاد العربية والافريقية والاسلامية ، وهو عائد عوض مصر خيرا معنويا وماديا لايقل أثرا عما أحرزته بعض هذه البلاد مؤخرا من ثراء مادى طارئ وتقدم عمرانى سريع .

وأخيرا فلعل تيار التوسع الجامعى فى مصر قد تأثر من وجه آخر ومن الناحية النظرية على أقل تقدير ، بالفلسفة التربوية العالمية التى سبقته الى اعتبار المجتمع المتعلم تعليما عاليا ضرورة حتمية لمواكبة التراكم المعرفى المعاصر ، ولمجاراة الأهمية المتنامية لثورة المعلومات والعلوم وتطبيقاتها التكنولوجية المتلاحقة ، وبالتالى لتحقيق المزيد من التقدم والاعداد للمستقبل الثقافى بكل تبعاته .

استوجب تعدد الجامعات المصرية والتزايد المتصل فى أعداد طلابها ، تزايدا مضطردا آخر فى قيمة الاعتمادات المالية الحكومية المرصودة لها من أجل خدماتها التعليمية والبحثية والاجتماعية . وقد قفز مجملها من ٠٠٠ر٣١٧ر٦٠ مليون جنيه فى عام ٧٤ـ١٩٧٥ الى نحو ١٦٠ مليون جنيه فى عام ٧٩ـ١٩٨٠ ، ثم الى ٠٠٠ر٣٨٠ر٣٠٣ر٥ مليون جنيه فى عام ٨٤ـ١٩٨٥ ، و ٠٠٠ر٢٥٧ر٥٤٣ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥ ، و ٠٠٠ر٧٤١ر٥٩٤ مليون جنيه فى عام ٨٦ـ١٩٨٧ وقارب الآن ٦٦٩ مليون جنيه . واقترن بعض هذا التصاعد الكمى من غير شك بما واكبه من معدلات التضخم المالى ، وتغير القوة الشرائية للعملات ، وكثرة الانشاءات ، وارتفاع قيمة الأجهزة والنفقات الجارية ، وتكاليف العملية التعليمية والخدمات الطلابية على مستوى العالم كله (بحيث ارتفعت النفقات الجارية للجامعات البريطانية مثلا بنسبة ٤٠٠٪ خلال عشر سنوات) .

وعلى الرغم من أن موازنات الجامعات المصرية قد تضمنت الأبواب المالية التقليدية الأربعة بما فيها من أجور ومرتبات ومنشآت وهلم جرا ، إلا أن تصاعدها انعكس بصورة واضحة على قيمة المتوسط التقريبي لحجم الانفاق على الطالب الجامعي (جدول رقم ٦) من ١٨٨ جنيها في عام ٧٤ـ١٩٧٥ ، الى ٣١٥ جنيها في عام ٧٩ـ١٩٨٠ ، والى ٧٩٠ (أو ٧٧١) جنيها في عام ٨٤ـ١٩٨٥ ، ثم الى ٨٧٠ في عام ٨٥ـ١٩٨٦ .

وفي سياق هذا المتوسط الحسابي العام ظلت قيمة الانفاق على طالب الجامعات القديمة ذات المنشآت والمرافق والخدمات القائمة المتكاملة ، عند قيم اعدا فتدنى مقداره بجامعة عين شمس مثلا في عام ٨٤ـ١٩٨٥ الى ٦٤٤ جنيها ، بينما ارتفع حده الأعلى في جامعة مستحدثة مثل جامعة قناة السويس الى ١٣٥٤ جنيها في العام نفسه ، ثم الى ١٨٧١ جنيها في عام ٨٥ـ١٩٨٦ . وفيما بين الحدين الأدنى والأقصى بلغ متوسط الانفاق على الطالب في جامعة الزقازيق ٨٥٦ جنيها خلال عام ٨٤ـ١٩٨٥ .

وثمة مقارنة أخرى بين التحرك المستمر لتكلفة تعليم الطالب الجامعي في مصر ، وبين ثبات الرسوم الجامعية السنوية المقررة عليه والتي لاتكاد تتعدى ٣٫٧٥ من الجنيهات ، فقد عادلت هذه الرسوم ٦٪ من تكلفة تعليم الطالب في عام ١٩٦٢ (وكانت تبلغ ١٢٨ جنيها) ، وزادت هذه التكلفة في عام ١٩٧٥ بنسبة ٤٧ ٪ ، ثم قفزت الى ٣١٠٪ في العام ٨٤ـ١٩٨٥ وذلك بما يعني أنها فاقت أربعة أمثالها خلال عشر سنوات ، ولم تعد الرسوم تشكل أكثر من ٠٫٤٨٪ من التكلفة ، بعد أن كانت تمثل ٦٪ منها ، بغض النظر عن اختلاف القيمة الفعلية للانفاق في كل من الحالين .

ومع التنويه بضخامة الاعتمادات المالية الحكومية للتعليم العالى والجامعى فى مصر وتصاعدها السنوى المضطرد رغم الصعاب الاقتصادية القائمة ، الا أن متوسط نسبتها الى اجمالى الموازنات العامة للدولة لازال أقل كثيرا من نسبة أمثالها فى أغلب الدول الخارجية (حيث تراوحت بين ٨ ـ ١٢ ٪ من اجمالى الدخل القومى ، و ٢٠ ـ ٢٥ ٪ من موازنة الخدمات) • ولازالت بحاجة الى دعم أكبر متواصل لتطوير رسالتها التعليمية والبحثية وأداء خدماتها الاجتماعية كاملة •

وهنا ينبغى الاعتراف بقسوة الواقع ، وهو أن بعض الموارد المخصصة للجامعات وأجهزتها وتجهيزاتها هى معونات وقروض خارجية • وقد تراوحت معونة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والجامعات فى الأعوام الماضية بين ٢٠ ، ٣٠ مليون دولار كانت تخصص للجامعات ، وقيل أنها ارتفعت فى هذا العام الى ٧٠ مليون دولار يخصص نصفها للجامعات ونصفها الآخر للمعاهد الفنية العالية • ولابأس من الاشارة كذلك وعلى سبيل المقارنة مع ضخامة التبعات المالية لانشاءات دور التعليم العام ، الى ما أعلن مؤخرا عن استعانة الدولة بمعونات امريكية بلغت فى العام الحالى ٢١٠ مليون دولار لاقامة ١٣٠٠ مدرسة اقليمية خلال عشر سنوات ، و ٢٠ مليون دولار لتطوير تعليم اللغات ، وهى أرقام لو صحت لنمت عن الاستعانة بمعونات وقروض أخرى كثيرة ، لا ضير من اطلاع الرأى العام على حقيقة الوضع فيها •

جدول رقم (٧)

نصيب الطالب من اعتماد موازنة الجامعات موزعا حسب الجامعات

فى السنوات ٧٥/٧٤ ـ ٨٠/٧٩ ـ ٨٥/٨٤

يقارن بجدول رقم (٦)

البيان	اعتماد ٧٥/٧٤	عدد الطلاب	نصيب الطالب بالجنيه	اعتماد ٨٠/٧٩	عدد الطلاب	نصيب الطالب بالجنيه	اعتماد ٨٥/٨٤	عدد الطلاب	نصيب الطالب بالجنيه
الازهر	٦٠٦٣	٤١	١٤٧	١٨٨٥٢	٤٩	٣٨٥	٦١٢١٧	١١٨	٥١٩
القاهرة	١٥٠٢٤	٧٥	٢٠٠	٢٨٢٧٤	٩٥	٢٩٨	٩٦٠٧٤	٩٩	٩٧٠
الاسكندرية	١٠٨٧٧	٥٩	١٨٤	٢٠٦٩٦	٧٢	٢٨٤	٦٠٢٧٤	٨٣	٧٢٦
عين شمس	٩٥٢٠	٦٩	١٣٨	٢١٦٩٦	٩١	٢٣٨	٦٥٦٨٥	١٠٨	٦٠٨
اسيوط	٧٩٦٨	٢٨	٢٨٤	١٤٠٤١	٣٤	٤١٣	٤٥٣١٢	٤٥	١٠٠٧
طنطا	٤٢٦٠	١٧	٢٥١	٨٦٦٦	٢٣	٣٧٧	٣٦٢٨٣	٤٠	٩٠٧
المنصورة	٣٥٣٢	٢٠	١٧٧	١٠٠٦٣	٣٥	٢٨٨	٢٥٩٥٢	٤٤	٨١٧
الزقازيق	٣٠٧٣	١٢	٢٥٦	١١٧٣١	٤٦	٢٥٠	٥١١٤٦	٧٤	٦٩١
حلوان				١١٠٣٣	٣٢	٣٤٥	٢٥٦٦١	٣٢	٨٠٢
المنيا				٤٩٦٢	١٠	٤٩٦	١٩٢٦٣	١٦	٤٠٤
المنوفيه				٤٩٦٧	١٢	٤١٤	١٨٥٧٢	١٩	٩٧٧
قناة السويس				٤٧٩٦	٨	٦٠٠	١٤٨٩٩	١٠	١٤٨٥
الاجمالى	٦٠٣١٧	٣٢١	١٨٨	١٥٩٧٧٧	٥٠٧	٣١٥	٥٣٠٣٣٨	٦٨٨	٧٧١

ملاحظة : عدد الطلاب واعتماد الموازنة بالآلاف (المجلس القومى للتعليم ـ يونية ١٩٨٥ ـ جدول ١٢)

٦ – بيان بنصيب الطالب من اعتماد موازنة الجامعات موزعا حسب الجامعات فى السنوات ٧٥/٧٤ – ٨٠/٧٩ – ٨٥/٨٤ – ٨٦/٨٥ (وتقارن هذه البيانات بالجدول رقم ٧)

البيان	اعتماد ٧٥/٧٤	عدد الطلاب	نصيب الطالب بالجنيه	اعتماد ٨٠/٧٩	عدد الطلاب	نصيب الطالب بالجنيه	اعتماد ٨٥/٨٤	عدد الطلاب	نصيب الطالب بالجنيه	اعتماد ٨٦/٨٥	عدد الطلاب	نصيب الطالب بالجنيه
القاهرة	١٥٠٢٤٠٠	٧٥٠٠٠	٢٠٠	٢٨٢٧٤٠٠	٩٥٠٠٠	٢٩٨	٩٦٠٧٤٠٠	٩٨٠٠٠	٩٨٠	١٠٧١٤٥٠٠	٩٧٦٦٣	١٠٩٧
الاسكندرية	١٠٨٧٧٠٠	٥٩٠٠٠	١٨٤	٢٠٦٩٦٠٠	٧٢٠٠٠	٢٨٤	٦٠٢٧٤٠٠	٧٧٠٠٠	٧٨٣	٦٨٤٩٠٠٠	٧٣٣٢١	٩٣٣
عين شمس	٩٥٢٠٠٠	٦٩٠٠٠	١٣٨	٢١٦٩٦٠٠	٩١٠٠٠	٢٣٨	٦٥٦٨٥٠٠	١٠٢٠٠٠	٦٤٤	٧٨١٢٨٠٠	٨٧٩١٩	٨٨٨
اسيوط	٧٩٦٨٠٠	٢٨٠٠٠	٢٨٤	١٤٠٤١٠٠	٣٤٠٠٠	٤١٣	٤٥٣١٢٠٠	٤٤٠٠٠	١٠٣٠	٥١٥٢٨٠٠	٤٣١٤٥	١١٩٤
طنطا	٤٢٦٠٠٠	١٧٠٠٠	٢٥١	٨٦٦٦٠٠	٢٣٠٠٠	٣٧٧	٣٦٢٨٣٠٠	٤٢٠٠٠	٨٦٤	٣٩٠٦٢٠٠	٣٩٧٦٩	٩٨٢
المنصورة	٣٥٣٢٠٠	٢٠٠٠٠	١٧٧	١٠٠٦٣٠٠	٣٥٠٠٠	٢٨٨	٣٥٩٥٢٠٠	٤١٠٠٠	٨٧٧	٤٦٦٢٥٠٠	٤٠٠٤٠	١١٦٣
الزقازيق	٣٠٧٣٠٠	١٢٠٠٠	٢٥٦	١١٧٣١٠٠	٣٦٠٠٠	٢٥٠	٥١١٤٦٠٠	٧٢٠٠٠	٧١٠	٥٩٠٦٨٠	٦٩٠٢٨	٨٥٦
حلوان				١١٠٣٣٠٠	٣٢٠٠٠	٣٤٥	٢٥٦٦١٠٠	٣٣٠٠٠	٧٧٨	٣٣٤٣٥٠	٣١٨٢٨	١٠٥٠
المنيا				٤٩٦٢٠٠	١٠٠٠٠	٤٩٦	١٩٢٦٣٠٠	١٥٠٠٠	١٢٨٤	٢١٨٧٣٠	١٤٧٣١	١٤٨٥
المنوفية				٤٩٦٧٠٠	١٢٠٠٠	٤١٤	١٨٥٧٢٠٠	١٨٠٠٠	١٠٣٢	١٨٨٣٨٠	١٧٨٢٨	١٠٥٦
قناة السويس				٤٧٩٦٠٠٠	٨٠٠٠	٦٠٠	١٤٨٩٩٠٠	١١٠٠٠	١٣٥٤	١٩٠٦٥٠	١٠١٩١	١٨٧١
الإجمالى	٦٠٣١٧٠٠٠	٣٢١٠٠٠	١٨٨	١٥٩٧٧٧٠٠٠	٥٠٧٠٠٠	٣١٥	٥٣٠٣٣٨٠٠	٦٧١٠٠٠	٧٩٠	٥٢٥٤٦٣٠٠		١٠٣٣

وقدر نصيب الطالب من الأبواب الأربعة لموازنة ٨٥/٨٤ بحوالى ٢ر٥٦٪ و ٣ر٢١٪ و ٢٠ ٪ و ٥ر٢٪ على التوالى (المجلس القومى للتعليم – دراسات وتوصيات ٨٦ – جدول ١٢ و ١٣) .

الفصل الثانى

" معوقات للعدالة الاجتماعيـة فى الجامعـات "

تداخلت ميزات ومشكلات تطبيقات العدالة الاجتماعية فى سياسة الدولة التعليمية للجامعات المصرية بعضها مع بعض بنسب متفاوتة وسياق متعدد الجوانب ، شأنهـا فى ذلك شأن ماتجرى به تفاعلات أى تكوين اجتماعى وثقافى كبير ، وأى تنظـيم تعليمى وعلى متنوع الأطراف . وانطبق هذا على شئون المجانية ، وأسس القبـول ، والنمو الطلابى ، وتعدد الجامعات على حد سواء .

وبتعبير آخر ، اذا كانت خطوات تحييد العامل المادى بازالة حاجز المواقـع والمصروفات من الجامعات ، وتحييد أساس توزيع الطلاب على الكليات المتنوعـة بالاحتكام الى مجموع الدرجات ، وانشاء العديد من هذه الكليات والجامعات لتوفير المزيد من فرص التعليم الجامعى أمام الطلاب من مختلف فئات المواطنين تعتـبر بحق من الشواهد الملموسة على تكافؤ الفرص فى الدراسة الجامعيـة ، الا أن تطبيقاتها لم تبرأ تمامـا من أوجه النقد ، ولم يكف وحدها لتحقيـق المسـاواة والعدالة الاجتماعية كاملة فى العملية التعليمية والخطط التنموية بالجامعات .

فليس من المستبعد تماما مايقال من أن تعميم المجانية المطلقة لكل الطـلاب القادرين وغير القادرين ، والمتميزين والعاديين ، والمنتظمين والمنتسبين ، بـل والناجحين والراسبين ، على حد سواء ، خلال المرحلة الجامعية الأولى وخـلال مرحلة الدراسات العليا أيضا ، قد أدى الى نوع من قلة الجديـة فى المثابرة علـى التحصيل ، وأضعف تلقائيا أحد حوافز التفوق العلمى الذى كان من ضمانات سريـان المجانية على الطلاب عامـا بعد عام . وليس من المستبعد كذلك أنه قلل من وعـى

الجماهير بأهمية مخصصات الدولة للخدمات التعليمية فى الجامعات ، ليس باعتبارها عبئاً عليها أو منة منها ، ولكن باعتبارها مكسباً ديموقراطياً ينبغى تقديره وتستحق الحفاظ عليه ، لاسيما مع مايصحبه من رعاية اجتماعية وطلابية متعددة النواحى .

وانعكاساً لما شهده المجتمع المصرى من تغيرات اقتصادية واجتماعية حادة فى أواسط السبعينيات والثمانينات ، وتوقعات بعض الأزمات المحتملة ، تجدد تباين وجهات النظر فى شأن تعميم مجانية التعليم الجامعى دون ضوابط . فحملتها بعض الاتجاهات عبء العواقب السيئة لزحام الجامعات والتضخم غير المنضبط فى أعداد الطلاب ، من حيث هبوط المستويات العلمية والتعليمية ، وانكماش الصلات المباشرة بينهم وبين الأساتذة ، وانتفاء الاقتداء والتجاوب بينهم ، وقلة الامكانات وتفاوت الفرص أمام كثرة الدارسين لملاحقة المحاضرات والشروح والمناقشات فى المدرجات الكبيرة أو مباشرة البحوث والتطبيقات فى المكتبات والمعامل محدودة السعة والأجهزة ، ثم ماترتب على ذلك كله من تدنى قيمة المؤهلات الجامعية لزيادة المعروض منها على مطالب أسواق العمل ، وتحميل موازنة الدولة شططاً بالتزامها بتعيين فائض الخريجين ولو فى غير ماتخصصوا فيه ، وكل ذلك مما أشاع صور البطالة المقنعة فى الأعمال وفى مستويات الأداء ، بل ومما خدع فقراء المواطنين بضمان مستقبل أبنائهم الجامعيين مهما بلغت أعدادهم ، بينما هو قد حرمهم فى الواقع من ثمار جهودهم العملية طوال سنوات الدراسة الجامعية ، وكلفهم بما لم يكونوا يتوقعونه من نفقات غير منظورة لمطالب الدراسة والأجواء الجامعية التى لايستطيعون الوفاء بتبعاتها بشكل يقى أبناءهم مغبة الشعور بالنقص وعدم التساوى مع زملائهم .

وكان طبيعياً ألا يرى هذا الاتجاه مانعاً من اقتراح اعادة تقرير رسوم مالية مناسبة ترفع من شأن العملية التعليمية لصالح الطلاب وسمعة الجامعات ، أو على أقل تقدير ترشيد المجانية بمثل ماجرى عليه ترشيد صنوف الدعم المادى الأخرى فى

الدولة ، وبحيث تقتصر فى التعليم الجامعى على الطلاب المتميزين وغير القادرين ، دون أهل السعة الذين سبق لأولياء أمورهم أن أنفقوا مختارين مبالغ طائلة على مراحل تعليمهم الخاص بدءا بالحضانة وحتى ماقبل الجامعة ، وبهذا لايستكثر عليهم أن يلتزموا بتوفية التكلفة الفعلية لتعليم أبنائهم فى الجامعة .

وأكد هذا الاتجاه على ضرورة وضع المردود الاقتصادى للتعليم الجامعى ومخرجاته موضع الاعتبار ، وقصر قبول الطلاب به على من تحتاجهم مطالب الدولة والمجتمع وسوق العمل . وتحديد معايير الانفاق المجانى على هذا الضرب من التعليم بمايتلاءم مع مقتضيات التنمية القومية .

ولم تعدم هذه الرؤية الاقتصادية منطقها الفلسفى الذى يتمثل المجتمع فى هيئة اتزان يتطلب الحفاظ عليه ضبط جوانب معينة منه من حين الى آخر فتنضبط بالتالى بقية جوانبه . وهكذا فاذا قللت أعداد المقبولين بالجامعات لقل الضغط تبعا لذلك على الوظائف والأعمال المتاحة ، ولأدى هذا بدوره الى الاقلال من ظاهرة بطالة المتعلمين .

ولما لم يكن من السهل تجاهل مبدأ المجانية فى حد ذاته ، وهو مكسب جماهيرى ومبدأ عالى الصبغة ، برر هذا الاتجاه وجهة نظره بأن تكافؤ الفرص فى التعليم الجامعى لايعنى تقديم خدماته لكل من يريده ، ولكن لكل من يستطيعه . ورأى أن مجانية هذا الضرب من التعليم تعنى جوهره الذى يتم داخل المدرجات والمعامل لمن يحرصون عليه ويحسنون الانتفاع به ، وهؤلاء لاتستكثر المجانية على الموهوبين منهم مهما كانت أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، وهذه هى المساواة بل ويمكن أن تمتد كفالتهم الى كل مطالبهم العامة والخاصة على هيئة منح وقروض ومساعدات مالية .

ويتطلب هذا فيما يتطلب تحجيم فرص الاعادة بالمجان ، لاسيما وأن نسبة الرسوب والاعادة لمرة واحدة قد تصل فى بعض السنوات الى مايعادل الخمس من أعداد الطلاب ، وحينما يعيدون الدراسة فى ذات الفرقة يمثلون زيادة غير منظورة على طاقتها التعليمية . ولكن لما كان الرسوب قد يتأتى أحيانا عن ظروف قهرية أو غير منظورة كالمرض والنكبات والفقر والاغتراب ، اقترح بأن تجاز السنة الأولى للرسوب بالمجان ، وتعامل سنة الرسوب الثانية بنصف مصروفات ، وتفرض على مازاد عن ذلك من مرات الرسوب المصروفات الكاملة التى تحددها الجامعة . وقد لايتنافى هذا تماما مع مفهوم المادة ٢٦ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان من أن " كل انسان له الحق فى التعليم . ويكون التعليم مجانيا على الأقل فى المراحل الأولى أو المراحل الأساسية .. أما التعليم العالى فيتاح للجميع على أساس من الجدارة والاستحقاق " .

ولما كان كل حق يقابله واجب وكانت مجانية التعليم الجامعى حقا كفله الدستور للدارسين فيه ، فانه يحق للجامعات أن تسترجع هذا الحق اذا لم يقم الطالب بواجبه . وليس فى هذا افتئات على الدستور فى شئ .

ومع الاقرار بحق كل مواطن فى التعليم المجانى ، وجواز السماح بالكم أحيانا من أجل اتساع فرص انتقاء الأصلح ، الا أن المصلحة تقتضى التوازن بين هذا الكم وبين الكيف الضرورى له ، وضمان استفادة الطلاب من تكافؤ الفرص التعليمية المتاحة داخل الجامعة ، حيث لايؤدى تكدسهم الى تقليل نصيبهم الفعلى من التعلم الجدى على أيدى أعضاء هيئات التدريس فيها . وعلى هذا فحسب الدولة أن تنفق على التعليم الجامعى الذى تحتاجه خطتها بشروطها ، وعلى من لم يستوف هذه الشروط أن يتكفل بنفقات تعليمه الجامعى الذى يريده .

ومرة أخرى رغم التمسك بالمجانية العامة فى التعليم كحق دستورى وانسانى لايمس ، ورغم أن مبدأها فى التعليم الجامعى بقى سليما فى اهابه القانونى ، الا أنه أوشك أن يفرغ من محتواه الفعلى فى نظر أصحاب هذا الاتجاه .

ولم يتأت هذا فقط من آفة نفقات الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية العارضة ، أو من مجرد المقارنة المذهلة بين مجانية التعليم الجامعى وبين مصاريف مراحل التعليم قبل الجامعى من مرحلة الحضانة الى نهاية المرحلة الثانوية فى مدارس اللغات المصرية الخاصة ، وقد بلغت ١٢٥٠ ، ١٣٦٥ ، ١٨٥٠ ، ١٨٨٠ جنيها سنويا على التوالى وفق التقديرات الرسمية ، وارتفعت الى ضعف هذا فى الحياة الواقعية ، وانما لأن الجامعات المصرية نفسها جرت فى الأعوام الأخيرة على تحصيل رسوم وتبرعات معلنة تتراوح بين خمسة جنيهات و ٦٠٠ جنيه عند تحويل الطلاب من جامعة الى أخرى ، وعند دخول الامتحان لأكثر من مرة ، وعند استخراج شهادة التخرج ، وعند التسجيل للدبلومات وللدراسات العليا ، الى آخره ، وهو مايعنى أن التيار المشار اليه آنفا وجد له صدى فى عالم الواقع ، ولم يبال حتى بسوء تعبير لفظ التبرعات — فى مقابل مايحصله من أموال .

ولم تجد هذه التصرفات وأمثالها اعتراضا رسميا أو شعبيا فى مواجهتها ، ربما باعتبارها أهون التكاليف أو تسليما بالأمر الواقع .

ويتشابه مع هذا التيار الى حد ما التيار الداعى الى انشاء جامعة أهلية أو جامعة خاصة بمصروفات ، بحيث تترك مجانية الجامعات الحكومية القائمة لمن يريدها ، وتقدم هى فى مقابل مصروفاتها مجالات مستحدثة من التخصصات ونوعية الدراسة ونظم التدريس ولاتخضع لقيود الجامعات التقليدية فى نظم القبول (وهو ماسوف تناقشه الدراسة فى الفصل الرابع من هذا البحث) .

وتبينت أكثر وجهات النظر أنصارا شبهة التراجع فى الاتجاه السابق عن التزام الدستور المصرى بحق التعليم للجميع وبكل مراحله وكل نوعياته ، وأكدت على أن تمويل خدمات التعليم الجامعى هو فى حد ذاته استثمار مردود الفائدة فى شخص المواطن المتعلم ، وأن التنمية الاجتماعية بزيادة أعداد المتعلمين والنهوض بمستوى التعليم هى الأهم ، وهى فى حد ذاتها من مداخل التنمية الاقتصادية . والانسان الذى يجد العناية بنوعية التعليم المقدمة له ، والحرص على استمراريتها وتجددها غالبا ما يحقق للمجتمع بعد تخرجه نتائج ايجابية نافعة . وعلى العكس من ذلك قد يفسد ضعف مستوى التعليم مضمون المجانية . ورأت أن أزمة تباين مردود الجامعات مع طاقة أسواق العمل هى مشكلة اقتصادية فى المقام الأول تعانيها مختلف الدول النامية وبعض الدول المتقدمة أيضا ، وقد ترتب بعضها على زيادة الاعتماد على الآلة والأوتومية أكثر من الاعتماد على الانسان ، ويمكن أن تكون أزمة عارضة قد تتبدل بتغير الظروف . وأولى بأن تواجه بمزيد من التنمية ومجتمع من المتعلمين تعليما متقدما يتمتعون فيه بالمساواة ولايحرم فرد منهم بسبب فقره أو تقلبات سوق العمل من تكافؤ الفرص فى الحقوق وأخصها حق مواصلة التعلم حتى منتهاه ، وذلك مع تقدير أن خطط التعليم لاتوضع للحاضر وحده وانما تعد للمستقبل أيضا .

وقد أسفر تخطيط التعليم العام بناء على أسواق العمل نتائج غير مشجعة للمضى فيه فى بعض الدول النامية وبعض الدول الأوروبية ، مما أدى الى العدول عنه فى مثل فرنسا واليابان وغيرهما ، وعدم تبنى أنظمة كثيرة له الا فى المجتمعات الاشتراكية التى تعتمد على التخطيط فى سياستها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام .

وجعل البعض من أسباب نهضة اليابان عزوفها عن قيود التخطيط الجامدة . فقد ترسم أساسيات الخطة وتحدد نتائجها على الورق سلفا وهو أمر جيد ، ولكنها

حين تدخل حيز التنفيذ ويتفاعل مختلف الأفراد معها قد تأتى محصلتها الاجتماعية النهائية على غير ما توقع المخطط ، لأن تفاعلات البشر فيما يتعلق بواقعهم وآمالهم وطموحاتهم فى المجتمع لا يسهل التحكم فيها واخضاعها للقرارات الفوقية والتخطيط الكمى دائما . ويزداد هذا الأمر صعوبة بالنسبة لمصر لقلة المتاح فيها من الخطط المتكاملة والاحصائيات المعتمدة فى الشئون الاقتصادية وربما فى شئون التعليم أيضا .
وأضاف هذا الاتجاه أنه رغم التصاعد المضطرد فى أعداد المقبولين بالجامعات المصرية ، ورغم التوسع فى أعداد هذه الجامعات وارتفاع نسبة المقيدين فيها الى الشريحة العمرية للشباب من ١٨ — ٢٢ ، الا أن الطريق لازالت طويلة من أجل توفية التعليم الجامعى حقه . واذا كانت هذه النسبة قد ارتفعت فى أعلى معدلاتها الى ١٥,١% (بالنسبة للتعليمين العالى والجامعى) ، وتفوقت بعض الشىء على أمثالها فى كثير من الدول النامية فى أفريقيا وآسيا ، الا أنها لازالت متدنية الى حد كبير حين مقارنتها بمعدلات دول أخرى . ويقارن لهذا على سبيل المثال ما وردت به هذه المعدلات فى احصائيات عام ١٩٨٠ حيث بلغت ١٧% فى لبنان ، ٢٢% فى الاتحاد السوفيتى ، و ٢٦% فى اسرائيل ، ومابين ٢٠ الى ٣٦ % فى مختلف البلاد الأوربية ، ونحو ٥٥% فى الولايات المتحدة . ومرة أخرى ، ورغم سياسة الباب المفتوح للجامعات المصرية ، لازال تمثيل الشرائح الأقل حظا من أبناء صغار التجار والعمال والفلاحين وصغار الموظفين من ساكنى الأحياء الشعبية والريفية والواحات ، محدودا نسبيا فى الجامعات ، ولايدانى حجمها العددى الكبير فى كيان المجتمع . ولازال تصاعد أثمان الكتب الجامعية (غير المدعومة) والأجهزة التعليمية (الخاصة ببعض الكليات) ، وتكاليف السكن (غير الجامعى) ، والمواصلات ، والمظهر اللائق ، والانفاق الخاص ، وآفة الدروس الخصوصية أو المجاميع الدراسية ، مما يقلل من اقدامهم على التعليم الجامعى أصلا ، أو يحدد من التحاقهم بالكليات ذات التخصصات المغرية التى يبقى أغلبها من نصيب أبناء الفئات ذات المستويات المهنية والاقتصادية المرتفعة نوعا ما .

وكان فى [illegible] بعض هذه الظواهر بنسب متفاوتة فى كثير من مجالات التعليم الجامعى فى العالم على اتساعه ما أكد القول بأنه مادامت فوارق الامكانات المادية بين الأفراد والجماعات حقيقة واقعة تؤثر على تكافؤ الفرص التعليمية العالية ، ويصعب اغفالها أولا يتيسر محوها ، فلا أقل من أن تعتبر من حوافز مضاعفة العمل على تزكية وتنويع مصادر التكافؤ أو التكافل الاقتصادى لصالح الجماهير فى مختلف مؤسسات المجتمع حتى ينعكس أثرها تلقائيا على طلاب الجامعات فى كل مجتمع . ودفعت هذه الأوضاع (ومقارنات أخرى تختص بنسبة من يلتحقون بالجامعات المصرية الى الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة فى نفس العام) الى القول بأن الفرص الجامعية فى مصر لازالت محدودة نسبيا أمام جموع الشباب ، وهو مايدفعهم بالتالى الى التهالك على الحصول على مكان أى مكان فى التعليم الجامعى . وأثناء المنافسة والتدافع تتضاءل الفرص أمام الكثير منهم للالتحاق بالكليات التى يرغبون الدراسة بها والتخصص فى مجالها ، وهنا قد يصيبهم شئ من الاحباط والانصراف الى اللامبالاة حيث يكون النصيب أو القدر أو مكتب التنسيق هو المسئول عن ضياع هذه الفرص ، وليس الطلبة أنفسهم ، كما يعتقدون ، وقصورهم عن تحصيل التفوق .

وهكذا يستدعى الأمر ، من الناحية المثالية على أقل تقدير ، زيادة نوعيات الكليات المستحدثة والتخصصات الجديدة ، حيث يكون التنوع فيها مطلوبا لارضاء مطالب المجتمع من التجديد وارضاء رغبة الطلاب فى نوعيات خاصة من التعليم .

وحيث هذا الاتجاه استحداث جامعة مفتوحة متعددة المستويات والمقاييس، تقدم قنوات جديدة توازى التعليم الجامعى ولاتكرره ، وتزيد من فرص التعلم ونوعياته ، وتقضى على بواعث القلق المترتب على التقيد بالفرصة الواحدة للطلاب المستجدين فى نفس عام حصولهم على الشهادة الثانوية العامة ، والقلق على الوضع الاجتماعى الذى تتفاوت قيمته كثيرا فى المجتمع المصرى حتى الآن بما بين الالتحاق بالجامعات وعدم اللحاق بها .

وليس من خطة هذا البحث أن يتعرض لمشكلات ما بعد التخرج من الجامعة ، ولكن لا بأس من تعقيب قصير على الاتجاه الرافض لالتزام الدولة بتعيين فائض الخريجين باعتباره عبئا عليها خلقته مجانية التعليم . ويحسن توجيها لنظر هنا الى الحقيقة الواقعة من أن أغلب المنتفعين بهذا الالتزام هم من غير الموسرين ، ومن غير أصحاب الوساطات التى تيسر الحصول على فرص العمل المرموق فور التخرج ، وغالبا مايكونون قد طرقوا أبواب أعمال شتى قصيرة الأمد قبل أن يضطروا الى تلمس تعيينات القوى العاملة التى لا يحل دورهم فيها قبل أربع أو خمس سنوات من تاريخ التخرج . وليس العيب فى مبدأ الالتزام ذاته ، ولكن العيب فى تطبيقاته والعفوية فى توزيع الموظفين المستجدين فى غير تخصصاتهم أحيانا وبغير تدريب مسبق واختبارات أو مسابقات جادة محايدة تفرق بين الأكفاء وبين الأقل كفاءة .

اذا كان الجانب الحيادى من اجراءات تنسيق القبول بالجامعات المصرية قد حقق فعلا نوعا من عدالة المقاييس المتكافئة أمام مختلف فئات الطلاب دون تفرقة بينهم بموجب أوضاعهم الاجتماعية أو الاقتصادية ، كما وفر عليهم بعض الوقت والمشقة والتماس الوسائط ، فى التقدم الى كل كلية على حدة ، الا أن ماحققه فى هذا السبيل لا يعد وكثيرا مايجعله فى نظر البعض أعدل المقاييس الظالمة ، ليس غير ، بناء على أسباب عدة . ومن هذه الأسباب أن معياره الانتقائى أو الاضطرارى وهو مجموع درجات الشهادة الثانوية العامة لا يكاد ينفع صاحبه الا لفرصة واحدة فى عام الحصول عليه ، ولا يكاد يكفى وحده للتعبير عن حقيقة امكانات كل طالب وقدراته . وقد يتأثر سلبا أحيانا بنوعية المستوى المعيشى والثقافى لأفراد أسرته ، كما يتأثر ايجابا بظاهرة الدروس الخصوصية التى تقفز بدرجات أبناء القادرين مالية وتهدر تكافؤ الفرص بينهم وبين زملائهم محدودى الدخل .

وفيما خلا أصحاب المجاميع المرتفعة من الطلاب الذين يضمنون تحقيق رغباتهم فى الالتحاق بالكليات التى يتخيرونها ، كثيرا مايلحق مكتب التنسيق طلابا آخرين

بكليات ودراسات لايميلون اليها ولايستطيعون تحقيق ذاتياتهم فيها • ومن هنا قد يلازمهم الاحباط أو اللامبالاة • بل ان الطالب المستجد العادى قد يحار فى تحديد ما هو أنسب له من الكليات والمعاهد حين تقتضى منه بطاقة الاختيار سرعة ابداء ٣٢ رغبة (وفقا لمتطلبات برنامج الكمبيوتر) من بين نحو ١٣٠ إسما لكليات ومعاهد شتى يتضمنها دليل يحصل الطالب عليه عادة بعد اعلان نتائج امتحانات اتمام الدراسة الثانوية العامة • وهنا يثور التساؤل فى رأى البعض عما اذا كان الطالب أو الانسان المصرى بعامة هو سيد مصيره فيما يختص باحتياجاته التعليمية أم هو مضطر الى أن يتعلم ما يفرض عليه بحكم الظروف ودون اعتبار كبير لرغباته وميوله ما دامت الدولة هى التى تتكفل بنفقات تعليمه •

وتقدم التنويه بما حققه أسلوب التوزيع الجغرافى أو الاقليمى فى نظام تنسيق القبول الراهن من ايجابيات نافعة تمثل أهمها فى توفير الاستقرار الأسرى والبيئى للطلاب • وتجنيبهم بعض مشقات الاغتراب وأزمة الاسكان فى غير أقاليمهم • فضلا على توفير الكفاءات المطلوبة لكل محافظة من بين أبنائها •وتوفير بعض الانفاق الحكومى على المدن الجامعية ومشروعات الاسكان الطلابى وامكان استخدامه فى تحسين العملية التعليمية ذاتها •

ولكن لم تخل تطبيقات هذا الأسلوب من أعراض جانبية •كان منها تكاثف أعداد الطلاب أحيانا فى كليات بعينها دون غيرها • وما يترتب على ذلك بالتالى من عدم استيفاء كليات أخرى مناظرة لها لاعداد الطلاب التى تتناسب مع طاقاتها الفعلية من هيئات التدريس والمعامل والمدرجات والتجهيزات • ومنها كذلك الاجحاف بحق بعض الطلاب ذوى المجاميع المرتفعة فى أولوية الالتحاق بكليات العواصم الأقدم ذات الشهرة الخاصة والخدمات الطلابية المتميزة على الرغم من

تقبلها لطلاب لم يستوفوا مجاميعها العالية بناء على حقهم في التوزيع الاقليمي منذ البداية ، أو بناء على الاستفادة من فرص التحويل التي تتراوح بين ١٠ الى ٢٠ في المائة من الأماكن المستجدة بكل كليـــة .

وأدت هذه الأوضاع الى عدة مقترحات فصلها أحد تقارير المجلس القومـــــي للتعليم ، ومنها على سبيل المثال :

أولا : تزويد تلاميذ الدراسة الثانوية قبل مرحلة التشعيب والمواد الاختياريـــة بدليل يعرفهم بنوعيات الكليات الجامعية والمعاهد العاليـــة المتنوعـــة ، والمتوسط التقريبي لاحتمالات القيد بها ، ومجالات أعمالها بعد التخرج ، حتى يتفهموها على مهل ويستبينوا طريقهم مسبقا الى التخصصـــات الـــتي تناسب ميولهم وامكاناتهم .

ثانيا : اسناد مهمة تنسيق القبول الى الجامعات أو الكليات المعنية ذاتهـــا ، بحيث تعادل بين القبول فيها وبين امكاناتها الفعلية ، وتفسح السبيل منذ البداية لأبناء محافظتها حيث تقل متاعب الاغتراب والمواصلات ، وهو اجراء قريب الشبه بما تأخذ به جامعات بعض الولايات الامريكية ، وقريب الشبـــه أيضا بما كان ساريا قبل التنسيق المركزى ، لولا مايحمله للكليات من أعبـاء وأنه يعرض الطلاب لمشاق التنقل بين كلية وأخرى في سبيل القيد بهـــا .

ثالثا : الجمع بين سياسة فتح أبواب القبول دون قيود الا شرط المجموع ، وبين حق الاختيار ، بناء على عقد مسابقات أو اختبارات قبول تحريريـــة أو شفهيـــة يحددها كل قطاع دراسي ، أو عدد من القطاعات الدراسية المتماثلـــة ، لانتقاء أصلح الطلاب المتقدمين اليه بحكم مجاميعهم عن طريق مكتـــب

التنسيق ، واستبعاد قبول الآخرين • ويشترط أن تحدد مواضيع هذه الاختبارات سلفا للطلاب • وجرت على هذا النسق جزئيا حتى الآن كليات السياحة والفنادق والألسن والفنون الجميلة والتطبيقية ، والتربية الرياضية ، والتربية الفنية ، والمعهد العالى للموسيقى ، فضلا على أكاديمية الفنون وكليات ومعاهد وأقسام أخرى قليلة •

وذاك اجراء مقبول أيضا يكاد يشبه ما تطبقه بعض جامعات الاتحاد السوفيتى وانجلترا واليابان وعدد من الدول الأخرى ، وقد تشترطه كليات معينة منها دون كليات أخرى تترك أبوابها مفتوحة (فى مثل جامعات السويد وهولندا) • ويتقيد مدى نجاح هذا الاختيار بقدر ما يتوافر له من الجدية والحياد والتخلص من الشكليات وشبهات تدخل الوساطات بل والدروس الخصوصية المسبقة أحيانا • ولتفادى بعض هذه الشبهات قام اقتراح بانشاء مجلس أعلى لامتحانات القبول الجامعية المتنوعة ليتولى وضع موادها ويرسم خطوطها العامة ويعمل على تحديث وتطوير أساليبها •

رابعا : اعداد دراسة تمهيدية تكاملية لأسس التعليم الجامعى ، لفترة عام دراسى يشترط النجاح فى دراسته لمن يسمح لهم بمواصلة هذا الضرب من التعليم حتى وان تنوعت خلفياتهم الدراسية وتباينت مؤهلاتهم • وهو اقتراح مقبول كذلك تطبقه بعض الجامعات الفرنسية وجامعات أخرى ، لولا ما يضيفه من أعباء جديدة على عاتق الجامعات وموازناتها المالية فى ظل نظام المجانية الحالى •

خامسا : الأخذ بمستويين للتعليم الثانوى أحدهما عام ، والآخر خاص يؤهل للدراسة الجامعية بشكل أكثر تطورا وصلاحية من النظام السابق لشهادة الثقافة وشهادة التوجيهية .

ولامبرر للخوض طويلا فيما سبق أن أباحته قوانين وقرارات شتى من استثناءات من قيود الحد الأدنى لمجاميع درجات الثانوية العامة ، لصالح أبناء هيئات التدريس الجامعية وأبناء واخوة الشهداء وضباط القوات المسلحة وأبناء العاملين فى الجامعات وفى وزارة التعليم العالى ، بمعدل ٤٥ فرصة بكل كلية ، وعدة آلاف من الأماكن سنويا فى مختلف الجامعات ، وقد ألغيت هذه الاستثناءات بحكم قضائى فى عام ١٩٨٥ ، وأصلح هذا الالغاء خللا جسيما فى مدى تكافؤ الفرص فى نظام قبول الطلاب ، ولكن بقيت حالات خلل معيبة أخرى تحمل بذور الثنائية والفئوية الى التعليم الجامعى .

ويتمثل أحدها فى قبول المستوى العادى من شهادة G.C.E. الثانوية البريطانية ، باعتباره معادلا لشهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة المصرية ، رغم أنه دونها فى عدد السنوات وعدد المواد ومضمون بعض المقررات ، بل دون المستوى المتقدم الذى تشترطه الجامعات البريطانية نفسها للالتحاق بها ، وغالبا مايتمتع المقبولون من هاتين الشهادتين فى الجامعات المصرية بميزة تأجيل امتحانات اللغة العربية والمواد القومية الى ماقبل التخرج ، وهم يقبلون الآن بنسبة ٣ ٪ من طلبة كل كلية ، ويتجلى خلل معيب آخر فى الاستثناءات المتاحة لتحويل بعض طلاب جامعتى بيروت العربية والخرطوم المصرية ، ممن حصلوا أصلا على مجاميع درجات منخفضة فى الشهادة الثانوية العامة ، ولكنهم اجتازوا امتحانات الفرق الأولى بهاتين الجامعتين بعد أن أدوا لأوليهما مصروفات باهظة ، بنجاح كامل أو مادتى

تخلف ، وغالبا ماقبلوا بعدها للقيد فى الفرق التالية لها بالجامعات المصرية بعد أداء رسوم مرتفعة بعض الشيء أصبحت تعتبر الآن للأسف من قبيل التبرع •

وتفاقمت هذه الظاهرة بمن سمحت لهم قدراتهم المالية بالاغتراب للدراسة فى جامعات أخرى أجنبية اعتبرت معادلة للجامعات المصرية ، فضلا على سريانها من قبل على الطلاب المحولين من جامعات عربية بعد انتهاء عمل أولياء أمورهم (الفعليين أو الوهميين) • فى بلادها وعودتهم النهائية الى مصر •

وعلى الرغم من القلة النسبية لمن يستفيدون من هذه الاستثناءات ، والدوافع الانسانية التى يبررونها بها ، الا أنها تهدر تكافىء الفرص بالنسبة لغير القادرين ماليا على أن يسلكوا سبيلهم للنفاذ الى الجامعات المصرية عبر أبوابها الخلفية • وقد يجد بعضهم البديل الأقل نفقة فى اعادة الدراسة والامتحان فى الشهادة الثانوية العامة عساه يخرج منها بمجموع أكبر • وهو أمل لايتحقق عادة الا ببذل نفقات قد ينوء بها كاهل أهله • وفى كل هذا مايعنى أن العامل الاقتصادى لازال له بعض الأثر فى فرص الحصول على موضع بالجامعات أو بالتالى فى عدم الحصول عليه •

وجرت بعض الكليات النظرية على قبول طلاب منتسبين حصلوا على مجاميع درجات فى الشهادة الثانوية العامة تقل عن مجاميع درجات الطلاب النظاميين فيها ، عن طريق مكتب التنسيق ، وهذا أمر قد يستساغ نوعا ، ولكنها ترخصت فسمحت لهم بمزاحمة زملائهم النظاميين فى المحاضرات العامة والخاصة دون التقيد بنسب الحضور أو الغياب • وبهذا خرجت بنظام الانتساب عن طبيعته • بل وتردد اقتراح منذ سنوات بامكان قبول منتسبين استثنائيين بنسبة ١٠ ٪ من طلبة كل كلية

من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة من سنوات سابقة لا تزيد على خمس سنوات ولا تقل خبرتهم فى العمل عن عام واحد ، وذلك على عكس ما يشترط فى بقية الطلاب من ضرورة تقدمهم للالتحاق بالجامعة فى نفس العام الذى حصلوا فيه على شهادة الثانوية العامة • وربما هدف هذا الاقتراح الى شىء من التيسير ، ولكنه تيسير يفسده قصره على فئة دون أخرى ، وبالتالى عدم مراعاة تكافوء الفرص أمام الجميع •

وترتبت أغلب المآخذ الاخرى فى التعليم الجامعى على التعجل والتسابق فى انشاء الجامعات الاقليمية ، وما عاناه أغلبها من نمو غير متوازن وقصور نسبى فى فى المنشآت والمرافق والمكتبات والتجهيزات ، وفى كوادر هيئات التدريس أيضا • ثم ما ترتب على ذلك من شكلية الأداء ، ونمطية التخصصات ، وقلة استقرار الأساتذة فى ذات أقاليم جامعاتهم لمباشرة مهامهم فى راحة وتريث رغم اغراءات تقصير مدد الترقى وسرعة شغل المناصب الجامعية ، نتيجة لأزمة السكن واختلاف الوسط ومصالح الأبناء ، والاعتماد على انتداب الأساتذة من الجامعات الأقدم رغم مشاق الانتقال وضغط ساعات التدريس الفعلية ، وكانت المحصلة المباشرة فى كثير من الحالات ، ولكن بغير تعميم ، هى انخفاض المستوى العلمى لأكثر الطلاب حتى ذوى المجاميع المرتفعة منهم ، وتراكم فائض الخرجيين دون تقدير لمدى الحاجة اليهم والى تخصصات غالبيتهم فى أسواق العمل الفعلية وخطط التنمية •

واذا جاز أن يتخطى بحث العدالة الاجتماعية فى الجامعات شئون الطلاب الى بعض شئون هيئات التدريس المؤثرة فيهم ، فانه يتعين اعادة النظر فى الاستثناءات التى نصت على تخفيض المدد المؤهلة لشغل الدرجات الأعلى فى السلك الأكاديمى بالجامعات الاقليمية بمعدل عام فى كل مرحلة للترقى بعد أن أصبحت مبرراتها غير ذات موضوع ، وبعد أن اتضحت أضرارها فى اهدار المساواة المادية

والمعنوية بين أعضاء هيئات التدريس فيها وبين زملائهم في الجامعات المركزية القديمة . ولا بأس مع هذا في أن يمنح القائمون بالتدريس في الجامعات الاقليمية المستحدثة علاوة مادية مناسبة في مقابل الاغتراب والسكن بعيدا عن مقر سكنهم الأصلي اذا تطلبت الظروف ذلك . ويكفى من المفارقات الغريبة استمرار احتساب بعض كليات جامعة حلوان القائمة في قلب القاهرة والاسكندرية ، كليات اقليمية يحق لها الاستفادة بالاستثناءات المذكورة آنفا .

وعلى أية حال ، فيبدو أن الدفعة الحماسية القوية التي صاحبت انشاء الجامعات الاقليمية ، لاسيما فيما بين عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٦ ، كان لابد وأن تعقبها وقفة تريث متأنية لتقييم ايجابياتها وسلبياتها ، واعادة تصميم خريطة انتشار التعليم الجامعي قبل استئناف زيادة أعداد مؤسساته . وهنا وضح اتجاهان لم ير أحدهما بأسا في الحفاظ على قوة استيعاب وقوة دفع الجامعات المركزية ذات الأعداد الطلابية الكبيرة حيث يكون بوسعها أن تساهم بالنصيب الأكبر في تعويض المجتمع عما فاته من فرص التعليم العالي الضائعة ، وأن تزيد من تفاعل وتجانس فئات الطلاب المتنوعة مع بعضهم البعض على المستوى القومي الكبير . وتراوحت معدلات الكثافة الطلابية الحالية لكبرى هذه الجامعات بين ١٠٥ر٧٢ ألف طالب وطالبة في القاهرة وعين شمس والاسكندرية والزقازيق في عام ٨٣ — ١٩٨٤ . (وزاد طلاب الجامعة الأزهرية عن ١١٥ ألف طالب) — وهو مايزيد كثيرا عن المعدلات العالمية . وهنا ظهر رأي بتحجيم سعة هذه الجامعات الى ما بين ٤٠ و ٥٠ ألف طالب ، وتقسيم كل واحدة منها الى جامعتين أو حرمين جامعيين أو أكثر على أساس نوعي أو جغرافي أو على أساس اختلاف قواعد القبول ، وليس لمجرد التقسيم الادارى فحسب ، وتبقى الى جانبها الجامعات الأصغر على أن تكتمل لكل جامعة منها مقوماتها الضرورية ، بسعة تتراوح بين ١٠ ، ٢٠ ألف طالب .

وينبغي أن يشعر طلاب كل جامعة بشخصيتها المتميزة المتكافئة مع مطالب بيئتها ومع التطور العالمي في الوقت نفسه ، وأن يكون في قلة أعدادهم النسبية ما يساعد على تحسين العملية التعليمية ذاتها .

ومن المفروض أن يطبق مثل هذا التنسيق بقيوده على الكليات المتناظرة أيضا في مختلف الجامعات ، وبما يتفادى المقابلة الصارخة بين النمو العشوائي في مثل كلية التجارة بجامعة عين شمس حيث يبلغ عدد طلابها ٣٤٠٠٠ طالب ، وبين الضمور النسبي في كلية التجارة بسوهاج حيث يقتصر عدد طلابها على ألفي طالب وقريب من هذا وجود ستة آلاف طالب في كلية الزراعة بجامعة الاسكندرية ، ووجود ٨٠٠ طالب في كلية زراعة الاسماعيلية بجامعة قناة السويس .

ولن يغفل اتجاه اتجاها آخر في هذا الشأن الا بقدر ما يستطيع أن يحققه في عالم الواقع من التوازن بين التنظير وبين التطبيق ، أو بين التخطيط وبين التنفيذ ، وبين الكم وبين الكيف ، في كل من المقومات البشرية والمادية والمعنوية التي تؤثر على المجتمع الطلابي والكيان العلمي على حد سواء .

وثمة اشارة موجزة الى ما يمكن أن يتأثر به المناخ الاجتماعي للجامعات وطلابها من تباين صلاحيات أو نوعيات مباني الكليات والمعامل والمكتبات وما يلبي مطالب المناخ الثقافي العام وينعكس على الطابع الجامعي المفروض ، ويفيد الجموع الكبيرة من الطلاب من المساحات الخضراء وساحات الأنشطة الثقافية والرياضية وما اليها وهذه كلها أمور تهتم الجامعات الخارجية بها أيما اهتمام ، ولكنها تتدنى الى حد ملحوظ في كثير من الجامعات المصرية لاسيما الجامعات الاقليمية المستحدثة التي تعوز منشآتها الهيئة الاكاديمية الجليلة واللمسة الجمالية الراقية حتى لتكاد تشبه مباني المدارس العادية التي حلت محلها ، ولا يكاد الطالب يشعر فيها بالأثر

النفسى للطابع الجامعى . ويمكن تخيل مايصدم به طالب المدارس الأجنبية والخاصة فى مصر مثلا حينما ينتقل منها الى الدراسة فى مبانى الجامعة المصرية فى نفس مدينتهما .

ولهذا وماعداه من الأسباب تكررت المناداة بوجوب الاطمئنان الى صلاحيات البنية الأساسية ، وكفاية الحد الأدنى من الهيكل الأكاديمى والمحتوى العلمى ، قبل افتتاح أية كلية جديدة ، بله أية جامعة مستحدثة ، مهما تكاثفت الضغوط لانشائها . كما يتعين الحرص على الاقتراب ما أمكن من المعدلات العالمية التى تشترط لحدائق الجامعة ٥٠٪ من مساحتها وتجعل نصيب الطالب ١٥ر٥ متر مربع من هذه المساحة (وهى تقتصر فى جامعة القاهرة على أتساعها على ٥ر٠ متر مربع لكل طالب) . كما تحدد عدد الطلاب حول التجربة المعملية بأربعة طلاب ، وتجعل مقاعد المكتبة لاتقل عن ١٠٪ من عدد الطلاب . ويمكن أن تتحقق هذه المعدلات على مراحل ، ولكن يحسن أن يقدر معها منذ البداية مدى التوسعات الداخلية والخارجية المتوقعة فى مبانيها .

صور أخرى للتفاوت فى تكافؤ الفرص التعليمية :

تزيد تكلفة العملية التعليمية فى الدراسات الطبيعية أو العملية والتطبيقية عادة عن تكلفتها فى الدراسات النظرية ، ويترتب على ذلك تفاوت بالتالى بين متوسط ماينفق على الطالب فى كل من هاتين الدارستين على حدة ، تحت مظلة المجانية العامة التى تمولها الدولة وحدها لمصلحة مواطنيها . وقد يتصل بهذا الى حد ما تفاوت آخر فى أنصبة طلاب الكليات المختلفة من قيمة دعم الكتاب الجامعى (الذى يتناوله موضوع لاحق) ، تبعا لتفاوت أعدادهم ، ومدى تحصيلهم على المعونات المقررة لنوعية كلياتهم ، واختلاف أسعار الكتب الضرورية لدراساتهم التخصصية . وتشكل هذا كله خللا ما فى تكافؤ الفرص المادية بين مختلف مجاميعهم الطلابية ، من الوجهة الشكلية على أقل تقدير .

ولكن يبدو أنه خلل يمكن التجاوز عنه ، ولامفر منه ، اذا ماتوافرت الاحتياجات المناسبة للعملية التعليمية فعلا فى كل من الدارستين النظرية والعملية من حيث وفرة المدرجات والقاعات والمعامل والمكتبات والتجهيزات ، مما يجعل الفرص متكافئة على الرغم من تنوعها ، ولاينال كثيرا منها اختلاف حجم الانفاق عليها ، حيث تكون العبرة بالانفاق الملائم والمحقق لحسن الأداء ، وليس بالضرورة بمدى كثرته أو مدى قلته .

وتؤدى الكثافات الطلابية العالية الى تفاوت آخر فى فرص استفادة جموع الطلاب فى المدرجات الكبيرة على سواء فيما بينهم ، من حيث ملاحقة المحاضرات العامة والمشاركة فيما يترتب عليها من شروح ومناقشات . وغالبا ماتضيق هذه المدرجات بكثرتهم ، كما يضيق الوقت عن مشاركتهم فى أنشطتها . وقد لايجد بعضهم الموضع المناسب فى المدرج المكتظ بطلابه ، فيمضى وقت المحاضرة واقفا أو منضغطا بين صفوف الجالسين ، أو ينسحب منه جملة . كما قد تحرم الصفوف الخلفية فى المدرجات الواسعة من استفادة طلابها من حسن المتابعة مع عجز التجهيزات السمعية فيها .

وما يسرى من خلل فى تكافؤ الفرص فى المدرجات يسرى مثله فى كثير من مكتبات الأقسام والكليات والجامعات اذا ماقصرت ، وكثيرا ماتقصر ، فى تلبية حاجات كثرة المترددين عليها من الكتب والمراجع . وقد يحتجز بعضهم لنفسه نسخها الوحيدة أو القليلة ويحرم غيره منها .

ويزيد أثر تفاوت الفرص فيما يختص بمدى استفادة مجاميع طلاب الدراسات العملية أو المعملية ، وهى مجاميع يفترض أن تكون محدودة العدد ، من حيز المكان

فى المعامل ، واستخدام مافيها من أجهزة وأدوات ومواد ، وقد تقلل عدم كفايتها من تكافؤ الفرص أمام الطلاب الكثيرين لمباشرة التجارب المعملية بأنفسهم ، أو متابعة مايعرض عليهم منها ، فى دقة وتمعن وسهولة .

وغالبا ما اتخذت هذه المفارقات فى المدرج والمكتبة والمعمل ، ذريعة لاتجاه بعض الطلاب ذوى الامكانات المالية الى تلقى الدروس الخصوصية بحجة تعويض مافاتهم فى الكليات وهو اتجاه يخل بتكافؤ الفرص بينهم وبين زملائهم غير المقتدرين ماليا . وعالجت بعض الكليات هذا الأمر الواقع جزئيا باعداد مجموعات للتقوية فى بعض مواد الدراسة بأجر مخفض ، الا أن هذا الأجر لازال يعجز الطلاب الأكثر فقرا عن أدائه .

ولجأت بعض كليات الأعداد الكبيرة والأماكن المتوافرة وهيئات التدريس الكافية ، مثل كليات العلوم والتجارة والطب فى جامعات القاهرة بخاصة ، الى معالجة بعض آثار التزاحم الطلابى الشديد بتقسيم طلاب الفرق الكبيرة الى مجموعات متمايزة تتناسب مع سعة المدرجات القائمة ، ويتولى التدريس لها مجموعات من الأساتذة عن طريق مداخلهم الخاصة ولكن مع الالتزام بالحد الأدنى من وحدة موضوعات الدراسة ومتطلباتها من تجارب المعامل وتدريبات حقوق التخصص ان وجدت

واذا طورت المكتبات الجامعية وسائلها وخدماتها بزيادة استخدام التسجيلات الحديثة مثل الميكروفيلم والكمبيوتر ، واستكملت بطاقاتها وتبادلت معلوماتها مع المكتبات المماثلة لها ، واتبعت ماجرت عليه مكتبات الجامعات الخارجية من مد خدماتها الى ساعة متأخرة من الليل وفى أيام العطلات ، لعوضت روادها من طلبة العلم بعض مايفوتهم من الانتفاع الأمثل بالفرص المتكافئة فيها .

وللنسبة والتناسب بين أعداد الطلاب وبين أعداد أعضاء هيئات التدريس أهمية جوهرية فى مدى انتفاع الطلاب بما يتصل بالعدالة الاجتماعية ومدى جدوى العملية التعليمية بالجامعات ومايخرجون به منها •

وقد يتعلق القياس الأهم لمدى هذا الانتفاع بشخصيات أعضاء هيئات التدريس أنفسهم • ومدى مايبذلونه من علم وقدوة وتوجيه وتعامل بروح جامعية • لولا أنه قياس يصعب تطبيقه دائما فى حياد وموضوعية • ولايتبقى عداه سوى القياس الكمى لكل من الطرفين حيث تساعد قلة أعداد الطلاب فى الفرقة الواحدة على تقوية العلاقة العلمية بينهم وبين أساتذتهم وتوافر تكافؤ الفرص للاستفادة منهم • بينما يترتب على نقص أعداد هيئات التدريس شئ من الاعاقة لهذه العلاقة •

ولاجدال فى نمو أعداد أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية المعاصرة نموا سريعا مشهودا حتى لقد بلغوا فى عام ١٩٨٣ — ١٩٨٤ حوالى ٧٩٥ر ١٣ عضو يعاونهم وينتفع بهم فى الوقت نفسه نحو ٠٠٠ر١٨ من المدرسين المساعدين والمعيدين — وقد يضاف اليهم أيضا العاملون بالدراسات العليا ومراكز البحوث ويبلغون نحو ٧٠٠ عضو بمستويات علمية مختلفة •

ولازالت هذه الأعداد تمضى فى طريق الزيادة بتأهيل الأجيال الجديدة ممن أتموا الدراسات العليا والبعثات الأكاديمية • ولكن ظل التفاوت واسعا بين مازادت به أعدادهم وبين ماتتطلبه عدالة العملية التعليمية وتأثر هذا التفاوت بالنمو العشوائى لأعداد الطلاب •والتعجل فى انشاء بعض الكليات الاقليمية قبل أن تستوفى حاجتها الأساسية من عناصر هيئات التدريس •وارتفاع نسبة اعارات الكثيرين من هؤلاء الأعضاء للبلاد العربية والأفريقية لسنوات قد تتعدى الحدود

الاصطلاحية للادارة أحيانا ، وكذا قلة التفرغ الكامل لمهمة التدريس من قبل بعض الأعضاء الذين اجتذبتهم المؤسسات الاقتصادية والأعمال الخاصة لبعض الوقت أو لكل الوقت . فضلا عن نكوص عدد من حملة الدكتوراة من أعضاء البعثات الخارجية للعودة الى جامعاتهم المصرية .

وهكذا هبط متوسط النسبة العامة لأعضاء هيئات التدريس الى أعداد الطلاب من ١ : ٤٠ فى عام ٦٥ ـ ١٩٦٦ ، الى ١ : ٦٠ فى عام ٧٤ ـ ١٩٧٥ ، ثم تحسن الى ١ : ٥٨ فى عام ١٩٨١ (وما يعادل ١ : ٤٧ مع احتساب معاونيهم أيضا) . ولكن لازال هذا المتوسط فى أحسن أحواله دون المعدلات العالمية التى حقق متوسطها نسبة ١ : ١٢ فى الكليات العملية ، و ١ : ٤٠ فى الكليات النظرية وتباين نصيب كل جامعة عن الجامعة الأخرى من هذه النسب تباينا .

يرجع فى بعض أمره الى مدى عمر الجامعة ، ومختلف نوعيات الكليات والأقسام فى داخلها ، وفيما بينها وبين ما يناظرها من كليات وأقسام فى جامعات أخرى . ورغم قيام بعض الجامعات الاقليمية فى بداية أمرها على أكتاف من انتقلوا اليها أو ندبوا اليها من هيئات التدريس فى الجامعات الاقدم ، الا أن الوضع فى هذه الجامعات الأقدم أو الأكبر ظل هو الأفضل . ويستخلص من أرقام الجداول ٨ ـ ١١ تميز الجامعة الأم جامعة القاهرة بعنصرها البشرى الذى تكامل فيها على المدى الطويل ، واستطاع أن يغطى الى حد ما على ضخامة أعداد طلابها . وقد حقق مؤخرا متوسط قدره ١ : ٣٨ من الطلبة النظاميين ، على حين اقتصرت جامعة قناة السويس وهى أحدث الجامعات المصرية على نسبة ١ : ٧٢ . وكانت احصائيات عام ٨٣ ـ ١٩٨٤ قد رصدت لجامعة القاهرة معدل ١ : ٢٦ بعد أن كان ١ : ٣٢ فى عام ٧٩ ـ ١٩٨٠ . ورصدت تحسنا فى معدلات جامعة الزقازيق من ١ : ٧١ ، الى ١ : ٦١ ، وتحسنا آخر فى معدلات جامعة المنوفية من ١ : ٦٧ الى ١ : ٦٣ .

وتفاوتت المعدلات بين الكليات العملية وبين الكليات النظرية بدرجة أكبر تتناسب مع تباين حجم القبول وتتواءم مع اختلاف طبيعة الدراسة فيهما • فتراوحت مع اضافة أعداد المدرسين المساعدين والمعيدين الى هيئة التدريس الفعلية • حول ١ : ٥ فى كليات الطب وطب الاسنان والتربية الموسيقية •وحول ١ : ٦ و ١ : ٨ فى كليات العلوم والطب البيطرى والاقتصاد والألسن •وحول ١ : ٩ و ١ : ١٠ فى كليات الصيدلة والزراعة والفنون الجميلة • وحول ١ : ١١ الى ١ : ١٥ فى كليات الهندسة والآثار والاعلام • بينما انخفضت الى معدل ١ : ١٨٢ فى كليات الحقوق و ١ : ١٠٧ فى كليات التجارة • و ١ : ٧٧ فى كليات الآداب • وهكذا تتضح فوارق التأثيرات التعليمية والبشرية المحتملة بين القطاعين •

ومن حيث أعضاء هيئات التدريس الفعليين تجمع فى كلية الطب بجامعة القاهرة نحو ٦٨٨ عضو هيئة تدريس فى مقابل ٦٣٠٢ من الطلاب بنسبة ١ : ٩ • وحققت معها أغلب كليات الطب الأخرى نسبا متقاربة تصل أعلاها الى ١ : ٦ • وتقف أدناها عند حد ١ : ٢٣ • وذلك رغم ادعاء أغلب طلابها تزاحمهم على التطبيقات العملية وقلة ممارستهم الفعلية لها تحت الاشراف المباشر لأساتذتهم • واتخاذهم هذا ذريعة لتهالكهم على تلقى الدروس الخصوصية التى يحضرها ذوو الاستطاعة المادية • ويعجز متوسطو الحال عن أداء تكاليفها • وكمثال من تفاوت الأوضاع بين الكليات المتناظرة بلغت نسبة هيئة التدريس الى الطلاب فى كلية آداب القاهرة ١ : ٧٧ كما تقدم •و ١ : ٢٠٣ فى كلية حقوق القاهرة • بينما تدنت النسبة فى جامعة الزقازيق الى ١ : ١٥٠ فى كلية الآداب و ١ : ٣٠٠ فى كلية الحقوق • وكما تتباين الكليات فى نسبة أعضاء هيئات التدريس الى الطلاب بصورة اجمالية • تختلف كذلك تبعا لنوعية الدراسة فيها ومدى احتياجاتها الى الدروس العملية ومعاونى هيئات التدريس • وقد يمتد الاختلاف الى طبيعة التخصص فى كل

قسم ٠ ومن المفروض أن يرتبط قياس كل نسبة بالامكانات التعليمية ٠ وعدد ساعات التدريس الفعلية للقائمين بها ٠ وبهذا يصعب ترتيب الأفضليات بين الكليات أو بين الأقسام بناء على الأعداد المجردة وحدها ٠

ولفتت أوضاع كليات التربية النظر اليها لاسيما وهى المسئولة عن توفير المعلمين والحفاظ على تعادل النسبة والتناسب فى عناصر التعليم قبل الجامعى ٠ وقد بلغت نسبة أعضاء هيئات التدريس الى الطلاب فى كليات التربية بجامعة عين شمس ١ : ٦٨ ٠ وفى جامعة القاهرة فرع الفيوم ١ : ١١٩ ٠وفى جامعة اسيوط ١ : ٢٤٠ ٠ وفى جامعة الزقازيق ١ : ٦٠٥ ٠وفى بنها ١ : ٥٠٣ ٠ وفى المنوفية ١ : ٤٥٦ ٠ بل وبدون فى شئ من المبالغة أن النسبة بدأت فى تربية قنا وفى تربية أسوان بمايعادل ١ : ٩٩٠ ٠و ١ : ١٥٩٩ ٠حيث قام بالمسئولية فى كل منها أستاذ واحد دائم ٠ وأكمل العمل معه منتدبون من مستويات تدريسية متنوعة يعانون ويعانى الطلبة معهم آثار مشقة السفر وضيق الوقت واستهلاك الجهد ٠وهى ظاهرة ارتبطت أصلا بظروف استثنائية مالبثت حتى تحسنت الى حد ما ٠ولكن ما كان ينبغى لها فى الأصل أن تكون ٠

واذا كان لهذه الأوضاع أثرها على مدى تكافؤ الفرص ومستقبل الطلاب ٠فهى تشير أيضا الى ضخامة الأعباء الملقاه على عاتق هيئات التدريس المصريين ٠لاسيما اذا روعى أن الأستاذ الجامعى المتخصص فى الجامعات الكبرى الأوروبية والأمريكية (بل وبعض الجامعات العربية أيضا) ٠لايكلف عادة بأكثر من ٨ ـ ١٢ طالبا فى الفرقة الواحدة ٠وأربع محاضرات أو ما هو أقل منها أسبوعيا ٠ليتفرغ فى بقية الأسبوع للبحث العلمى والدراسات المكتبية أو المعملية والحقلية بجامعته أو فى خارجها ٠ وغالبا ماينفرد بمكتبه ومكتبته ومعمله بل واقامته أيضا داخل حرم جامعته ٠ ومن هنا يتضاعف العطاء ٠ وتستوجب المساواة فى فرص التعلم والتعليم ٠وتحق المساءلة أيضا عن نوعية النتائج ٠

جدول رقم (٨)

اجمالى أعداد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين حسب " القوة الفعلية "
ونسبتهم الى الطلاب النظاميين بجامعات ج م ع ٠ فى العام الجامعى ١٩٨٣/٨٢

الجامعة	أعضاء هيئة التدريس			الطلاب النظاميون	نسبة هـ ٠ ت الى الطلاب %	النسبة الاجمالية
	هيئة التدريس	مدرس مساعد ومعيد	الجملة			
القاهرة	٢١٤١	٢١٩٢	٤٣٣٣	٧٤٩٠٧	١ : ٣٥	١ : ١٧
الاسكندرية	١٢٧٤	١٢٣٧	٢٥١١	٦١٥٦٧	١ : ٤٨	١ : ٢٥
عين شمس	١٣٧٨	١٩٠٨	٣٢٨٦	٧٠٧١٤	١ : ٥١	١ : ٥٢
أسيوط	٦٥٧	٩٧١	١٦٢٨	٢٣٨٢٦	١ : ٥١	١ : ٢١
طنطا	٤٢٩	٦٦٧	١٠٩٦	٢٦٣١٥	١ : ٦١	١ : ٢٤
المنصورة	٥٥٨	٧٥٦	١٣١٤	٣٥٤٠٠	١ : ٦٣	١ : ٢٧
الزقازيق	٦٩٦	١٧٥٠	٢٤٤٦	٥٣٨٣٩	١ : ٧٧	١ : ٢٢
حلوان	٧٩٨	٦٩٠	١٧٥٨	٢٩٧٥٣	١ : ٣٧	١ : ١٧
المنيا	١٩٤	٣٣٩	٥٣٣	١٢٢٦٥	١ : ٦٣	١ : ٢٣
المنوفية	٢١٢	٤٤٠	٦٥٢	١٤٩٦٦	١ : ٧١	١ : ٢٣
قناة السويس	١٩٣	٣٧٩	٥٧٢	٧٨١٣	١ : ٤٠	١ : ٢٤
جملة	٨٥٣٠	١١٥٩٩	٢٠١٢٩	٤٢١٣٨٤	١ : ٤٩	١ : ٢١.

المرجع : المجلس الأعلى للجامعات ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى ، ادارة الاحصاء ، ١٩٨٤ ٠

جدول رقم (٩)

أعداد الطلاب المقيدين بالكليات الجامعية التابعة للمجلس الأعلى للجامعات ونسبتهم الى جملة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم فى العام الجامعى ٨٣ / ١٩٨٤

الكليات	عدد الطلاب المقيدين	أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم	النسبة
الآداب	٧٠٥٠٤	١٤٥٣	١ : ٤٨
الحقوق	٧٦٤٩٥	٤١٩	١ : ١٨٢
التجارة	١٤٣١٧١	١٣٤٢	١ : ١٠٧
الاقتصاد والعلوم السياسية	١١٨٦	١٧٦	١ : ٧
العلوم	٢١٧٣٨	٣٩٠٥	١ : ٦
الطب	٢٧٦٤٥	٥١١٦	١ : ٥
المعهد العالى للتمريض	١٢٥٣	١٩٣	١ : ٦
معهد العلاج الطبيعى	٣٤٢	٨٨	١ : ٤
طب الاسنان	٣٦٣٨	٧٢٨	١ : ٥
الصيدلة	٧٣٩٣	٧٧٨	١ : ١٠
الطب البيطرى	٦٤٣٧	٧٥٩	١ : ٨
الزراعة	٣٣٢٤٩	٣٤٢٣	١ : ١٠
الهندسة	٤٩١٦٧	٣٧٥٥	١ : ١٣
التربية	٧٤٤٢٥	١٩٠٤	١ : ٢٩
البنات	٥٩٥٢	٥٣٤	١ : ١١
دار العلوم والدراسات العربية	٩٣٧٢	١١٠	١ : ٨٥
الآثار	٩٧٢	٦٣	١ : ١٥
الإعلام	١٢٨٦	٨٧	١ : ١٥
الألسن	١٦٩٥	٢٤٣	١ : ٧
الخدمة الاجتماعية	٢٣٧٦	١١٨	١ : ٢٠
الفنون التطبيقية	١٦٦٨	١٩٠	١ : ٩
الفنون الجميلة	٢٧٩١	٢٩٢	١ : ١٠
التربية الفنية	١٣٤٤	١٢١	١ : ١١
التربية الموسيقية	٥٩٤	١٢٠	١ : ٥
التربية الرياضية	٥٧٤٩	٧٢٠	١ : ٨
الاقتصاد المنزلى	١٢٣٠	٨٢	١ : ١٥
السياحة والفنادق	٧٤٠	٢٩	١ : ٢٦
الاجمالى	٥٥٢٥١٢	٢٦٧٥٩	١ : ٢١

المرجع : المجالس القومية المتخصصة : سياسة التعليم الجامعى ، دراسات وتوصيات ١٩٨٦ جدول رقم (١٤) .

جدول رقم (١٠)

بيان نسب أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم الى الطلاب المنتظمين
بجامعات جمهورية مصر العربية فى السنوات ٧٩/١٩٨٠ — ٨٣/١٩٨٤

الكليات	١٩٨٠/٧٩		١٩٨١/٨٠		١٩٨٢/٨١		١٩٨٣/٨٢		١٩٨٤/٨٣	
	هـ.ت الى الطلاب	هـ.ت ومعاونيهم الى الطلاب	هـ.ت الى الطلاب	هـ.ت ومعاونيهم الى الطلاب	هـ.ت الى الطلاب	هـ.ت ومعاونيهم الى الطلاب	هـ.ت الى الطلاب	هـ.ت ومعاونيهم الى الطلاب	هـ.ت الى الطلاب	هـ.ت ومعاونيهم الى الطلاب
الأزهر	٤٥:١	١٦:١	٤٩:١	١٨:١	٦٠:١	٢٣:١	٦٩:١	٢٧:١	٧٠:١	٢٨:١
القاهرة	٣٢:١	١٥:١	٢٩:١	١٣:١	٢٩:١	١٣:١	٢٧/١	١٣:١	٢٦:١	١٣:١
الاسكندرية	٣٧:١	١٧:١	٣٧:١	١٨:١	٣٥:١	١٧:١	٣٤:١	١٧:١	٣٤:١	١٨:١
عين شمس	٤٥:١	١٨:١	٤٢:١	١٨:١	٤٠:١	١٧:١	٣٩:١	١٧:١	٣٦:١	١٦:١
أسيوط	٤٢:١	١٥:١	٤٠:١	١٥:١	٤٢:١	١٦:١	٤٠:١	١٦:١	٤١:١	١٧:١
طنطا	٥٧:١	١٧:١	٥٣:١	١٧:١	٤٧:١	١٧:١	٥١:١	١٨:١	٥٣:١	١٩:١
المنصورة	٦٥:١	٢٠:١	٥٨:١	٢٠:١	٥٤:١	٢٠:١	٥٠:١	٢٠:١	٤٥:١	٢٠:١
الزقازيق	٧١:١	٢٠:١	٦٥:١	١٩:١	٦٥:١	١٨:١	٦٢:١	١٨:١	٦١:١	١٨:١
حلوان	٢٧:١	١٤/١	٢٧:١	١٣:١	٢٦:١	٢١:١	٢٨:١	١٣:١	٣٢:١	١٣:١
المنيا	٦١:١	١٧:١	٥٦:١	١٦:١	٤٩:١	١٦:١	٥٣:١	١٧:١	٥٠:١	١٥:١
المنوفية	٦٧:١	١٨:١	٦١:١	١٧:١	٥٨:١	١٧:١	٦٠:١	١٨:١	٦٣:١	٢٠:١
قناة السويس	٦٤:١	٢٠:١	٦٢:١	٢٠:١	٣٧:١	١١:١	٣٥:١	١١:١	٣٩:١	١٢:١
الاجمالى	٤٢:١	١٧:١	٤١:١	١٦:١	٤١:١	١٧:١	٤٢:١	١٧:١	٤١:١	١٧:١

(المرجع السابق)

جدول رقم (١١)

مدى اختلاف نسب أعضاء هيئة التدريس الى الطلاب فى الكليات المتناظرة فى العام الجامعى ١٩٨٤/٨٣

النسبة / الكليات	النسبة المرتفعة	الكلية	النسبة المنخفضة	الكلية
الآداب	١:٥١	آداب القاهرة	١:٢٣٠	آداب الزقازيق
الحقوق	١:١٢٧	حقوق القاهرة	١:٦٩٢	حقوق طنطا
التجارة	١:٩٠	تجارة بورسعيد	١:٤٣٩	تجارة بنى سويف
التربية	١:٥٤	تربية عين شمس	١:١٥٩٩	تربية أسوان
العلوم	١:٥	علوم أسيوط	١:٣٦	علوم الزقازيق
الطب	١:٧	طب الاسماعيلية	١:١٩	طب الزقازيق
طب الأسنان	١:١٢	طب أسنان الاسكندرية	١:٤٧	طب أسنان المنصورة
الصيدلة	١:١٥	صيدلة الاسكندرية	١:٦٨	صيدلة الأزهر
الطب البيطرى	١:١١	طب بيطرى القاهرة	١:١٨	طب بيطرى الزقازيق
الزراعة	١:١٣	زراعة القاهرة	١:٢٧	زراعة المنصورة
الهندسة	١:١٨	هندسة القاهرة	١:٩٠	هندسة شبرا

(المرجع السابق)

ويمكن التجاوز هنا مؤقتا عن التفصيل فيما سبق التنويه به ويتكرر جزئيا في مواضع تالية من وجوب امتداد تكافؤ الفرص في الجامعة الى الأساليب التعليمية ذاتها ،من حيث مدى ماتتيحه للدارسين من حرية الاختيار بين البدائل من المقررات التي تتفق مع ميول كل طالب وقدراته ،ومدى تكاملها بما يجمع بين استفادتهم بالطابع العلمي والتأهيل المهني ،ومدى مرونتها بما يشجعهم على امكانية التحول من أسلوب عمل الى أسلوب آخر حين الضرورة ،ثم مدى تطورها بما يؤهلهم لمواجهة متغيرات اليوم والغد .

وليس بجديد أن يقال ان أمثال هذه المتطلبات من عدالة التعامل العلمي بين الجامعة وبين طلابها لايكفي أن تؤخذ مأخذ الأماني اللفظية المنشودة وانما بمنزلة الضرورات الحتمية لانطلاق مجتمع المتعلمين في مصر من عنق الزجاجة التي انحصر فيها ،ونحن منه ،فلا هو بالمجتمع القاصر الذي يستكين لقدره ،ولا هو بالمجتمع المبدع المثقف حقا بانجازات العصر المتجددة ، والمؤهل للمشاركة الفعالة في تحدياته الكبرى .

أحمد صيداوى ـ تطور مفهوم التكافؤ فى الفرص التعليمية ـ مجلة الفكر العربى ـ السنة الثالثة ـ بيروت ـ ديسمبر ١٩٨١ .

أحمد نجيب الهلالى ـ (وزارة المعارف العمومية) تقرير عن اصلاح التعليم فى مصر ـ القاهرة ١٩٤٣ ، ١٩٥٠ .

آدم (جورج) : تحقيق ديموقراطية التعليم العالى عن طريق سياسات القبول ـ ترجمة محمد محمود رضوان ـ مجلة مستقبل التربية ـ العدد الأول ـ القاهرة ١٩٧٩ .

الأمم المتحدة : حقوق الانسان ـ مجموعة صكوك دولية ـ مترجم بالقاهرة ١٩٨٣ .

السعيد مصطفى السعيد : الدراسة الدولية للقبول فى الجامعات ـ المجلس الاعلى للعلوم ، القاهرة ١٩٦٢ .

الشعبة القومية لليونسكو : التعليم الجامعى والعالى فى الجمهورية العربية المتحدة خلال الخمسين سنة الأخيرة (١٩٢٠ ـ ١٩٧٠) ـ القاهرة ١٩٧٠ .

المجلس الأعلى للجامعات : موسوعة قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، القاهرة ١٩٨٠ .

: اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ـ ١٩٧٥ .

: مؤتمر تطوير التعليم العالى والجامعى ـ القاهرة ١٩٦٧ .

: المؤتمر القومى لتطوير التعليم ـ القاهرة ـ يوليو ١٩٨٧ .

المجالس القومية المتخصصة : سياسة التعليم ـ ١٩٨١ ، الدورة الثانية عشرة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ، سياسة التعليم الجامعى ـ ١٩٨٦ .

اليونسكو ـ الخطة المتوسطة الأجل الثانية ٨٤ ـ ١٩٨٩ ـ مترجم ١٩٨٣ .

: سجلات المؤتمر العام ـ دورة نوفمبر ـ ديسمبر ٨٢ ـ المجلد الثانى ـ مترجم ١٩٨٣ .

حامد عمـــار : فى بناء البشر - مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى - سرس الليان ١٩٦٤ .

سليمان حزيــن : شجرة الجامعة فى مصر - القاهرة ١٩٨٥ .

طـه حســين : مستقبل الثقافة فى مصر - القاهرة ١٩٣٨ .

على ماهـــر : تقرير لجنة التعليم الجامعى - القاهرة ١٩٥٣ .

فرانكل (تشارلز) ، فرانكلين (ج .هـ) نظرات فى التعليم الجامعى ، الديموقراطيـة فى فرص التعليم - ترجمة محمد توفيق رمزى - القاهرة ١٩٦٣ .

مجلس الشورى : الجامعات حاضرها ومستقبلها - القاهرة ١٩٨٥ .

محمد الغنـام : مسئولية التعليم فى تذويب الفوارق بين الطبقات فى مجتمعنـا ، صحيفة التربية - العدد الأول - القاهرة - نوفمبر ١٩٦٢ .

محمد سير السيد : التعليم العالى المصرى ، تقويم واتجاهات مستقبلية - رسالـة دكتوراه - كلية التربية - جامعة عين شمس - ١٩٧٢ .

محمد صديق حماده : سياسة مجانيـة التعليم الجامعى بين الالغاء أو الترشيد ، مجلة التربية - جامعة الأزهـر - القاهرة ١٩٨٥ .

Ashby, E., Any Person, Any Study, An Essay on Higher Education in the U.S.A. - The Carnegie Commission on Higher Education, New York, 1971.

Butler, Survival depends on Higher Education, Newdelhi, 1971.

The Carnegie Commission on Higher Education, Toward a Learning Society, New York, 1973.

Coleman, J. (j.a.), Equality of Education Opportunity, U.S.A. 1970.

Embling, J. A Fresh-look at Higher Education, Amesterdam, 1974.

Ferrin, R.I., A Decade of Change in Free - Access Higher Education, College Entrance Examination Board, New York, 1971.

Furniss, W.T., Higher Education for Everybody ?, ..., Washington, 1971.

Gamal al-Din, Nadia, Y., Selection for University Education in Egypt, in Practice, Philosophy and Prespective.

Grant, N., Education and Equality in the USSR and Eastern Europe, by Rebinstein, D., (ed.) Education and Equality.

Jencks, C. and Others, Inequality, A reassessment of the Effect of Family and Schooling in America, 1975.

Neave, G., Patterns of Equality, the Influence of New Structures in European Higher Education Upon the Equality of Educational Opportunity, G.B., 1976.

O.E.C.D., Equal Educational Opportunity, ..., Paris, 1973.
Towards Mass Higher Education, Paris, 1974.

Robbins, Higher Education, Report ...., H.M.S.O., 1970 London, 1963.

Willingham, W.W., Free - Access Higher Education, ..., N.Y., 1970.
Wilson, L., and Mills, O., Universal Higher Education, Costs, Benefits, Options, Washington, 1971.

الفصل الثالث

سبق التنويه بأن تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية لا يقتصر على جعل التعليم بالمجان وتحييد أسس القبول فحسب ، وانما يتطلب تحقيق مجموعة من الاجراءات المؤكدة للمجانية والمكملة لها ، وهى اجراءات سبق تنفيذ بعضها جزئيا من قبل فى معاهد العلم العالية فى مصر وفى الخارج .

وقد سارت الجامعات المصرية المعاصرة شوطا بعيدا من أجل تحقيق المزيد من الخدمات لطلابها والعمل على تقليل أثر الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بينهم . وتتمثل أهمها فيما يلى :

- خدمات صندوق التكافل الاجتماعى لطلاب الجامعات .
- التيسيرات المالية فى منح القروض للطلاب (وبخاصة من بنك ناصر الاجتماعى)
- الرعاية الطبية للطلاب .
- المدن الجامعية والاسكان الطلابى .
- توفير الوجبات الغذائية أثناء اليوم الدراسى .
- المساهمة فى تيسير المواصلات .
- مشروع الكساء المدعوم للطلاب .
- التأمين ضد الحوادث .
- دعم الكتاب الجامعى .
- مكافآت التفوق العلمى والرياضى .

ووفقا للبيانات الرسمية على أقل تقدير ، عنيت هذة الخدمات أساسا بتنمية الطالب وتقويم ظروفه باعتباره الركن الرئيسى فى العملية التعليمية والمحصلة النهائية لها ، وهو مايتضح فيما يلى :

١ـ صندوق التكافل الاجتماعى لطلاب الجامعات :

تعمل صناديق التكافل الاجتماعى وفقا للقرار الجمهورى رقم ٢٦٥ لسنة ٧٩ ، والقرار الوزارى رقم ٩٦٨ فى ١/١١/٨٢ ٠ ويوجد فى كل جامعة صندوق مركزى للتكافل الاجتماعى وله فرع فى كل كلية من كلياتها ٠ وبدأت أنشطتها منذ عام ٧٨ـ٧٩ بتخصيص مابين نصف مليون ـ ومليون ونصف جنيه لصرفها للمستحقين من الطلبة والطالبات فى صورة نقدية أو عينية ٠ واستمرت زيادة الدعم السنوى للصندوق حتى بلغت نحو ٣٫٥ مليون جنيه سنويا منذ عام ٨٤ـ٨٥ ٠ وزاد ـ المنتفعون به من مائة ألف طالب وطالبة يمثلون نحو ٣٠٪ من اجمالى الطلاب المنتظمين ، الى حوالى ١٩١٫٠٠٠ طالب يمثلون حوالى ٤٤٪ من مجموع المنتظمين خلال الفترة نفسها ٠

ويهدف نظام الصندوق الى أداء الخدمات التالية :

أ ـ تحقيق الضمان الاجتماعى للطلاب بصورة المختلفة من تأمين ، ورعاية اجتماعية وقروض ٠

ب ـ المساهمة فى تنفيذ الخدمات الطلابية ٠

جـ ـ العمل على حل المشاكل التى تواجه الطلاب وتحول بينهم وبين التفرغ للدراسة بسبب عجز دخولهم المالية ٠

وتتمثل موارد صندوق التكافل الاجتماعى لطلاب الجامعات فى :

- الاعانات الحكومية التى تخصصها الدولة سنويا ٠
- المبالغ التى تخصصها وزارة الأوقاف من ايرادات الأوقاف الخيرية لاستخدامها فى تحقيق أهداف الصندوق ٠
- الاعتمادات المالية المدرجة بموازنات الوزارات والمحافظات والهيئات لاعانة واقراض طلاب الجامعات ٠
- عائد المشاركة فى فائض أرباح عقود التأمين على طلاب الجامعات ٠
- صافى ايرادات الحفلات والمهرجانات والمعارض والأسواق الخيرية واليانصيب التى تقام لصالح الصندوق ٠
- الاعانات والهبات والوصايا التى يقرر مجلس ادارة الصندوق قبولها ٠
- حصيلة استثمارات أموال الصندوق ٠
- الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الصندوق ٠

وتحدد اللائحة المالية والادارية لصناديق التكافل الاجتماعى لطلاب الجامعات المصرية فى الباب الثانى منها الأحكام الخاصة بلجنة المساعدات الاجتماعية ، كما تحدد المادة (٥٨) منها الشروط التى تستوجب صرف أى نوع من أنواع المساعدات للطالب أو الطالبة كما يلى :

أ— أن يكون طالبا نظاميا بأحد أقسام الدراسة بالليسانس أو البكالوريوس ويجوز الصرف فى حدود ٥٪ من الحالات المعروضة بكل جلسة — والتى تجتمع كل خمسة عشر يوما — للطلاب المنتسبين بشرط عدم الالتحاق بأى عمل أو وظيفة خارجية وبالشروط والأوضاع المحددة لصرف المساعدات وفقا لما يقرره مجلس الادارة ٠

ب — أن يكون الطالب أو الطالبة مصرى الجنسية •

جـ — ألا تكون قد صدرت ضده قرارات جامعية تأديبية تتعارض مع تمتعه برعاية الصندوق •

د — أن يكون الطالب مستجدا فى فرقته مالم ير مجلس ادارة الصندوق أن ظروفه الاجتماعية تبرر صرف المساعدة له •

هـ — ألا يزيد متوسط نصيب دخل الفرد فى أسرة الطالب شهريا عن الحد الذى يقرره مجلس ادارة الصندوق •

— أما صرف هذه المساعدات فيتم ، كما تقرر المادة (٦٠) من اللائحة ، بناء على طلب يقدمه الطالب أو الطالبة لصرف الاعانة مع بيان الأسباب ، الى لجنة المساعدات أو المسئول الذى تحدده لجنة المساعدات الاجتماعية للطلاب • وتتشكل هذه اللجنة من أحد أعضاء هيئة التدريس وعضوية أحد الأخصائيين الاجتماعيين بالكلية والطالب المنتخب أمينا لمجلس اتحاد طلاب الكلية أو المعهد ، وذلك وفقا للمادة (٥٥) من اللائحة المالية والادارية لصناديق التكافل الاجتماعى لطلاب الجامعات المصرية •

— ولايعنى هذا أن الاعانات المقدمة للطلاب تاخذ شكل الاعانات المالية فقط ، بل ان الاعانات غالبا ماتكون فى شكل كتب دراسية — ورسوم دراسية — ورسوم الاقامة بالمدن الجامعية — وملابس — ونظارات طبية — وتغذية — واشتراكات مواصلات — واذا لزم الامر يمكن أن تصرف اعانة مالية فى الظروف الاستثنائية •

— وتقدم للطلاب المكفوفين منح خاصة حيث يتعاون الصندوق مع ادارة النشاط الاجتماعى بايداع المبالغ المخصصة من وزارة الشئون الاجتماعية فى صناديق

التكافل الاجتماعى لاعانة الطلاب المكفوفين ، حيث يمنح كل واحد منهم عشرة جنيهات شهريا .

٢ـ القروض المالية وبخاصة من بنك ناصر الاجتماعى :

- يتقدم الطالب لمكتب رعاية الشباب بالكلية لملء استمارة طلب قرض من بنك ناصر ، ويقوم الأخصائى الاجتماعى المختص بعمل بحث اجتماعى للطالب .
- تعرض طلبات القروض على اللجنة المختصة بالكلية لتقرير قيمة القروض التى تمنح للطالب الذى يثبت أن متوسط دخل الفرد فى أسرته لا يزيد عن ٢٠ جنيها .
- كما يجوز منح قرض للطالب الذى يتعرض للكوارث ويكون القرض فى حدود مبلغ مائة وخمسين جنيها .
- ويمنح بنك ناصر الاجتماعى القروض عن طريق ادارات الشباب بالكليات للطلاب الراغبين فى الاقتراض بواقع ٢٥ جنيها للطالب فى الكليات النظرية ، و ٣٠ جنيها للكليات العملية .
- وبالنسبة للأدوات الدراسية فانه يمكن اخطار البنك ببيانها لتدبيرها للطلاب فى شكل قروض .

جدول رقم (١٢)

اجمالى القروض والمساعدات الاجتماعية للطلاب بالجامعات المصرية فى السنوات ٧٨/ ٧٩ حتى ٨٤/٨٥

العام الجامعى	قيمة القروض والمساعدات بالجنيه	عدد المستفيدين	عدد الطلاب المقيدين المنتظمين	نسبة المستفيدين الى الجملة	متوسط نصيب الطالب بالجنيه
٧٩/٧٨	١ر٣٧٩ر٠٥٩	١٠٨ر٤٢٢	٣٦٠ر٦٢٢	٣٠٪	١٣
٨٠/٧٩	١ر٥٦١ر٤٠٧	١٠٩ر٥٤٢	٣٧٤ر٩٩١	٢٩٪	١٤
٨١/٨٠	٢ر١١٥ر٦٩٤	١٤٠ر٢٥٨	٣٨٨ر٧٥٦	٣٦٪	١٥
٨٢/٨١	٢ر٦٧٢ر٦٢٥	١٦٩ر٤٠٦	٤٠٦ر١٥٨	٤٢٪	١٦
٨٣/٨٢	٢ر٩٢٥ر١٠٨	١٨٥ر٩٣٢	٤٢١ر٢٠٨	٤٤٪	١٦
٨٤/٨٣	٣ر١٦٩ر١٩٧	١٦٤ر٥٤٠	٤٣٢ر٥٦٤	٣٨٪	١٩
٨٥/٨٤	٣ر٥٠٢ر٥٢٩	١٩١ر٢٩٢	٤٣٢ر٢٦٤	٤٤٪	١٨

المرجع : المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، شعبة التعليم الجامعى ، دراسة حول الانفاق فى التعليم الجامعى ، مارس ١٩٨٧ ،جدول رقم ١٩ .

وللأرقام السابقة دلالتها فى مجال تكافؤ الفرص التعليمية ، فالى جانب تحييد العامل المادى ، بازالة حاجز المصروفات ، يتبقى ممن يلتحقون بالجامعات أعداد ذوو خلفيات اقتصادية واجتماعية متواضعة مما يستدعى مد يد العون لهم وتشجيعهم ماديا ومعنويا .. وقد بلغ عدد من بحثت حالاتهم الاجتماعية وقدمت لهم المعونات فى عام ٨٤ — ١٩٨٥ مايعادل ٤٤٪ من جملة المنتظمين كما سبق التنويه به . وفى ذلك مايعنى أن قلة القدرة المالية لاتحول دائما بين الطالب وبين الاستمرار فى الدراسة ان أراد وعقد العزم على ذلك .. فالطموح والمثابرة هنا يلعبان دورا واضحا ،وتساند الجامعات من هم فى حاجة الى مساندة اجتماعية واقتصادية بلغ اجمالى قيمتها ٢٩ر٢٠٢ر٣ جنيها فى عام ٨٤ — ١٩٨٥ .

ومن الواضح فى الوقت نفسه قلة نصيب الطالب بالجنيه حيث اقتصر فى أعلاه عام ٨٣ — ١٩٨٤ على مبلغ ١٩ جنيها ، ومع فائدة هذه الجنيهات من الناحية المادية ، وأنها لاتخلو من تأثير معنوى طيب ودلالة على مساندة الجامعات لطلابها حين الشدة ،فهى جد متواضعة . ومن جانب آخر لابأس من الاشارة الى أن تقاعس الخريجين عن سداد قروض بنك ناصر قد تجاوز عشرين مليونا من الجنيهات منذ عدة سنوات ،سواء لعجزهم عن الأداء فى فترة التعطل وانتظار تعيينات القوى العاملة ، أم لغير ذلك من الأسباب . وعلى أية حال فهذه خدمات واجبة طبقتها جامعات خارجية كثيرة ومنها على سبيل المثال الجامعات الانجليزية التى تمنح الطالب بمجرد التحاقه بها اعانة شهرية تتناسب مع امكانات أسرته الاقتصادية ، لتساعده على التفرغ للدراسة والاستفادة من فترتها ما أمكن ، وكذلك للتخفيف من حدة الفوارق بين المتعلمين ومعاونتهم على انجاز الدراسة دون معاناة اقتصادية قد تحول بينهم وبين الاستمرار والنجاح .

٣ـ مشروع الكساء المدعوم للطلاب :

يقوم صندوق التكافل الاجتماعى للطلاب فى كل جامعة بالتعاون مع الكليات بتنظيم وتنفيذ هذا المشروع بحيث يستفيد منه جميع من يرغب من الطلاب فى شراء الملابس الجيدة بأسعار اقتصادية .

— أما بالنسبة للحالات الاجتماعية الخاصة فيقوم صندوق التكافل الاجتماعى بالكلية بالسداد عنها .

— ويحصل الطالب من ادارة شئون الطلاب بالكلية على بطاقة صرف مقرر الكساء المدعوم من فرع شركة الملابس الموجود فى ذات الجامعة . وتصرف له ملابس مستوردة فى حدود مبلغ عشرين جنيها وملابس محلية بدون حد أقصى . ويمتد هذا التيسير ليشمل الراغبين فى الاستفادة منه من أعضاء هيئات التدريس ، والفئات المختلفة من العاملين فى الجامعات .

٤ـ الرعاية الطبية :

— يحق لكل طالب أو طالبة أن يتمتع بالرعاية الطبية التى توفرها له الجامعة بشرط أن يكون مسددا للرسوم الدراسية بالكلية ومن بينها رسم التأمين الصحى الذى لايتجاوز جنيها واحدا يسدد فى بداية كل عام . والمنتسبون وطلاب الدراسات العليا لهم نفس حق الطالب المنتظم .

— ويوجد بكل جامعة ادارة عامة للشئون الطبية ، وكما هو الحال فى جامعة القاهرة وجامعة عين شمس على سبيل المثال ، يوجد بكل كلية من كليات الجامعة ، وكذلك بكل من المدينة الجامعية للطلبة والمدينة الجامعية للطالبات ، مركز طبى يشرف عليه طبيبان بشريان وطبيبان للأسنان ، وصيدلى لصرف الدواء ، وتبدأ الرعاية الطبية للطالب حالما تعلن نتيجة قبوله بكليته .

- وتستمر الرعاية الطبية ما استمر وجود الطالب فى الكلية وحتى تخرجه منها •

- ومن المفروض أن تمتد هذه الرعاية لكافة المجالات العلاجية ،وطبقا لحالة الطالب المريض سواء أكان هذا بتحويله الى أخصائى أو استشارى أو اجراء التحاليل الطبية والأشعة أو العلاج الطبيعى والكهربائى ، أو التحويل لاجراء العمليات المختلفة ،أو امداد الطالب بالأجهزة التعويضية أو عمل نظارة طبية •• وكل ذلك بطبيعة الحال وفقا للامكانات المتوافرة ووفقا لأولويات بعض الحالات على بعض آخر •

- ويصرف الدواء اللازم للطالب المريض • واذا اقتضى الأمر الاحالة الى المستشفى يتم ذلك • وتخصص مستشفيات الجامعة أماكن خاصة للطلاب والحالات الطارئة •

- ولا تقتصر الرعاية الطبية على الطلاب وحدهم بل تشمل أيضا أعضاء هيئة التدريس ، ويوجد فى جامعة القاهرة على سبيل المثال نظام التأمين الصحى والانتفاع بمستشفى الطلاب •• كما تؤمن جامعة عين شمس لأعضاء هيئة التدريس بها العلاج بمستشفى عين شمس التخصصى بنصف تكاليفه المقررة •

• <u>المدن الجامعية والاسكان الطلابى</u> :

تعد الرعاية المكفولة لمن يحتاجها من طلبة وطالبات الجامعات المصرية فى مجال الاسكان الطلابى الشامل من أولياء العدالة الاجتماعية التى تهدف الى توفير البيئة المعيشية والنفسية الصحيحة لقطاع عريض من أواسط وفقراء الطلاب والطالبات المغتربين عن أسرهم التى تقيم فى مناطق اقليمية أو ريفية أو شعبية بعيدة خارج مدن الجامعات بعدا يصعب عليهم معه تحمل مشقات السفر ونفقات

المواصلات يوميا منها واليها ، وهو تكليف غالبا مايتولد عنه انعدام تكافـــــى الفرص فى القدرة على الدراسة والتحصيل فيما بينهم وبين زملائهم الذين لايعانون من الصعوبات السكنية والمعيشية بخاصة فى الأوضاع الراهنة التى تتفاقم فيهـــا تباعا أزمات الاسكان وشدة ارتفاع الايجار وتكاليف الطعام .

وبكرت جامعة القاهرة (أو جامعة فؤاد الأول فى حينها) بتوفير السكـــن الطلابى الشامل لمن تهيأت لهم شروط الانتفاع به من طلابها وطالباتها منـــذ عام ١٩٥٠ ، وكان انشاؤها لمدينتها السكنية الطلابية بجوار حرمها الجامعـــى حدثا يذكر فى تاريخ رعايتها لشبابها وشاباتها خاصة وأنها شادت مبانيها علـــى شئ ملحوظ من الفخامة وجهزتها تجهيزا جيدا ، واستقبلت فيها الى جانـــب نزلائها المصريين أخرين من الطلاب الوافدين اليها والدارسين فيها من أقطـــار أسيوية وأفريقية ، وقصرت تكاليف الاقامة الشاملة فيها منذ انشائها وحتى الآن علـــى خمسة جنيهات شهرية عن كل طالب وطالبة . ولم تكن هذه الخطوة بدعا تماما بالنسبة لما سبقها فى الجامعات الخارجية أو تقدمها من نظم ايواء الطلاب فى أروقة الأزهـر وأوقاف المدارس العليا ، ولكنها أصبحت أما نموذجا لما تلاها من مجموعات سكنية أو مدن طلابية وفرت السكن الاقتصادى القريب الأمن والمنظم للطلاب والطالبـــات والوافدين المغتربين لكل من جامعات الاسكندرية وعين شمس ثم أسيوط ، منـــذ الخمسينيات أيضا . ثم جرت على مجراها بنسب متفاوتة مساكن طلابية جامعيـــة تبعت الجامعات الاقليمية فى شتى المحافظات وخففت الضغط الطلابى الى حد مـــا عن سابقاتها من مساكن ومدن طلاب الجامعات الأقدم . وشيئا فشيئا تزايـــد استيعاب المدن الطلابية الجامعية فى مصر حتى بلغ نحو ٣٣ ألف طالب و٢٢ ألـــف طالبة ، بما يعادل نسبة ١٣٪ من مجموع الطلاب النظاميين فى الجامعات ، فضـــلا على ما استوعبته المساكن الخاصة فى العمارات السكنية التى أستأجرتها بعـــض المحافظات لأبنائها المغتربين فى الجامعات الكبرى .

وكمثال تفصيلى للجهود المتتابعة فى انشاء وحدات السكن الطلابية الجامعية يستنتج مما أورده كتيب صغير عن " رعاية الطلاب فى جامعة عين شمس " أن هذه الجامعة أنشأت أول مجموعة سكنية لطلابها المغتربين بقربها فى العباسية خلال عام ٥٧ ، بسعة ٥٠٠ طالب ، ثم أضافت اليها وحدات مكملة لها على فترات متقاربة حتى بلغ عددها ثمانية تتسع لاقامة ١٤٠٠ طالب ٠

وبدأت فى عام ٥٧ أيضا مجموعتين سكنيتين لطالباتها المغتربات والوافدات بجوار كلية البنات التابعة لها بسعة ٢١٦ طالبة ، وأتبعتهما فيما بعد بوحدات أخرى حتى أصبحت تسع ٦٠٠ طالبة ٠ وبناء على بعد موقع كلية الزراعة عن بقية مبانى هذه الجامعة شيد فى داخلها فرعان سكنيان منفصلان يتضمن كل منهما ١٢٨ غرفة لخدمة طلبة وطالبات هذه الكلية ٠

ومع تزايد أعداد الطلبة والطالبات أقيم فرع جديد للطالبة فى مدينة نصر ، ضم مبنيين بسعة ٢٧٠ طالبا ، وفرع آخر للطالبات بسعة ٣٢٠ طالبة ٠

ثم أستأجرت ١١ دارا مفروشة بسعة ١٣٠٠ طالبة أخرى ٠ وأقيمت فى عام ٨٥ وحدة سكنية جديدة بكل من مدينة الطلبة ومدينة الطالبات لتستقبل كل منهما ٤٥٠ نزيلا ٠

أما السكن نفسه فهو اما منفرد فى حجرة خاصة ، أو بالاشتراك فى حجرة واحدة مع طالب أو أكثر ، وفق الامكانات المتوافرة فى كل مبنى من مبانى المدينة الجامعية وفى المساكن المستأجرة للطلبة أو الطالبات خارج المدينة الجامعية تكون الاقامة فى العادة بالاشتراك مع عدد أكبر من الطلبة وبخاصة فى حالة الطالبات ، نظرا لشدة الاقبال على هذه المساكن التى تضعها الجامعة تحت اشرافها فتخضعها

لتفتيش متكرر كل اسبوع . وبذلك يكون كل طالب وطالبة ممن ترعاهم الجامعة ، سواء في مدنها الجامعية ، أو في المساكن المستأجرة متمتعا باشراف يصون ويحمى ويوجه ، فيشعر بالاطمئنان والاستقرار وبخاصة من حيث الرعاية الطبية العاجلة ، المتوافرة في المدن الجامعية والمتاحة كذلك للمقيمين في المساكن المستأجرة .

وعلى الرغم من الجهود الآنفه الذكر ، لازالت مدينة الطلبة ومدينة الطالبات الجامعيتين وفروعها والمسكن المستأجر ، في عجز ملموس عن قبول كل الطالبات المقدمة اليها عاما بعد عام . ففي العام الجامعي ٨٣/ ٨٤ على سبيل المثال ، تقدم للانتفاع بها ٢٦٤٤ طالبا منهم ٢٣٧٣ مصريا ، و١٠٢ مصرى أيضا في حالات مرضية متنوعة ، و١٦٩ وافدا من دول في آسيا وأفريقيا ، وأمكن بعد فحص مجمل الطلبات من النواحي الدراسية والاجتماعية والمرضية ، قبول ١٩٢٨ طالبا ، بنسبة ٧٣٪ من مجموع المتقدمين . وقد ضموا ١٧٢٩ مصريا ، بنسبة ٧٣٪ من المصريين ، و٨٥ مصريا في حالات مرضية ، بنسبة ٨٣٪ من هذه الحالات ، و١١٤ وافدا ، بنسبة ٦٧٪ من طلبات الوافدين .

وفيما عدا الحالات المرضية ذات النسبة الأعلى ، فان متوسط النسب الأخرى العامة والفرعية هو ٧١٪ ، أى أن عدد من لم يقبل من المتقدمين يزيد عن الربع زيادة ملحوظة ، اذ تبلغ نسبتهم ٢٩٪ . وهى نسبة لاشك عالية تلفت النظر .

ودل توزع المقيمين في مدينة الطلبة خلال العام الجامعي ٨٣/ ٨٤ على مواطنهم في محافظات القطر المختلفة على أن أكبر مجموعة منهم ضمن ٥٤٠ طالبا بنسبة ٢٤٪ قد نزحت من محافظة القليوبية المتاخمة للقاهرة ، يلى ذلك الطلبة النازحون من محافظة المنوفية وعددهم ٢٠١ ، بنسبة ١١٪ ، وطلبة محافظة الجيزة وعددهم ١٠٦ بنسبة ٦٪ ، وكلا المحافظتين قريبتان من القاهرة أيضا .

أما مجموع الطلبة من بقية المحافظات البعيدة ، فقد بلغ ١٠٦٧ طالبا ، بنسبة ٥٩٪ ، في مقابل ٤١٪ من نسبة مجموع الطلبة من محافظات القليوبية ، والمنوفية والجيزة ، وهو ٨٤٧ طالبا .

وتبدو ظاهرة ضغط الطلب على المساكن الجامعية ، وعدم امكان قبول جميع الطلبات المقدمة اليها ، بشكل لافت للنظر في حالة الطالبات أيضا ، فمن بين ٣١٧٣ طلبا قدمت في صيف ٨٣ ، قبل ٢٥١٧ طلبا بنسبة ٧٩٪ ، وذلك فيما يتعلق بالطالبات المصريات فحسب . أما توزيعهن على المحافظات فيبدو مما نشره مؤلف " رعاية الطلاب في جامعة عين شمس " أن أكثر الطالبات اللاتي كن يقمن في المدينة الجامعية للطالبات ، في العام الجامعي ٨٣/٨٤ ، قد نزحن من محافظة الدقهلية ، اذ بلغ عددهن ٣٧٤ طالبة ، بنسبة ٢٦٪ ، يليهن النازحات من محافظة القليوبية ، اذ كان عددهن ١٨١ طالبة ، بنسبة ١٣٪ ، ويأتي بعدهن النازحات من محافظة المنوفية ، وعددهن ١٥٩ طالبة ، بنسبة ١١٪ ، والنازحات من محافظة بني سويف ، وعددهن ١٢٩ طالبة ، بنسبة ٩٪ ، ثم النازحات من محافظة دمياط وعددهن ١٠١ طالبة ، بنسبة ٧٪ . أما بقية الطالبات ومجموعهن ٤٩٨ طالبة ، بنسبة ٣٥٪ من مجموع الطالبات المصريات فقد نزحن من الاحدى والعشرين محافظة الأخرى . وبلغ عدد الطالبات الوافدات من دول أسيوية وأفريقية ١٠٧٥ طالبة منهن ١١٤ بنسبة ١١٪ أقمن في المدينة الجامعية الرئيسية و٩٦١ طالبة بنسبة ٨٩٪ أقمن في فرعيها بمدينة نصر وبكلية الزراعة في شبرا ، وفي الدور الخارجية المستأجرة .

التزامات السكن الشامل في المدينة الجامعية وتكاليفه الحقيقية :

يشترط لقبول الطالب المستجد (أو الطالبة) في مساكن الطلاب أن يكون من غير سكان المدينة التي تقع فيها الجامعة ، وأن يكون حاصلا على شهادة الثانوية

العامة من خارج منطقة الجامعة ، ومن خارج القاهرة الكبرى بالنسبة لجامعات القاهرة وعين شمس وحلوان . وكذلك يشترط لاستمراره فيها ألا يكون قد صدرت ضده عقوبات تأديبية ، وأن يكون منقولا الى فرقة أعلى ، وأن يكون مسددا للرسوم المستحقة لكليته .

ومنذ انشاء المدينة الجامعية الأم بجامعة القاهرة ، في عام ١٩٥٠ وحتى الآن ، يسدد كل طالب يقيم فيها رسم اقامة شهرى قدره خمسة جنيهات ، ويؤدى عند بدء سكنه تأمينا قدره خمسة جنيهات يسوى عند نهاية العام أو انتهاء اقامته أيهما أقرب . وقد أضيفت تدريجيا رسوم أخرى سنوية مقدارها تسعة جنيهات ونصف منها أربعة لصيانة المبانى وثلاثة نظيرا استهلاك الأدوات واستبدال غيرها بها ، وجنيه لتحسين خدمة الغسيل والكى ، وجنيه ونصف للنشاط الرياضى والاجتماعى الذى يتمتع به الطالب المقيم فى المدينة الجامعية . ويشمل النشاط فضلا عن ذلك الرحلات والنشاط الثقافى والفنى .

وتعطى للطالب مهلة لسداد رسوم الاقامة الشهرية حتى اليوم العاشر من الشهر ، ويجوز مدها لظروف قهرية حتى منتصف الشهر . واذا كانت حالة الطالب الاجتماعية والاقتصادية لا تسمح بتسديد الرسوم المقررة ، فان صندوق التكافل الاجتماعى بكليته يقوم بسدادها ، بعد اجراء بحث لحالته ، وبلغت التكلفة الحقيقة لكل طالب أو طالبة فى المدينة الجامعية خلال عام ٨٣ — ٨٤ ، مبلغ ٥٨٦ جنيها فى العام بواقع ٧٣ر٣ جنيها فى كل شهر من الشهور الثمانية وهى مدة العام الجامعى ، لا يدفع الطالب من أصولها السكنية غير أربعين جنيها بواقع خمسة جنيهات شهريا . هذا مع العلم بأن التكاليف المشار اليها لا تتضمن نفقات الادارة والموظفين والعمال والاصلاحات . وقد تتضاعف نفقات الاقامة فى المساكن المستأجرة وخاصة للبنات من حيث ايجار السكن ومن حيث نفقة

نقل وجبات الطعام اليها من مطاعم الجامعة . وهنا يسدد صندوق التكافل الاجتماعي أو غيره فوارق التكلفة نيابة عن الطلاب . ولا تقتصر خدمات المدن السكنية لطلبة وطالبات الجامعات على ميزة الايواء فحسب وانما تمتد الى توفير الوجبات الغذائية الصحية المتكاملة التى أفرد لها موضوع خاص تال ، والى تيسيرات المعيشة مثل الغسيل والكى ، واستمرار الكهرباء للانارة والاستذكار ، والاشراف الاجتماعي والمتابعة الصحية والأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية والفنية المتصلة بها . وهى فى مجموعها تحتسب لصالح تطبيقات العدالة الاجتماعية المنشودة للجامعات .

ولكن رغم أهمية كل هذة الرعاية الشاملة ، الا انها غير ميسرة بحكم الضرورة لكل المحتاجين اليها ، ويبقى عدد كبير من الطلاب والطالبات محروما منها ، ويكون منهم من قدموا طلبات للالتحاق بالمدن الجامعية ، ولكنها رفضت ، لعدم توافر شروط لوائحها الداخلية فى حالاتهم ، ومنهم من لم يقدموا لتأكدهم من عدم قبولها ، اما لتأخرهم فى تقديمها ، واما لاقتناعهم بأن التزاحم الشديد على المدن الجامعية لا يمكنهم من الالتحاق بها ، واما لأن عدم تفوقهم العلمى يحظون بالأسبقية فى الحصول على أمكنة بها ، وذلك وفق شروط اللوائح الداخلية لهذة المدن ، التى كانت سارية المفعول حتى أوائل الثمانينات اذا كان نصيب العاملين الاجتماعي والمرضى ١٠٪ فقط .

وفى الوقت نفسه دلت بعض المفارقات فى المدن الجامعية على أن اتخاذ التفوق العلمى أساسا فى قبول نحو ٩٠٪ من المتقدمين للالتحاق بالمساكن الجامعية ، لا يحقق مبدأ تكافؤ الفرص بالعدالة الواجبة ، ذلك لأن يسر حال بعض الطلاب وتمتعهم بظروف معيشية مريحة يوفران لهم عوامل قوية للتفوق المستمر اكثر من غيرهم . وأولى من ذلك أن تعتبر الخدمة التى تقدمها المدن الجامعية للطلاب النازحين اليها من مناطق بعيدة ، هى فى المحل الأول

مساعدة اجتماعية لغير القادرين على توفير سكن شامل لهم ، وبناء على الظـــروف الاجتماعية والاقتصادية المتدنية وعدم صلاحيتها للاستقرار والاستذكار .

ويضاف الى هذا أن عدم قدرة المساكن الطلابية على استيعاب كل المحتاجين الى الاقامة فيها يعمل على استمرار عدم تكافؤ الفرص بين من يقبلون بهـــــــا ويتمتعون برخص تكاليفها ، وبين أضرابهم ممن يعانون من ارتفاع تكاليف المعيشـــة خارجها ارتفاعا هائلا .

٦ـ دعم تغذية الطـلاب :

استمرارا للخدمات التى تتيح للطالب استثمار وقته وبرمجه الدراسى بشكل مرضى عملت الجامعات المصرية على توفير الوجبات الغذائية الساخنة بأسعار رمزيـــة تحمى الطلاب من ارتفاع تكاليفها ، وتساهم فى العناية بصحتهم البدنية والنفسية ، ويستنتج من جداول الاحصائيات التالية كيف بلغ عدد وجبات الطعام التى وفرتهـــا الجامعات المصرية لطلبتها فى عام ٨٥ ـ ٨٦ نحو ٣١ مليون وجبة ساخنة وجافـــة تكلفت ٥٠٦ر٠٤٨ر١٦ من الجنيهات ، وصرف منها ٦١٥ر٥٩٨ر١٣ جنيها للوجبات الكاملة للمقيمين فى مساكن الطلبة بمتوسط ٢٤٥ جنيها لتكلفة غذاء الطالب الواحد ونحو ٨٩١ر٨٨١ر٢ جنيها لتكاليف وجبات الغذاء لمن طلبها من غير المقيمـــين فى المدن الجامعية بمتوسط ٧٠ قرشا عن الوجبة الواحدة التى لا يدفع الطالـــب فيها أكثر من عشرة قروش ، دون تفرقة فى ذلك بين المقتدرين وبين غير المقتدرين ماليـا .

وتوجد المطاعم فى المدن الجامعية كما توجد أيضا فى بعض الكليات وتقـــدم الوجبات الثلاث . وتستمر هذه الخدمة من شهر أكتوبر حتى شهر أبريل مـــن العام الدراسى .. كما تقدم أيضا وجبات جافة بدلا من الساخنة . وتقوم كافـة الجامعات التابعة للمجلس الأعلى للجامعات بتقديم هذا اللون الأساســـى من الرعاية الطلابية .

جدول (١٣)

باجمالى تكاليف التغذية وأعداد الوجبات الغذائية المقدمة الى طلاب الجامعات المصرية في العام الجامعي ٨٦/٨٥

البيـــان	اجمالى عدد الوجبات المقدمـــة		إجمالى التكاليــف	
	العدد	%	القيمة بالجنيه	%
طلاب المدن الجامعية	٢٦٫٨١٦٫١٤٥	٨٦	١٣٫٥٩٨٫٦١٥	٨٣
طلاب خارج المدينة	٤٫٢٥٩٫٥٥٧	١٤	٢٫٨٨١٫٨٩١	١٧
الإجمالى	٣١٫٠٧٥٫٧٠٣	١٠٠	١٦٫٤٨٠٫٥٠٦	١٠٠٪

جدول (١٤)

ببيان الوجبات الغذائية المقدمة لطلاب كليات جامعة القاهرة في العام الدراسى ١٩٨٣/٨٢

م	الكليـــــة	عدد الوجبات الغذائية الســاخنة
١	الآداب	١٤٨١٣
٢	التجـارة	٢٠٢٠٠
٣	الحقـوق	٤٢٠٧٢
٤	دار العلوم	٥٨٢٠٨
٥	العـلوم	٧١٥٥
٦	الآثـار	٦١٨٦
٧	الاقتصـاد	٥٩٦٠
٨	الإعـلام	٤٣٧١
	المجمـــوع	١٥٨٫٩٧٢

المرجع : المجلس الأعلى للجامعات — ادارة الاحصاء .

جدول (١٥)

بيـــــــان

باجمالى أعداد الطلاب المقيمين بالمدن الجامعية بجامعات جمهورية مصر العربية واجمالى أعداد الوجبات الغذائية المقدمة لهم والتكاليف الاجمالية للعام الجامعى ٨٦/٨٥

البيـــان	عدد الطـــلاب المقيميـــن	اجمالى عـــدد الوجبـــات	تكلفة الوجبات الثلاث بالجنيه	التكاليف الاجمالية** بالجنيـــه
القاهرة	٨٥٣٥	٣ر٥٦٠ر٣٦٠	١ر٦٩٠	٢ر٩٧٣ر٩٠٠
الاسكندرية	٥٤٨٢	٢ر٥٦٦ر١٥٠	١ر١٧٠	١ر٠٠٢ر٠١٥
عين شمس	٥٣٨٢	٢ر٩٦٩ر٧٨٠	١ر٥٨٠	١ر٦٠٢ر٢٣٠
اسيوط	٧٣٠٩	٣ر٦٠٥ر٤٢٠	١ر٢٨٠	١ر٥٥٣ر٨٠٠
سوهاج	٢٢٢٠	٨٨٣ر٦٣٠	١ر١٠٠	٣٢٤ر٠٠٠
قنـــا	١٠٦٥	٧٦٩ر٣٥٠	١ر٣٠٠	٣٣٣ر٣٩٠
أسوان	٥٦١	٣٠٧ر٣٦٥	١ر١٤٠	١٢٧ر٦٧٠
جملة جامعة أسيوط	١١١٥٥	٥ر٥٦٥ر٧٦٥		٢ر٣٣٨ر٨٦٠
طنطا	٢٦٥٨	١ر١٧٧ر٠٩٠	١ر٢٠٠	٤٦٨ر٢٥٠
كفر الشيخ	١١٧٣	٦٤٠ر٠٢٠	١ر٢٠٠	٢٥٧ر٧٥٠
جملة جامعة طنطا	٣٨٣١	١ر٨١٧ر١١٠		٧٢٦ر٠٠٠
المنصورة*	٤٤٨٢	٢ر١٩٣ر٩٣٠	١ر٠٣٠	٩٢١ر٤٠٠
الزقازيق	٦٢١٧	٣ر٨٠٠ر١٦٠	١ر٢٢٥	١ر٥٥١ر٧٣٠
حلوان	١٤٩٧	٢٥٥ر٨٧٠	١ر٣٩٠	٣٢٤ر٩٨٠
المنيا	٣٣٥٨	١ر١٠١ر٤٤٠	١ر٥٠٠	٦٤٨ر٠٢٠
المنوفية	٢٧٦٠	١ر٣٠٨ر٩٤٠	١ر٢٧٠	٥٧٨ر٠٠٠
قناة السويس*	٢٩١٥	١ر٦٧٦ر٦٤٠	١ر٩٥٠	٩٣١ر٤٨٠
الاجمالـــى	٥٥ر٦١٣	٢٦ر٨١٦ر١٤٥		١٢ر٥٩٨ر٦١٥

* بيانات تقديرية عن العام الجامعى ٨٥/٨٤.
** تمثل تكلفة الغذاء فقط .

جدول (١٦)

بأعداد وتكاليف الوجبات الغذائية الساخنة والجافة المقدمة لطلاب كل جامعة من غير المقيمين بالمدن الجامعية في العام ٨٦/٨٥

الجامعة	اجمالي عدد الوجبات بنوعيها	تكلفة الوجبة الساخنة بالجنيه	التكلفة الاجمالية بالجنيه
القاهرة	١٧٦ر٠٣٧	١ر٠٠٤	١٧٦ر٧٥٢
الاسكندرية	٣٤٨ر٢٦١	ر٨٣٠	٢٤١ر٥٢٥
عين شمس	٢٥٨ر١٩٠	٠ر٦٥٠	١٧٢ر٥١٠
أسيوط	١ر٤٦١ر٨١٩	ر٧٥٠	٩٢٤ر١٤٧
سوهاج	—	—	—
قنا	١٠٣ر٥٠٠	ر٧٠٠	٥٥ر٥٤٥
أسوان	—	—	—
طنطا	١٦١ر٩٤٦	٠ر٧٢٠	١١٦ر٦٠١
كفر الشيخ	٢٢ر٩٠٠	٠ر٧٠٠	١٥ر٩٦١
المنصورة	٥٦ر٧٠٤	٠ر٨٠٠	٤٨ر١٢٠
الزقازيق	٢٣٤ر٠٠٠	ر٦٩٠	١٦٠ر٨٩٠
حلوان	٥٧٠ر٠٩٠	٠ر٧٧٠	٣٠١ر٣٨٠
المنيا	٣٨٤ر٩٢٠	٠ر٩٠٠	٣٤٤ر٩٢٠
المنوفية	٣٥٣ر٣٩٠	٠ر٦٣٠	١٨٤ر٠٠٠
قناة السويس	١٢٧ر٥٠٠	١ر١٤٠	١٣٩ر٥٤٠
الاجمالي	٤ر٢٥٩ر٥٥٧		٢ر٨٨١ر٨٩١

المرجع : المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي ، شعبة التعليم الجامعي ، دراسة حول الانفاق في التعليم الجامعي ، مارس ١٩٨٧ جدول رقم ٢٣

٧ ـ المساهمة فى توفير المواصلات :

ـ امتدت رعاية الطلاب لتشمل من تواجههم صعوبة الانتقالات والمواصلات اليومية من والى الكلية فى داخل المدينة ٠ واتجهت أغلب الجامعات المصرية الى المساهمة فى تيسير هذة الصعوبة بتسيير سيارات خاصة وعامة فى نفس الوقت ٠

أى أنها خاصة بالجامعة وطلابها لكل أو بعض الوقت ، ومع هذا فهى تابعة لهيئة عامة وهى هيئة النقل العام ٠

ـ وعلى سبيل المثال قامت كل من جامعة القاهرة وجامعة عين شمس بالتعاقد مع هيئة النقل العام على تخصيص وتشغيل بعض السيارات لنقل طلاب الجامعة من أماكن التجمع الرئيسية بأنحاء القاهرة الى مقر كليات الجامعة فى خطوط سير معلنة للطلاب بالكليات ٠

ـ ويمكن الاشتراك فى هذا المشروع بالادارة العامة لرعاية الشباب بالجامعة وسداد رسم الاشتراك المطلوب فيها ، وتستخرج منها البطاقة التى تتيح حق استعمال هذه السيارات المخصصة لطلاب الجامعة بكلياتها المختلفة ٠

ـ وتمنح كليات الجامعات المختلفة شهادات يتم بموجبها استخراج اشتراكات مخفضة بالنسبة للقطارات وغيرها من وسائل المواصلات العامة ، وايضا مترو الأنفاق مع حداثته فى القاهرة ٠

ـ وفى جامعة القاهرة يقوم صندوق التكافل الاجتماعى بمساعدة الطلاب غير القادرين وذلك عن طريق المساهمة أو تحمل تكاليف اشتراكات المواصلات كجزء من خدمات هذا الصندوق ٠

٨ ـ التأمين على الحياة وضد الحوادث :

ـ تقوم الجامعات المصرية بالتأمين على حياة طلابها وضد الحوادث، ويقصد به أى وفاة أو عجز مستديم يكونان نتيجة عوامل فجائية عارضة ولا يكون المرض هو السبب المباشر لها .. وتضع كل جامعة مع شركات التأمين الشروط التى ترتضيها . ويغطى التأمين مدة عام يتحدد مع بداية العام الدراسى ويتولى صندوق التكافل الاجتماعى بالجامعات توفير السبل والتسهيلات لحصول الطالب أو ولى الأمر فى حالة الوفاة على قيمة التأمين . ويدفع الطالب فى مقابل هذا رسما مقررا طفيفا وهو ٢٥ قرشا يتم تحصيلها فى أول العام الدراسى .

٩ ـ مكافآت التفوق العلمى والرياضى والثقافى :

بلغت قيمة مكافآت التفوق والمنح التى خصصتها الجامعات المصرية لتشجيع المتفوقين من طلابها فى عام ٨٤ـ٨٥ نحو ٢ ١٣٢ر٠٣٨ر٥ من الجنيهات انتفع بها ٩٦٠ر ٤٣ طالبا وطالبة فى مجالات شتى ، من أهمها :

أ ـ التفوق العلمى :

وقد ورد تفصيل المنح والمكافآت المخصصة له وأوجه استحقاقها فى المادة ٢٧٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لعام ٧٤ ـ بأن تمنح هذه المكافآت فى كل عام للطلاب المستجدين من المصريين الذين لا يتجاوز ترتيبهم فى امتحان شهادة اتمام الثانوية العامة الثلاثين فى شعبة العلوم والعشرة فى شعبة الآداب والخمسة فى امتحان كل من شهادات الدراسة الثانوية الفنية . وتبلغ قيمة المكافأة مائة وعشرين جنيها سنويا لكل منهم ... كما يمنح من يحصل على ٨٠٪ على الأقل من مجموع الدرجات للناجحين فى شهادة الدراسة الثانوية الفنية من غير المذكورين

سابقا مكافآت قدرها أربعة وثمانون جنيها .

— ويستمر صرف المكافآت المشار اليها اذا حصل الطالب فى امتحان النقل على تقدير عام جيدا جدا .

— وكل من يحصل على تقدير عام ممتاز فى امتحان النقل يمنح مكافآة قدرها مائة وعشرون جنيها ، ومن يحصل على تقدير جيدا جدا من غير المشار اليهم سابقا يمنح مكافآة قدرها ستون جنيها .. ويتم صرف المكافآة على أقساط شهرية خلال العام الدراسى .

— وبالاضافة الى مكافآت التفوق هذه يتم صرف مكافآة تشجيعية للذين يلتحقون بأقسام معينة يحددها المجلس الأعلى للجامعات ومنها .. أقسام اللغة العربية فى كليات الآداب والألسن والبنات والتربية ، كما يتم أيضا صرف مكافآة لتشجيع الدراسة بالأقسام التربوية فى كليات البنات والتربية . وكذلك تصرف مكافآة لخريجى دور المعلمات المقيدين بكليات التربية .

ب — التفوق الرياضى :

— ينظم مكافآت التفوق الرياضى القرار الوزارى رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٧٩ من حيث قواعد وقيمة مايصرف من مكافآت هذا التفوق للطلاب النظاميين فى الجامعات المصرية .

— وتتراوح قيمة منحة التفوق الرياضى عادة بين ٩٦٫٨٠ جنيها تبعا للبطولة والترتيب الذى يحصل عليه الطالب . ويتم صرفها على ثمان دفعات تصرف خلال العام الدراسى التالى للحصول على البطولة .

جدول (١٧) بيان اجمالى مكافآت التفوق
بالجامعات المصرية فى السنوات ١٩٧٩/٧٨ ـ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥

العام الجامعى	قيمة المكافآت	عدد المستفدين	جملة الطلاب المنتظمين	نسبة المستفيدين الى الجملة	متوسط نصيب الطالب بالجنية
٧٩/٧٨	٣ر٦٢١ر١١٣	٤٣ر٩٦١	٣٩٣ر٩١٥	١١٪	٨٢
٨٠/٧٩	٤ر١١١ر٢٧٨	٥٠ر٠٩٨	٤١٠ر١٩٨	١٢٪	٨٢
٨١/٨٠	٤ر١٩٦ر٣٦٥	٥٢ر٤٨٩	٤٣٦ر٥٧٩	١٢٪	٨٠
٨٢/٨١	٤ر٥٤١ر٨٥٠	٥٨ر٤٧٦	٤٦٦ر٨٠٨	١٣٪	٧٨
٨٣/٨٢	٥ر٤١١ر٠٥١	٦٤ر٥٤٦	٤٩٨ر٩٣٨	١٣٪	٨٤
٨٤/٨٣	٥ر٣٧٦ر٧٠٩	٦٨ر٥٨٢	٥١٦ر١١٧	١٣٪	٧٨
٨٥/٨٤	٥ر٠٣٨ر١٣٢	٦٢ر٧٥٤	٥٢٢ر٧٧٧	١٢٪	٨٠

ج ـ **التفوق الثقافى** :

لا تتوقف اهتمامات الجامعات عند تشجيع أو مراعاة التفوق الدراسى والرياضى فحسب ، وانما تمتد اساسا لتشمل أنواع التفوق الاجتماعى والثقافى حيث تتولى اتحادات الطلاب وادارات رعاية الشباب والأسر الطلابية بالكليات والجامعات تنظيم المسابقات الثقافية ، الأدبية منها والفنية ، وتوزيع الجوائز والميداليات والشهادات والكؤوس على المتفوقين فيها وعلى كلياتهم ، وكذا تنظيم الرحلات والمعسكرات الطلابية ودعمها ماليا ، أداء الاستثمار طاقات الشباب والشابات فى كل مجال من هذة المجالات وتشجيعا للكفايات المتميزة فيها .

المرجع : المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى ، شعبة التعليم الجامعى دراسة حول الانفاق فى التعليم الجامعى ، مارس ١٩٨٧ ـ جدول رقم (٢١) .

١٠ ـ دعم الكتاب الجامعي :

سلكت الجامعات المصرية طرائق عدة لتيسير حصول كل طالب على أهم كتبه الجامعية الضرورية بأسعار معقولة أو مخفضة تحتلها امكانات ذوى القدرات الاقتصادية المتوسطة والعادية من الطلاب • وكان من هذة الطرائق تجربة شراء الجامعة حقوق تأليف هذة الكتب من مؤلفيها أعضاء هيئات التدريس فى مقابل مكافآت مجزية لهم ، واصدارها للطلاب بتكلفة طبعها فى مطابع الجامعات الحكومية والجهاز المركزى للكتب المدرسية والجامعية والوسائل التعليمية • كما كان منها تسعير مختلف نوعيات ملازم الكتب الجامعية وتكليف ناشريها بالالتزام بقيمتها عند تحديد اسعار هذة الكتب • ومنها أخيرا تقديم دعم مالى مباشر للطلاب لشراء أهم مايريدونه من الكتب اللازمة لهم • وقد تصاعد اجمالى قيمة هذا الدعم للكتاب الجامعى منذ عام ٧٢ ـ ٧٣ حتى بلغ مقدارها ماأنفقته الجامعات المصرية عليه فى عام ٨٥ ـ ٨٦ نحو اثنى عشر مليون جنيه سنويا • ونظمت الكليات الجامعية أساليب انتفاع الطلاب بهذا الدعم الكبير ، اما عن طريق شراء الكلية لمختارات محددة من الكتب الضرورية لكل فرقة دراسية بعدد طلابها وتوزيعها عليهم واحد فواحدا فى حدود قيمة اجمالى الدعم المرصود لها • واما بتعهد الكلية بسداد نسبة معينة كالنصف مثلا من ثمن الكتاب الجامعى الذى يتخيره الطالب حين يشتريه من ناشره • واما عن طريق تسليم كل طالب ايصالات (أو كوبونات) ذات قيمة مالية محددة ليقدمها للناشر ويخصم قيمتها من ثمن مايريد اقتناءه من كتبه ، على أن يستوفى هو مقابل هذة القيمة من الكلية رأسا • وغالبا ما أسفر التطبيق العملى عن مشكلات معينة فى كل طريقه من هذة الطرق • وغالبا أيضا ماقلت قيمة ماينتفع به طلاب الكليات النظرية من دعم الكتاب الجامعى عما ينتفع به منها طلاب الكليات العملية ، تبعا لاختلاف أعدادهم فى كل كلية ، واختلاف موازنات

الدعم المرصود لها من قبل الجامعة ، واختلاف نوعية وأسعار الكتب الأساسية في دراساتها . وقد يغتفر مثل هذا التفاوت مادام لا ينال كثيرا من تكافؤ الفرص التعليمية التي يكفلها لكل منهم ، على الأقل في حدود الامكانات الاقتصادية الحكومية الحالية . وهو تفاوت لم يبرأ من مثله أي تنظيم مالي لدعم الجامعات وقد يستشهد في هذا على سبيل المقارنة التجوزية أن الحكومة البريطانية التي تدعم مصاريف نحو ٨٠٪ من طلاب جامعاتها تخصص لكل طالب في الكليات العملية (مثل الطب) نحو ١٨٠٠ جنيه استرليني بينما تخصص لكل طالب في الكليات النظرية ٨٠٠ جنيه فقط تدفعها للجامعة ، (وفقا للاحصاء المتوفرة لدينا) . كما تخصص معونة لكل طالب يقل دخل أسرته السنوي عن ١٨٠٠ جنيه استرليني ، مع التفرقة بين نصيب المقيم في لندن ، وبين نصيب المقيم بخارجها . وهي أخيرا لا تدفع دون مقابل ، وانما تفرض الضرائب المرتفعة المتصاعدة على المموليين أصحاب الدخول العالية (التي تتراوح بين ٨٥٠٠ وبين مافوق ٣٠٫٠٠٠ جنيه) في مقابل ماتصرفه لدعم التعليم في المجتمع . وهكذا تحقق التوازن بين الأخذ والعطاء ، وبين الحق والواجب ، وهو من أوليات العدالة الاجتماعية في الجامعات وفي المجتمع . ومع التجاوز عن هذه المقارنة العارضة فلاشك في أن ما تقدم الاستشهاد به من صنوف الرعاية الاجتماعية والمادية التي توفرها الجامعات المصرية لطلابها ، مع تكافؤ الفرص بينهم فيها كلما تكافأت لديهم شروطها ومناسباتها ، لما يدل على ماخطته سياسة الدولة حتى الآن من خطوات واسعة في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية في الجامعات ، وتوفير المناخ الملائم لنمو العناصر الطلابية فيها نموا متكاملا ما امكن ، دون عوائق مادية أو فئوية مفروضة عليهم .

ولا بأس من التعقيب هنا بأنه على الرغم من ضخامة الاعتمادات المالية لمختلف الخدمات والأنشطة السالف ذكرها ، واستعانة بعضها بمعونات وقروض أجنبية كبيرة الا ان متوسط نصيب الطالب منها لازال متواضعا ، اما لكثرة أعداد الطلاب في حد ذاتهم ، أو لحاجة الاعتمادات نفسها الى دعم واعادة توزيع وتنسيق .

وعلى أية حال ، فاذا كانت الخدمات الطلابية الراهنة فى الجامعات المصرية قد أوفت بأغراضها المادية الى حد معقول ، الا أنه لازال يعوق اكتمال شخصية الطالب الجامعى المصرى ماتتطلبه له العدالة الاجتماعية الحقة من حرية الانطلاق الفكرى ، وامكانات الانفتاح على المعرفة الموسوعية الحديثة ، وممارسة المناقشات المنطقية الموضوعية ، والتجاوب والتطبيقات العملية .

وكان من عوائق اكتمالها كثرة التقلب فى تقنين تنظيمات الاتحادات الطلابية ، فيما بين الافراط فى تقرير صلاحياتها أو صلاحيات رؤسائها بمعنى أصح ، حينما وبين التفريط فى حقوقها وفرض الوصايا عليها حينا آخر . تبعا لتغير الاتجاهات السياسية والأمنية للدولة ، ولايخفى مافرضته هذة الملابسات السياسية والأمنية من حين الى آخر على بعض أجيال المجتمع الجامعى من تقليل أو تقييد عقد الندوات والجمعيات الطلابية التى يمكن أن تساعد على انماء الطاقات والقدرات الشخصية للجنسين ، وتتيح لخيارهم فرص الانطلاق فى النقاش والابداع فى التعبير ، والقدرة على الاقناع والتأثير ، والتعود على التعرف على وجهات النظر المختلفة واحترام الرأى الآخر ، من خلال ممارسة الصواب والخطأ فى مناخ من حرية الفكر والقول وديموقراطية الحوار ومقارعة الحجة بالحجة .

ولايستهدف هذا القول دعوة ما الى تفريخ مجرد أدباء أو زعماء نظريين يجعلون الكلام جل بضاعتهم ، وانما يستهدف اتاحة المزيد من فرص تنمية شخصيات طلابية تعتز بامكاناتها الموضوعية وتتبادل التقدير فيما بينهما فى رحاب المجتمع الجامعى الذى تعايشه وفى اطار أكاديمى سليم ، ويمكن أن تستعيد من ثم تقدير الأستاذ لطلابه باعتبارهم ذخيرة اليوم وبناة الغد ، وليس باعتبارهم مجرد تلاميذ يعدون بالمئات والألوف وقد تخشى عليهم بعض الجامعات من ثقل المنهج الجامعى فتشترط لهم للأسف ألا يزيد مايطالبون به فى نهاية العام عن أعداد محدودة

من الصفحات في كتاب واحد لكل مادة ، وهو أمر يولد ضيق الأفق وينعكس أثره الضار على بقية نواحي أنشطتهم المستقبلية ، ويمكن أن يزيد من روح السلبية المتفشية بينهم ازاء ممارسة الحقوق والواجبات والمشاركة البناءة في قضايا المجتمع والفكر والصالح العام .

مختـــارات منشـــــورة

المجلس الأعلى للجامعات : مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى ـ ادارة الاحصاء
القاهــرة ١٩٨٧ ٠

المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ـ شعبة التعليم الجامعـــــــى ٠
دراسة حول الانفاق فى التعليم الجامعى مارس ١٩٨٧ ٠

جامعـــــة القاهـــــرة : التقرير السنوى للنشاط الطلابــى بجامعة القاهــرة ٠
١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ ـ القاهــرة ١٩٨٦ ٠
البرامج التنفيذية لخطة رعاية الشباب والمدن الجامعية
٨٤ ـ ٨٥ ٠

جامعـــة عين شمـــــس : دليل الأنشطة والخدمات الطلابية ـ القاهرة ١٩٨٣
رعاية الطلاب فى جامعة عين شمس ـ القاهرة ١٩٨٤ ٠

عبد الفتاح ابراهيم تركـى : تكافؤ الفرص التعليمية " فى الديمقراطية والتعلـــــيم
فى مصـــر " ٠

الفصل الرابع

حول التيارات المؤيدة والتيارات المعارضة لفكرة الجامعة الأهلية
(فى ضوء العدالة الاجتماعية وتكافوء الفرص فى التعليم الجامعى)

تتبعت الدراسة الأولى والدراسة الثالثة من هذا البحث أهم منجزات وتطبيقات سياسة تكافوء الفرص والعدالة الاجتماعية بالنسبة لمجالات التعليم الجامعى فى مصر المعاصرة ، كما تتبعت الدراسة الثانية من البحث ذاته أهم السلبيات والمشكلات التى واجهت مسيرة هذه التطبيقات أو ترتبت عليها . وتبدت المقابلة بينهما على أوجها بخصوص سياسة القبول الجامعية واشتراطاتها المتعددة . فعلى الرغم مما تقدم التنويه به من اضطراد تزايد أعداد المقيدين بالجامعات المصرية بالنسبة الى تعداد السكان عاما بعد عام ، وقد صعدت فى أفضل حالاتها الى ٧٣ر١ ٪ خلال عام ٨٤ — ٨٥ ، واضطرادها كذلك بالنسبة للشريحة العمرية للشباب بين ١٨ — ٢٢ سنة ، وقد بلغت فى أعلى درجاتها ١ر١٥٪ فى عام ٨٣ — ٨٤ ، الا أن كلا من هاتين النسبتين لاتزال كما تقدم التعقيب به آنفا أقل بكثير من مستوى المعدلات العالمية الحالية فى مجال التعليم الجامعى ، ولازالت أقل من أن ترضى كثافة الطلب الاجتماعى على هذا الضرب من التعليم ، وتزايد أعداد المتقدمين اليه من الحاصلين على شهادة اتمام الثانوية العامة فى كل عام ، لاسيما مع ما تشترطه سياسة القبول القائمة من قصر الالتحاق بالجامعات على فرصة واحدة موقوتة بعام الحصول على هذه الشهادة ، وعدم تجددها الا بمعاودة الحصول على نفس الشهادة بمجموع أكبر فى عام جديد .

وكما تحدد توقيت فرصة القبول ، تحددت كذلك امكانات القبول ، وتحدد تنوع تخصصاته ، ولو بصورة نسبية والى حد ما ، بحيث لازالت طريق التجديد طويلة مفتوحة فى كل حالة من هذه الحالات .

وتوضح الدراسات الاحصائية التالية التى أعدتها كل من الأمانه الفنية لمجلس الجامعات الأعلى ، والأمانه العامة للمجالس القومية المتخصصة ، مدى تراكم الزيادات المضطردة فى أعداد الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة . حيث تصاعدت تدريجيا على سبيل المثال من ١٠٧٫٦٥٦ طالبا وطالبة فى عام ٧٢ ـ ٧٣ ، الى ١٤٣٫٥٠٠ فى عام ٨١ ـ ٨٢ ، والى ١٨٧٫٥٨٩ فى عام ٨٥/٨٦ ، وذلك على حين تأرجحت معدلات أعداد المقبولين منهم فى الجامعات من ٥٤٫٣ % فى عام ٧٣ ـ ٧٤ ، الى ٦٣٫٤٣% فى عام ٨١ ـ ٨٢ ، ثم الى ٤٥% فى عام ٨٥ ـ ٨٦ .

(١٨)

السنة	الناجحون فى الثانوية العامة	المقبولون فى الجامعات	النسبة %
٨١/٨٢	١٠٤٣٥٠٠	٩١٠٤٨	٦٣٫٤٣%
٨٢/٨٣	١٤٧٦٤٧	٩٣٤٠٩	٦٣٫٢٦%
٨٣/٨٤	١٥٦٧٩١	٩٣٤٨٦	٥٩٫٦٢%
٨٤/٨٥	١٥٧٢٨٠	٨٦٤٤٠	٥٥%
٨٥/٨٦	١٨٧٥٨٩	٨٤٢٤٠	٤٥%

المرجع : ـ وزارة التربية والتعليم ، جدول رقم (١٦) ، ١٩٨٧ .
ـ المجلس الأعلى للجامعات ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى
ـ ادارة الاحصاء جدول رقم (١) ـ القاهرة ١٩٨٧ .

وقد لا تكون ثمة مشكلة فى الطفرات العددية المذكورة للحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية من عام الى اخر ، لو خضعت لتخطيط مسبق

وتوجيه مرسوم ، أو انصرفت بمعدلات متوازنه الى نوعيات دراسية متمايزة يتطلبها المجتمع وتتكافأ مع التعليم الجامعي ٠

ولما كانت مدخلات كل مرحلة تعليمية ترتبط ارتباطا عضويا بمخرجات المراحل المؤدية اليها ، فلا بأس من الاستشهاد في ايجاز بما قدر من أن التلاميذ الذين يلتحقون بالتعليم الثانوي العام لا يتجاوزون ٤٠٪ من الذين يحصلون على الشهادة الاعدادية ، على حين يتوزع أغلب الـ ٦٠٪ الباقين على المدارس الفنية المتوسطة ومعاهد إعداد المعلمين والمعلمات ، وهو اتجاه لا بأس به ٠ وعادة ما يعتبر من يلتحقون بالتعليم الثانوي العام بسبيلهم ضمنا الى استكمال التعليم الجامعي أو العالي دون التعليم الفني مغلق النهاية ، لا سيما وأن الدراسة الثانوية العامة لا تؤهل للعمل في المجتمع وانما لاستكمال الدراسة ٠

وغالبا ما تنحصر تطلعات من يودون أن يستكملوا الدراسة في أمل الالتحاق بالجامعات وتيسيراتها المتميزة اساسا ، أو الالتحاق بالمعاهد العليا اضطرارا ، وهي تطلعات لا تكاد عواملها تختلف في شيء كثير عما يماثلها في بقية المجتمعات النامية ٠ ومن أخصها فيما هو متوقع الى جانب عامل طلب العلم لذاته وهو نذر يسير الحدوث ، وعامل التوجه الشخصي وطلب التخصص التكنولوجي وهو أيضا قليل الورود عامل الرغبة في ضمان مستقبل معيشي او وظيفي أفضل ، وتحصيل تميز اجتماعي انسب ، ثم تحقيق آمال الابوين وتقليد أبناء جيرة الحي وزملاء الدراسة في ضرورة الحصول على مؤهل جامعي ٠

وكثيرا ما تسبب هذا الطلب الاجتماعي او المطلب التعليمي بأعداده المتضخمة ورغباته المتراكمة في ضغط أدبي من الرأى العام بطريق مباشر

او غير مباشر لتوجيه سياسة القبول بالجامعات الى رفع اعداد المستجدين فيها الى معدلات قد تفوق امكاناتها المتاحة وموازناتها المالية للوفاء المرصودة بمتطلباتها الضرورية ٠

ومع هذه العوامل الايجابية والسلبية المتنوعة والمتضاربة احيانا ، تستوعب الجامعات المصرية ما تراوح في السنوات القريبة بين ٠٠٠ر٨٠ و ٠٠٠ر٩٠ طالب وطالبة مستجدين من بين الاعداد الغفيرة المتقدمة للالتحاق بها ٠ ومن المفروض ان هذا الاختيار يتم بداهة وفقا لترتيب مجاميع درجات الطلاب الجدد ، وبناء على تقديرات محسوبة للطاقة الفعلية للجامعات والكليات ، وقياسا على اعداد المقبولين بها في سنوات سابقة ، وربما كذلك تلافيا لاحتمالات هبوط المستوى العلمي والتعليمي للدارسين مع زيادة افتقاد الصلة بين الاساتذة والطلاب كلما تضخمت الكثافة الطلابية عن المعدلات القائمة لاعداد هيئة التدريس وهم الذين يمكن ان يؤدى نقص اعدادهم في بعض التخصصات الى نتائج غير محمودة بالنسبة للدارسين ومطالب الدراسة ، فضلا على زيادتها عن طاقة مدرجات الدراسة ومعاملها ، وربما تحسبا كذلك لتضاؤل قيمة الدرجات العلمية في مجالات العمل الفعلية كلما زاد عرض مخرجاتها كثيرا على ما يتطلبه المجتمع منها ، او كلما انكمش حجم العمالة المطلوبة او المتاحة امامها بعد التخرج ٠ ومع منطقية كل هذه الاسباب ومشروعيتها ، الا ان انكماش فرص القبول بالجامعات مع زيادة اعداد المتقدمين اليها باستمرار ، من شأنه ان يعمق قلة تكافؤ الفرص التعليمية امام الشباب وما يترتب عليها فيما يتعلق على سبيل الاستشهاد بطبيعة المستقبل المهني والوضع الاجتماعي الذي يتفاوت كثيرا بين نتائج الالتحاق بالدراسة الجامعية او عدم الالتحاق بها ٠

وهكذا ومع وفرة ما تستوعبه الجامعات المصرية سنويا من آلاف الطلاب ، والتحاق آلاف عدة اخرى بالمعاهد العالية ، يتبقى من فائض الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة فى مطلع كل عام دراسى ما يتراوح بين ٣٠ و ٣٥ ألف طالب لا يجدون لهم مكانا فى هذه الجامعات او المعاهد العالية ، وسوف يزيدون باستمرار ، وقد يعيد بعضهم الدراسة الثانوية ويزاحم طلابها املا فى الحصول على مجموع افضل ، كما قد يحلم بعضهم بحكم الواقع ويكتفى بشهادته الثانوية العامة وهى على الاكثر شهادة متوسطة .

وفى الأعوام الأخيرة بخاصة اضافت ظاهرة شدة تصاعد مجاميع درجات الطلاب المتفوقين فى شهادة اتمام الدراسة الثانوية ، بحق أو بغير حق ، عامل ضغط متزايدا جديدا على الالتحاق بالكليات المرموقة كالطب والصيدلة وطب الاسنان والصيدلة ، كما شكلت عامل طرد منها لذوى المجاميع الاقل نسبيا والتى وقف بعضها فى عام ٨٦ — ٨٧ عند نسبة ٩١٪ من مجموع الدرجات متمشيا مع حرص بعض هذه الكليات على تقليل اعداد المقبولين فيها شيئا فشيئا .

واذا استمرت النسب المقبولة من طلاب الجامعات فى تراجع عاما بعد عام بناء على رغبة تحسين الاداء الاكاديمى او لغير ذلك من الاسباب فان بقية الأعداد المؤهلة التى لا تلتحق بالتعليم الجامعى او العالى سوف تظل تمثل مشكلة اجتماعية واقتصادية بالغة الحساسية تقدم التعرض لها من قبل ، من ناحية ما تعكسه من تفاوت فئوى وعدم التكافؤ فى الفرص التعليمية ، وذلك من حيث قدرة البعض منهم على التحايل على تحقيق آمالهم الدراسية بأموالهم عن طريق السفر الى الخارج والالتحاق بجامعات خارجية عربية أو أجنبية لمدة عام او نحوه يجتازون امتحاناته بطريقة او بأخرى ، ثم يتحولون بعده

الى الجامعات المصرية ليقيدوا بها فى الفرقة التالية بعد اداء رسم تحويل مرتفع نسبيا ، وذلك مما يعنى ما سوف يتكرر بعد قليل من ان العامل المادى لازال يؤدى دوره كاملا فى اتاحة الفرص امام المقتدرين ماديا ليقتنصوها بطريقة او بأخرى ، بينما يظل زملاؤهم الأعلى مجموعا نسبيا من اسر اقل حظا من الامكانات المادية عاجزين عن سلوك سبيلهم لدخول المعاهد والجامعات المصرية من ابواب خلفية ليس فى وسع الجميع ان يدخلوا منها ، وفى ذلك ما فيه من الاخلال بتكافؤ الفرص التعليمية وتطبيقات العدالة الاجتماعية .

ومن محصلة امثال هذه الملابسات والمشكلات ترددت فى مجالات التعليم والمجتمع بضعة مقترحات نظرية وعملية من اجل استقطاب أكبر نسبة ممكنة من فائض أعداد الطلاب الذين تتجاوزهم الجامعات القائمة كل عام ، بناء على انخفاض مجاميع درجاتهم فى شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة ، ا ولزيادة اعدادهم عما تتطلبه هذه الجامعات ولانصراف اغلبهم عن التحويل الى المعاهد الفنية العالية ، او الاكتفاء بشهادة اتمام الدراسة الثانوية وهى بحكم مناهجها الحالية ليست كافية للتأهيل للحياة العملية .

ومن المقترحات المطروحة حتى الان على بساط البحث تلك الدعوة الملحة الى انشاء جامعة أهلية بمصروفات تستوعب فائض من لم يقدر لهم امكان الالتحاق بكليات الجامعات الحكومية ، ثم الدعوة الأخرى الى انشاء جامعة مفتوحة تخدم سياسة استمرار التعلم وتنويع مساراته ، وكان من الاتجاهات الجزئية المقترحة كذلك ما سبقت الاشارة الى القول به فى مستهل العام الجامعى ٨٦/٨٧ عن امكان قبول ما يوازى ١٠٪ من مجموع طلاب كل كلية من بين فائض الحاصلين على شهادة الثانوية العامة من أعوام سابقة لا تتعدى الخمس

سنوات ،ولا تقل خبرتهم فى العمل عن عام واحد ، كطلاب منتسبين ، وقدرت بعض الآراء المعارضة لهذا الاتجاه الاعداد المنتظر قبولها منهم سنويا بنحو عشرين ألف طالب ، وتوقعت أن يتجه اغلبهم تلقائيا الى الدراسات النظرية التقليدية بغير تخطيط مسبق وبغير تقدير فعلى لمدى احتياج المجتمع الى التوسع الأفقى فيها أو التوسع العددى لخريجيها .

وثمة تخطيط جديد أعلنت عنه وزارة التعليم لجعل مرحلة التعليم الثانوى مرحلة تمهد للحياة العملية بعد تطعيم دراساتها بمواد عملية وفنية ، وتأخير التشعيب فيها الى الصف الثالث ، وقصر التوجه الى الجامعات على المتفوقين فيها . وأجيز لراسبى الثانوية العامة لسنة واحدة والناجحين فى الصف الثانى الثانوى بالتحويل الى الصف الثانى من التعليم الفنى ومتابعة دراساته التكميلية حتى درجة البكالوريوس الفنى .

وتشعب معظم الجدل حول المقترح الرامى الى انشاء جامعة اهلية اوجامعة خاصة تقبل الراغبين فى الدراسة بها ، أو فى تخصصات وكليات معينه منهما ، من بين الحاصلين على شهادة اتمام الثانوية العامة أساسا ، وربما كذلك على ما يعادلها من الشهادات الفنية على وجه الاستثناء ، بمعزل عن الجامعات الحكومية المجانية القائمة ، وفى مقابل رسوم ومصروفات تتناسب مع حجم الانفاق على خدماتها التعليمية (والاستثمارية) وهى مصروفات من المتوقع أن تكون جد عالية .

واذا كانت الدعوة لهذا المقترح قد خفت حدتها خلال الحملات الانتخابية لمجلس الشعب وفى مواجهة المناداة بفكرة جامعة الهواء او الجامعة

المفتوحة التى آزرتها وزارة التعليم (وسوف تناقش بتفصيل فى الفصل الخامس من البحث الراهن) ، الا انه يحسن وضع النقاط على الحروف فيما اثير حتى الان من مجادلات بشأنها ، لاسيما من وجهة نظر القضية الأساسية التى يعنى بهـا هذا البحث ، وهى قضية العدالة الاجتماعية فى سياسة الدولة للتعليم الجامعى .

تعددت المبررات المؤيدة لفكرة استحداث الجامعة الأهلية أو الجامعة الخاصة المقترحة من خلال عدة ندوات ومقالات صحفية ودراسات ومشروعات خاصة ، بحجة الاستجابة لرغبات قطاعات من الرأى العام الداخلى تارة ، وبحجة الاعتراف بالأمر الواقع من اهتزاز مجانية التعليم الحالية تارة ثانية ، وباسم رغبة الراسمالية الوطنية فى حل مشكلات التعليم الجامعى تارة ثالثة ، وباسم وجوب الرعاية الاجتماعية والدراسية لغير المقبولين بالجامعات الحكومية تارة رابعة .

وتعددت فى الوقت ذاته الاعتراضات الشديدة على فكرة هذه الجامعة المقترحة فى سياق بضع ندوات ومقالات ودراسات أخرى ، على أساس وجوب الاستمساك والالتزام بنص الدستور المصرى على مجانية التعليم فى كل مراحله حينا ، وباسم الايديولوجية والحفاظ على المكاسب الجماهيرية وتكافوء الفرص والعدالة الاجتماعية حينا ثانيا ، ثم باسم التسليم بالامر المتوقع من استحالة نجاح جامعة اهلية تكتفى بالاعتماد على مواردها الذاتية ، حينا ثالثا .

ولن يتعجل البحث الراهن اصدار قرار مسبق لتزكية أحد هذين الاتجاهين المتعارضين ، وانما يبدأ باستعراض مبررات كل اتجاه منهما على حده ، رغم ما قد يظهر فى هذه المبررات من تداخل وتكرار واضح ، ثم يعقب عليهما بنواحى المفاضلة بينهما ، وبما قد يتيح مجالا لمقترحات اخرى ايجابية وبناءة جديدة .

جدول رقم (١٩)

تطور جملة المقبولين بالجامعات ومعاهد إعداد الفنيين ونسبتهم من جملة الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة فى السنوات العشر ٧٣ـ٧٤ الى ٨٣ـ٨٤

العام الدراسى	جملة الحاصلين على الثانوية العامة	المقبولون بالجامعات		المقبولين بالمعاهد		جملة المقبولون بالجامعات والمعاهد	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
٧٤/٧٣	١٢٤٢٥٨	٥٨٤٠٢	٥٤٫٣	١٥٧٨٩	١٤٫٧	٧٤١٩١	٦٩٫٠
٧٥/٧٤	١٢٢٠٤٩	٦٧٢٦٣	٥٤٫١	١٦٢٠٧	١٣٫٠	٨٣٤٧٠	٦٧٫١
٧٦/٧٥	١٠٧٠٧٩	٧٧٨١٣	٦٣٫٨	١٩٣٣٦	١٥٫٨	٩٧٢٢٩	٧٩٫٦
٧٧/٧٦	١٢١٤٨٢	٦٥٢٩٠	٦٠٫١	١٩٠٧٢	١٧٫٨	٨٤٣٦٧	٧٨٫٧
٧٨/٧٧	١١٨٥٥٠	٦٨١٢٧	٥٦٫١	٢٤٩٠٢	٢٠٫٤	٩٣٠٢٩	٧٦٫٥
٧٩/٧٨	١٢٨٨٦٥	٧١٤٢٢	٦٠٫٢	٢٤٤٨٢	٢٠٫٦	٩٥٩٠٤	٨٠٫٨
٨٠٫٧٩	١٤٢٦٧٢	٧٩٠٥٠	٦١٫٤	٢٩٧٨٨	٢٣٫١	١٠٨٨٣٨	٨٤٫٥
٨١/٨٠	١٤٢٩٨٤	٨٩٠٢٦	٦٢٫٣	٣٤٨١٣	٢٤٫٤	١٢٣٨٣٩	٨٦٫٧
٨٢/٨١	١٤٣٥٥٠	٩١٠٤٨	٦٣٫٦	٣٤٢٨٢	٢٤٫٠	١٢٥٣٣٠	٨٧٫٦
٨٣/٨٢	١٤٧٦٤٧	٩٣٤٠٩	٦٥٫١	٣٦٠١٦	٢٥٫٠	١٢٩٤٢٥	٩٠٫١
٨٤/٨٣	—	٩٣٤٨٦	٦٣٫٣				

المرجع : المجالس القومية المتخصصة : تطور موقف القبول بالجامعات والمعاهد (نوفمبر ٨٤ جدول ١/أ)

* ذكرت البيانات الاعلامية لمكتب التنسيق فى ٩/١٠/٨٨ أن عدد الناجحين فى الثانوية العامة لعام ٨٧ ـ ٨٨ بلغ نحو ١٤٧ ألف طالب وطالبة ، وجرى توزيع ١٤٢٤٨٤ طالبا وطالبة منهم على ١٣١ كلية ومعهدا .

جدول رقم (٢٠)

احصاء مقارن للمقبولين بالكليات النظرية والكليات العملية بالجامعات والنسبة المئوية لهم من الحاصلين على الثانوية العامة فى السنوات العشر ٧٣ ـ ٧٤ الى ٨٣ ـ ٨٤

العام الدراسى	المقبولون بالكليات النظرية		المقبولون بالكليات العملية	
	عدد المقبولين	نسبتهم من الحاصلين على الثانوية العامة	عدد المقبولين	نسبتهم من الحاصلين على الثانوية العامة
٧٤/٧٣	٣٥٤٧٢	٣٣ر٠٪	٢٢٩٣٠	٢١ر٢٪
٧٥/٧٤	٤٠٤٦٧	٣٢ر٥٪	٢٦٧٩٦	٢١ر٥٪
٧٦/٧٥	٤٠٨٣٥	٣٣ر٤٪	٣٧٠٥٨	٣٠ر٣٪
٧٧/٧٦	٤٠٢٧٤	٣٧ر٦٪	٢٥٠١٦	٢٣ر٣٪
٧٨/٧٧	٤١٦٢٦	٣٤ر٢٪	٢٦٥٠١	٢٢ر٠٪
٧٩/٧٨	٤٥١٦٨	٣٨ر١٪	٢٦٢٥٤	٢٢ر١٪
٨٠/٧٩	٤٧٥٠٠	٣٦ر٨٪	٣١٥٥٠	٢٤ر٤٪
٨١/٨٠	٤٩٨٥٣	٣٥ر٠٪	٣٩١٧٣	٢٧ر٤٪
٨٢/٨١	٥١٢٣٧	٣٥ر٨٪	٣٩٨١١	٢٧ر٨٪
٨٣/٨٢	٥٣٦٧٤	٣٧ر٢٪	٣٩٧٣٥	٢٧ر٦٪
٨٤/٨٣	٥٤٥٤٢	٣٦ر٩٪	٣٨٩٤٤	٢٦ر٣٪

المرجع : المجالس القومية المتخصصة : تطور موقف القبول بالجامعات والمعاهد .
(نوفمبر ٨٤ ـ جدول ٢٧)

تواتر من مبررات الدعوة الى فكرة انشاء الجامعة الأهلية أو الجامعة الخاصة المقترحة ، أنها سوف تحقق أهدافا اجتماعية وتعليمية واقتصادية متعددة آثرنا ترتيبها بما يعبر عن منطق مؤيديها .

ومن عمومياتها المتعلقة بدور الانشاء والاقتصاد ما يلى :

اولا : تزكية المسئولية الشعبية العامة الى جانب مسئولية الدولة عن التوسع فى التعليم الجامعى ، وتهيئة المزيد من فرصه المتاحة لاكبر عدد من المواطنين المؤهلين للالتحاق به ، وذلك على اساس ان الواقع المصرى فى مرحلته النامية المعاصرة لازال يتطلب المزيد من خريجى الجامعات لينتفع بها فى شتى حقول التنمية التى يتسع مداها باضطراد فى مصر وفى البلاد العربية والافريقية . مع اعتبار هذا العمل ضرورة قومية تعمل على رفع المستوى الفكرى والثقافى لكثير من شرائح المجتمع ، وتواجه الدعوة الى تحجيم أعداد المقبولين بالجامعات والحد بالتالى من أعداد خريجيها .

ثانيا : يدعم المطلب السابق وجوب اتاحة الفرصة للراسمالية المصرية الوطنية لتعويض قصور الموارد المالية للدولة عن ملاحقة المطالبة بانشاء جامعات جديدة ، فى ظل الأزمات الاقتصادية الراهنة ، والعمل على زيادة نشر التعليم الجامعى (والعالى) الذى لا تتجاوز نسبة المستفيدين به فى مصر عن ١٥٪ من مجموع الشريحة العمرية المناسبة للالتحاق بالجامعات (من سن ١٨ — ٢٣) ، بينما ترتفع نسبة نظائرها فى الدول الأوروبية الى ما بين ٣٠ و ٣٢٪ ، وفى الولايات المتحدة الى ما بين ٥٠ و ٥٦٪ .

وترى هذه الدعوة انه من غير المتصور أن تعترض الدولة على ما يود بعض الافراد استثماره من رؤوس اموالهم فى التعليم الجامعى ، مؤسسين او منتفعين . واذا كان تيار الانفتاح الاقتصادى الراهن قد اباح لهم ميادين عديدة للاستثمار الخاص دون قيود ، فلا وجه للاعتراض على أن يوظفوا استثماراتهم فى شئون التعليم العالى وهو أرقى أنواع الاستثمار ، عوضا عن توجيهها الى نواح اخرى قد لا يبرأ بعضها من الاسراف او الانحراف . ولا مبرر بالتالى امام الدولة لمصادرة حق اختيار جهة التعليم ونوعيته مع تحمل تكاليفه .

ثالثا : تخفيف حجم الضغط الطلابى على أبواب الجامعات الحكومية القائمة ، باستقطاب نسبة كبيرة من القادرين منهم على تسديد مصروفات تعليمهم ، وهو عمل سوف يؤدى بالتالى الى تخفيف أعباء المجانية العامة على الموازنة المالية للدولة التى تنفق على التعليم الآن نحو ٥٪ من اجمالى الناتج القومى ، وبما يعادل ١٨٫٤٪ من اجمالى موازنة الخدمات فيها (وان ارتفعت معدلات النوع الأول من هذا الانفاق فى بعض الدول المتقدمة الى ما يتراوح بين ١٢٫٨٪ ، ويبلغ معدل النوع الثانى فيها ما يتراوح بين ٢٠ و ٢٥٪) .

رابعا : ملاحظة أن انشاء الجامعة المقترحة لن يضير مبدأ ديمقراطية التعليم الجامعى أو اشتراكيته ، ولن يجنى على مصالح المواطنين ذوى الدخول المحدودة ، طالما بقيت المجانية مكفولة لهم بشروطها فى الجامعات الحكومية فعلا . وهو أمر يشبه تعايش القطاعين العام والخاص معا ، كما وأن الطلاب الذين سوف يلتحقون بالجامعة الجديدة ويدفعون مصروفاتها سيتركون أماكن خالية كثيرة بالجامعات الحكومية ليشغلها الراغبون فى مجانيتها .

ومن الأهداف التعليمية والاجتماعية التي يحتمل أن تحققها الجامعة الجديدة :

خامسا : الامل في الا تكرر الجامعة المقترحة الجامعات القائمة ، وان تصبح كل كلية فيها وكل دفعة منها بمثابة اضافة جديدة لا تناظرها مخرجات الكليات الحالية . وان تبدأ كجامعة تكنولوجية ولفروع الطب والصيدلة والهندسة وما يماثلها ، وان تكون مناهجها مناهج مرنه تتغير بتغير خطط التنمية واحتياجاتها الفعلية . ويمكن ان تستعين الجامعة الجديدة بمواردها الكبيرة المتوقعة على انشاء تخصصات جديدة او متطورة مثل الكيمياء الحيوية والهندسة الوراثية ، والحاسبات الآلية والالكترونية ، ونظم المعلومات والادارة الحديثة ، وعلوم الفضاء والنقل البحرى ، وعلوم البحار ، وتخطيط المدن ، وتعمير وتوطين المجتمعات الجديدة ، واستصلاح الاراضى ، وانتاج اللحوم والدواجن والاسماك ، وصناعات تعبئة وتجميد المنتجات ، وفنون الفندقة والسياحة ، وما سواها .

سادسا : اتاحة بديل علمى مناسب يستوعب أعدادا كبيرة من فائض الطلاب الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة بمجاميع درجات منخفضة ، ولا يغريهم الالتحاق بالمعاهد الفنية . والعمل على تحقيق تطلعهم الى التعليم الجامعى وتجنيبهم مغبة الاحباط والشعور بالضياع حين تفوتهم فرصة الالتحاق به ، والاحساس بأن مداخل هذا التعليم قد اقفلت فى وجوههم الى الأبد .

سابعا : استقطاب الطلاب الذين يضطرون الى الاغتراب عن الوطن للالتحاق بجامعات خارجية ، عربية كانت أم أجنبية ، نتيجة كما تقدم لعدم

استيفائهم لمجاميع كافية ، ورغباتهم الخاصة فى الالتحاق بكليات معينه يعتقدون ان دراساتها تناسب ميولهم واستعداداتهم — لاسيما بعد أن امتنعت دراسة الطب البشرى فى عام ٨٦ على بعض المتقدمين اليه ممن بلغت نسبة درجات نجاحهم فى شهادة الثانوية العامة ٩١٪ من مجموعها الكلى ، واستأثر بها فى العام المذكور من زادت مجاميعهم عن هذه النسبة •

ثامنا : خدمة الاقتصاد القومى بالحد من استنزاف العملات الصعبة التى تتسرب من مصر الى الخارج لتغطية المصاريف المالية المتنوعة للطلاب المغتربين هؤلاء عن طريق ذويهم بوسائل مشروعة او غير مشروعة للوفاء بنفقات سفرهم واقامتهم واعالتهم وتعليمهم فى الخارج ، ببلاد عربية أو أجنبية وقد ذهبت بعض التقديرات الى ان الطلاب المصريين الدارسين بالخارج لا تقل أعدادهم عما بين عشرة آلاف وعشرين ألف طالب ، وأن المبالغ التى تنفق عليهم لا تقل عما يعادل ١٥ مليون جنيه سنويا تتضاعف مع استمرار الدراسة الى اربع سنوات على اقل تقدير لتصل الى ما هو أكثر من أربعين مليون دولار أو نحو تسعين مليون جنيه مصرى • وذلك مما يعنى انه ايا ما بلغت نفقات تعليم الطالب بالجامعة الأهلية المقترحة فهى لن تبلغ نصف ما ينفق عليه فى دراسة خارجية غير مأمونة العواقب •

تاسعا : وقاية أولئك الطلاب الشبان المغتربين من احتمالات تعرضهم لعوامل الانحراف السلوكى فى غيبة رقابة الأهل لا سيما اذا ما عجزت مواردهم المحدودة عن الوفاء باحتياجات التعليم ونفقات المعيشة فى المجتمعات التى انتقلوا اليها • ووقايتهم فى الوقت ذاته من

احتمالات التأثر بتيارات فكرية وأيديولوجية غريبة قد تفسد ولاءهم الوطني ، او تتعارض مع القيم المصرية والعربية ، او تغريهم بالامتناع عن العودة الى بلدهم نهائيا • وتتضاعف هذه المحاذير بالنسبة للطالبات المغتربات على الرغم من قلة أعدادهن في الخارج •

عاشرا : تجنب الأمر الواقع من قلة استفادة هؤلاء الطلاب المصريين المغتربين من الدراسة بالجامعات الاجنبية الاقل نفقة ، أو الجامعات ذات اللغات الخاصة قليلة الشيوع كجامعات رومانيا والمجر وبلغاريا واليونان ، مع ملاحظة أن بعض مؤهلاتها لم تعادل حتى الآن بمؤهلات الجامعات المصرية وتكاد تكون غير ذلك موضوع في العمل الحكومي وفي الالتحاق بالدراسات العليا في الجامعات المصرية •

حادي عشر : الحد من وسائل التحايل على قواعد نظام القبول بالجامعات المصرية الحكومية ، ودخولها من أبواب خلفية عن طريق تحويل الطلاب المغتربين الى الكليات المناظرة بها ،واستفادتهم بالتالي بمجانيتها الكاملة بعد عام واحد من الالتحاق بجامعة خارجية (عربية أو أجنبية) في حالة ما اذا انتقل الطالب فيها الى فرقة اعلى ، ومع التجاوز أحيانا عن تخلفه فيها في مادة أو مادتين •

وهو اجراء يخل بمبدأ تكافؤ الفرص ويتخطى نظام القبول والتنسيق القائم بالجامعات المصرية على اساس مجموع درجات شهادة الثانوية العامة في نفس عام الحصول عليها •

ثانى عشر : امكان قيام الجامعة الجديدة بالدور التعليمى والتثقيفى الذى تقوم به الجامعات المفتوحة ونظم الانتساب — من حيث اتاحة فرصة ثانية لمن فاتتهم الفرصة الأولى للقيد بالتعليم الجامعى النظامى نتيجة لاضطرارهم الى العمل بشهادة الثانوية العامة لسبب أو آخر ، ثم تطلعهم بعد ذلك الى تدارك الالتحاق بالتعليم الجامعى من جديد بعد زوال العقبات التى اعترضت طريقهم اليه •

ثالث عشر : الأمل فى أن تجتذب الجامعة المقترحة أعدادا وفيرة من الطلاب الوافدين الذين تقتصر نسبة السماح بقبولهم فى جامعات الدولة على ما يعادل ١٠٪ من أعداد طلابها ، على الرغم من تحميل بعض هؤلاء الوافدين بمصروفات مرتفعة ورسوم مضاعفة • وتستطيع الجامعة الجديدة أن تتبنى دراسات خاصة تتطلبها البلاد البترولية الثرية ويعنيها أن يتخصص طلابها الوافدون فيها •

رابع عشر : يمكن ان تقدم الجامعة الأهلية حلا أمثل لمشكلة صدوف الطلاب عن الالتحاق بالتعليم الفنى ومعاهده العالية الحصول منه على شهادة جامعية او لقب فنى متميز • وتقبل الجامعة المقترحة بصفتها التكنولوجية المتوقعة خريجى هذه المعاهد الفنية وتعدهم لعمل المهندس التطبيقى والمهندس المنفذ ، مع منحهم درجة البكالوريوس بعد دراسة ثلاثة أعوام فيها •

ومن قبيل الرد المسبق على ماقد يؤخذ على الوضع الدستورى او القانونى للجامعة المقترحة ومغبة انتقاصها مما نص الدستور عليه بخصوص التعليم الجامعى ، ظهرت عدة دفوع تضاف الى ما سبق القول به فى البند رابعا أعلاه من الاضرار بديمقراطية التعليم الجامعى او اشتراكيته ما دامت مجانيته قائمة فعلا فى الجامعات الحكومية لمن يودون الانتفاع بها . ومن هذة الدفوع :

خامس عشر : سابقة السماح بانشاء معاهد ووحدات تعليمية عالية تتقاضى من طلابها مصروفات ورسوما متفاوته ، دون اعتراض صريح عليها من قبل نظام مجانية التعليم القائم . ومن هذه المعاهد المعهد العالى للدراسات التعاونية ، والمعهد العالى للتعاون الزراعى والمعهد العالى للتعاون والارشاد الزراعى ، والمعهد العالى للخدمة الاجتماعية فى كل من القاهرة والاسكندرية ــ واغلبها يتبع جمعيات تخصصية . ومعهد الكفاية الانتاجية ، والأكاديمية العربية البحرية بالاسكندرية .. الخ .

سادس عشر : سابقة اعتراف الدولة بجامعة بيروت العربية ، وهى جامعة أهلية تفرض على طلابها مصاريف مرتفعة ، وتقبل طلابا مصريين وغير مصريين بشروط شكلية ، وتتبع أسميا جمعية البر والاحسان الاسلامية فى لبنان ، كما ترتبط ارتباطا عضويا بجامعة الاسكندرية من حيث المناهج والامتحانات ومنح الدرجات وغالبية هيئة التدريس ، ومن حيث المقر أيضا فى الأعوام الاستثنائية .

وقدر ما تحصل عليه هذه الجامعة من طلابها فى كل عام بنحو خمسين مليونا من الجنيهات عيدفع الطلبة المصريون منها نحو ستة ملايين جنيه،فيما يقال ، بمعدل خمسمائة دولار عن كل طالب سنويا .

سابع عشر : سابقة اعتراف الدولة بدور الجامعة الأمريكية فى قلب القاهرة ، وهى جامعة خاصة يستثمرها أجانب ، وتتقاضى من الطالب الأجنبى أو عنه ما يصل الى خمسة الاف دولار سنويا ، ومن الطالب المصرى ما بين اربعة وسبعة الاف جنيه كل عام ، دون التزام بنظام القبول الحكومى . واذا ابيح هذا لجهة اجنبية فهو للمواطن أولى .

ثامن عشر : سابقة موافقة الدولة على قيام التعليم الخاص قبل الجامعى بما يتضمنه من مدارس أجنبية ومدارس خاصة ومدارس لغات ، تمثل نحو ١٠ ٪ من حجم التعليم العام وتشاركه فى مراحله المختلفة بدءا بمرحلة الحضانه ونهاية بالدراسة الثانوية . وهو تعليم اعتبر ناجحا بمقاييس التزاحم الشديد عليه من الأسر المقتدرة ماليا ، على الرغم من ان مصاريف التلميذ فيه قد تبلغ الألفين من الجنيهات سنويا .

تاسع عشر : امكان الاحتجاج بظواهر قائمة أوشكت أن تفرغ مجانية التعليم الجامعى من محتواها فى عالم الواقع . ومنها ما يحدث اضطرارا أحيانا فى بعض الكليات من تكليف الطلاب باستحضار الأجهزة الصغيرة والنماذج المعملية على نفقتهم ، نظرا لعدم توافرها بأعداد كافية فى معاملها — ومنها للأسف استشراء

ظاهرة الدروس الخصوصية رغم حظرها قانونيا وادبيا ، بحجة قلة استفادة الطلاب وسط أعدادهم الكبيرة المتضخمة ، وبحيث تعين على الكثير من أولياء أمور الطلاب أن يوفروها لابنائهم مهما اختلفت امكاناتهم المادية ، ضمانا لنجاحهم بتقديرات كبيرة .

عشرون : سابقة تجاوز وزارة التربية والتعليم عن قبول بعض مدارسها مبالغ كبيرة مختلفة من أولياء أمور التلاميذ المقتدرين كتبرعات واسهامات شخصية او رمزية للانفاق منها على ما تتطلبه هذه المدارس من انشطة وتوسعات دراسية . وهو اجراء بدأته المدارس الخاصة من قبل وتوسعت فيه بغير حدود — وبدأت عدواه تنتقل اخيرا الى الجامعات الحكومية فى مناسبات معينه .

حادى وعشرون : الاستشهاد الى حد ما باتجاه الدولة الى اعادة ترشيد ما سبق اقراره دستوريا او قانونيا من دعم السلع الغذائية للمواطنين ، وتفكيرها فى التجاوز عنه بالنسبة للفئات المقتدرة ماليا ، مع توفير هذه السلع لهم بتكلفتها الفعلية او الاساسية فى منافذ القطاعين العام والخاص .

ومن قبيل الرد المسبق كذلك على ماقد يعزى الى الجامعة الاهلية المقترحة من ضعف المستوى العلمى والتحصيلى لطلابها ذوى المجاميع المنخفضة ماضيفت امثال الدفوع التالية :

ثانى وعشرون : ملاحظة ان نتائج شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة لا تمثل المعيار الدقيق دائما لكفاءة الطلاب ، وقد يتأثر بعضها بعوامل مختلفة من ضغوط الراى العام ، أو من

الاتجاهات الفردية الى الاستعانة بالدروس الخصوصية ، بعد ان جعل نظام التعليم العام الراهن من هذه الشهادة مشكلة مصيرية اما ان يجتازها التلميذ بمجموع مرتفع يسمح له بأن يلتحق بالكلية الجامعية التى يرغبها او التى يدفعه ابواه اليها ، واما ان تنهار آماله وآمالهما فيلحقونه بدراسات اخرى قد لا تتناسب استعداداته وميوله . وهو وضع كثيرا ما يدفع اولياء امور الطلاب الى الخضوع لمطالب هذه الدروس الخصوصية لضمان نجاح التلميذ نجاحا هو فى بعض احواله نجاح خادع يعتمد على حشو ذهنه بجهود ومعلومات مضاعفة ويزيد من اعتماده على غيره فيما يجب ان يتولاه بنفسه ، حتى اذا ما التحق بالكلية المنشودة نتيجة لمجموعه المفتعل وضح حجمه الحقيقى وضمرت شخصيته العلمية ، وقل طموحه الدراسى ، وقد يتعثر فى دراسته ويتعدد رسوبه فيها ،بينما قد يتميز عنه اصحاب المجموع الاقل . وقد لوحظ ان ٩٠٪ من طلبة كليات الطب يفصلون لاستنفاذ مرات الرسوب رغم ارتفاع مجاميع درجاتهم المدرسية . وقد يعنى هذا انه لا خوف على مستوى الدراسة بالجامعة الاهلية اذا ما سمحت بقبول اصحاب المجاميع الاقل الذين يمكن ان يتابعوا الدراسة بشغف اشباعا لرغبتهم الخاصة فيها ، وتقديرا لضخامة مصاريفها ـ ولا بأس مع هذا من تطبيق ما تنص عليه لوائح الجامعات القائمة من فصل من يتكرر رسوبه من الطلاب بعد سنوات معينه .

ثالث وعشرون : امكان تعهد الجامعة الجديدة بأن تقدم منحا تخصص لقبول عدد ما من الطلاب المتميزين ذوى الدخول المحدودة مجانا ـ والاتفاق على تعليمهم أو تدبير المنح المخصصة لهم من الارباح الذاتية للجامعة ، أو من الهبات والوصايا التى قد يخصصها بعض الأفراد والمؤسسات لصالحها ،وذلك فى مقابل خدمتهم التعليمية لها بعد التخرج .

رابع وعشرون : قد ينبنى على الأنشطة المستحدثة للجامعة المقترحة أن تكون أقسامها الاكاديمية والعملية بمثابة وحدات انتاجية صغيرة ، او بيوت خبرة استشارية لبعض المؤسسات والشركات الكبرى القادرة على تمويل دراساتها وبحوثها ، وتخصيص المنح العلمية والدراسية فيها لصالح أهدافها ومشكلات انتاجها .

خامس وعشرون : يمكن أن تتعهد الجامعة الاهلية بخضوع سياستها التعليمية ومضمون مناهجها ، للخطة العامة للتعليم وخطط التنمية الشاملة للدولة . ويمكن أن يشكل مجلس ادارتها من كبار العلماء المشتغلين بالتعليم الجامعى وكبار المثقفين ـ مع الخضوع لاشراف ورقابة وزارة التعليم العالى من حيث الاطار العام ،شأنها فى ذلك شأن ماسواها مما هو قائم فعلا من المعاهد العالية الخاصة .

سادس وعشرون : امكان استيعاب هيئة التدريس بالجامعة الجديدة للحاصلين على درجات الدكتوراه فى مختلف التخصصات العلمية والعملية ، ممن لا يعملون فى مجالات تخصصهم بأجهزة الدولة ،ويمنعهم

أن يستفيدوا ويفيدوا المجتمع فى ممارسة تخصصاتهم بهذه الجامعة الى جانب اعداد كوادرها من خريجيها واعضاء بعثاتها .

سابع وعشرون : امكان استفادة الجامعة الجديدة بخبرات اساتذة الجامعات السابقين الذين استوفوا سن التفرغ أو المعاش ، ولازالت لديهم القدرة على العطاء العلمى الناضج فى الدراسات والتخصصات المختلفة .

ثامن وعشرون : يمكن للجامعة الجديدة أن تقدم البديل المناسب للاعارات الخارجية لأساتذة الجامعات ،بناء على ما يمكن ان توفره لهم من مرتبات عالية وانتدابات مغرية .

تاسع وعشرون : الأمل فى أن تتمكن الجامعة المنشودة بتخصصاتها الجديدة وامكاناتها المادية المتوقعة ، وحداثة أجهزتها ، وتحررها من التعقيدات الروتينية ، من خلق روح التنافس العلمى بينها وبين بقية الجامعات المصرية القائمة ، وتحقيق التوازن بين امكاناتها ومخرجاتها النموذجية المتوخاة وبين امكانات ومخرجات الجامعة الامريكية بالقاهرة مثلا وما تختلف به عن الجامعات الحكومية القائمة فى تخصصاتها ونظم التعليم بها .

ثلاثون : وأخيرا قد تراعى اقامة مبانى الجامعة الجديدة بعناصرها العديدة خارج نطاق المدن المكتظة بالمبانى والسكان وفيما يمكن أن يصبح نواة لنشأة تجمع عمرانى وحضرى جديد .

بمثل الآمال والطموحات الكثيرة السابقة توقع التيار المؤيد لانشاء جامعة اهلية او جامعة خاصة مستقبلا مزدهرا وفوائد محققة لجامعته المقترحة .

ولا ضير من حيث المبدأ من تقييم اى مشروع يتصدى لمعالجة بعض مشكلات المجتمع او يخفف بعض الاعباء عن كاهل الدولة ، ولكن على شريطة الا تترتب على تنفيذه أعراض جانبية ومشكلات قد تزيد مخاطرها عن خطورة مايقصد هذا المشروع أن يعالجه .

ومن مجمل العرض السابق يتبين أن الجامعة الجديدة المقترحة سوف تديرها وتشرف عليها هيئة ما غير حكومية تجمع بين العلم وبين الاستثمار .

وانها لن تلتزم بمبدأ مجانية التعليم الذى نص الدستور عليه لكافة المواطنين الراغبين فيه ، وان لم تعترض هى عليه بشئ ، او تخاصم شرعيته .

وانها لم تشترط نسب نجاح معينة يحصل عليها المتقدمون للالتحاق بها من حملة شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة .

وانها تأمل فى ان يعتمد تمويل منشآتها وعملياتها التعليمية وهياكلها الاكاديمية على مواردها الذاتية المتجمعة سنويا من تحصيل الرسوم والمصروفات التى تفرضها على طلابها ، والتى لا شك فى أنها سوف تكون مرتفعة الى حد ملحوظ .

وأنها سوف تستوعب أكبر نسبة ممكنة ممن يستطيعون تحمل مصروفاتها من خمس نوعيات من الطلاب ، وهم :

- الطلاب الجدد الذين لم يلتحقوا بالجامعات الحكومية أصلا نتيجة لانخفاض مجاميع درجاتهم فى الشهادة الثانوية العامة .
- والطلاب الذين سبق لهم أن التحقوا بجامعات حكومية ولم يوفقوا فى مواصلة الدراسة بها ، أو يريدون الانتقال من نوعية دراسية الى اخرى .
- والطلاب الذين كانوا يضطرون الى الاغتراب للالتحاق بجامعات خارجية ، عربية كانت أم اجنبية ، بناء على انخفاض مجاميع درجاتهم ايضا ، او على افضل تقدير املا فى تعلم تخصصات جامعية لا تتوافر فى الجامعات المصرية .
- وعدد من خريجى المدارس والمعاهد الصناعية والفنية الذين يأملون فى صبغ دراساتهم ومؤهلاتهم بصبغة جامعية .
- وعدد اخر من الطلاب الوافدين الذين يلتحقون بها لتخصصاتها ، او لما ينضمون من أجله الى جامعة بيروت العربية من تيسيرات .

أما من حيث المناهج والتخصصات العلمية والدراسية ، فالأمل عريض عند مؤيدى هذه الجامعة فى أن تكون جديدة مرنة لا تتكرر أمثالها فى الجامعات المصرية الحكومية القائمة .

ومع تنوع المبررات التى وردت متفرقة فى سياق التيار المؤيد لفكرة انشاء جامعة أهلية أو خاصة ، الا ان اعتراضات التيار المناهض له لا تقل عنها تعددا وتشعبا ومنطقية - ومن أخصها فيما يتعلق بدور الانشاء :

أولا : لا تمثل فكرة الجامعة الاهلية المقترحة مطلبا جماهيريا ملحـــا يستوجب اقرار الدولة والشعب له بعد ان اطمأن المواطنون فـــى مجملهم الى حقهم الدستورى فى مجانية التعليم بكل مراحلـــه ، وحقهم المشروع بالتالى فى تكافؤ فرص الالتحاق بالتعليم الجامعـــى والانتفاع بتيسيراته . وعلى هذا فهى فكرة تقتصر على خدمة فئـــة محدودة من الاشخاص المقتدرين ماليا دون غيرهم . ولن تكـــون جامعتها " أهلية " بمعنى الكلمة ، ولكنها سوف تصبح " خاصـــة " بمصالح طائفة قليلة العدد .

ثانيـا : هونت فكرة الجامعة الاهلية دون حجج كافية من منطق الدعـــوة المقابلة لها والتى لم تعوزها المبررات هى الاخرى من اجل اعـادة النظر فى تدافع الطلاب المصريين على الجامعات . والتى تدعـــو الى تشجيع ازدهار نوعيات أخرى من التعليم التكنولوجى والفنـــى الموازى للتعليم الجامعى ، واعطاء الأولوية لقدرة الفرد علـــى التصرف السليم والابتكار العلمى . وتهدف بالتالى الى تحجيـــم الاعداد المتزايدة . من خريجى الجامعات وفق خطط مدروســة تتناسب مع حاجة مجالات الانتاج الفعلية اليهم ، عوضا عـــن العمل على مضاعفة صور البطالة المقنعة وكثرة المعينين فى غيـــر تخصصاتهم فى مختلف اجهزة الدولة والقطاع العام وهى ظاهـــرة عمت الشكاية منها من قبل الدولة والجمهور ومن قبل خريجـــى الجامعات انفسهم ، والنقابات المهنية ، كما كانت من عوامـــل تميع المسئوليات ، وزيادة تكاليف الانتاج وذلك فضلا عن صـــور البطالة السافرة نتيجة لتأخير التعيين فى وظائف الدولة لبضـــع سنيـــن بالنسبة لمن لا يجدون غيرها من اعمال .

ثالثا : ليس من المتوقع ان تخفف الجامعة المقترحة شيئا ذا بال عن موازنة الدولة للتعليم ، ولا عن طاقة الجامعات الحكومية ، حيث ان غالبية من سوف تستوعبهم هذه الجامعة الجديدة هم اساسا من الطلاب الذين لم تلتزم الجامعات (والمعاهد) القائمة بقبولهم ، او بمعنى اخر هم ممن لم تسمح لهم مجاميع درجاتهم فى الشهادة الثانوية العامة بطلب الالتحاق أصلا بالجامعات (والمعاهد العالية) المجانية القائمة .

رابعا : ايا ما بلغ حجم استيعاب الجامعة الجديدة من الطلاب حين نشأتها ، فانه سوف يكون بالضرورة محدودا . وبالتالى فهى لن تتيح فرصا تعليمية جديدة كثيرة يعتد بها ، ولن تستطيع ان تنجز اهدافا تجاوز حجم الامكانات المتاحة لها . ولا مجال اذن للاسراف فى احتمال فعاليتها فى استيعاب الاعداد المتزايدة سنويا من فائض حملة الثانوية العامة . وقد لا يزيد اثرها فى ذلك عن اثر انشاء فرع متواضع لاحدى الجامعات الحكومية القائمة ، الا اذا اعتمدت على نظام الانتساب وظنت انه يكفى لكى يبرر وجودها او يلبى رغبات طلابها .

خامسا : من المتوقع ان يصبح انشاء الجامعة الجديدة المقترحة فى القاهرة او فى الاسكندرية ، سابقة لانشاء مؤسسات استثمارية جامعية حرة اخرى على منوالها فى هاتين العاصمتين أو فى غيرهما من عواصم المحافظات الكبرى . وقد بدأت هذه البادرة فعلا فى الافق واعلنتها احدى الصحف لانشاء جامعة أهلية فى الصعيد تعقيبا على اعلان سبق نشره بها عن قرب انشاء جامعة أهلية فى مدينة

الاسكندرية ٠ وهى ظاهرة او مشكلة سوف يصعب الحد من انتشارها فى المستقبل القريب او البعيد اذا ما تقررت الموافقة فعلا على مبدأ قيامها ٠

سادسا : اذا تحققت هذه الظاهرة جدلا (بما ذكرت فى خامسا) ، فلسوف تحتم لامحالة على ما نص الدستور عليه من حقوق المواطنين فى مجانية التعليم بكل مراحله باعتباره خدمة عامة لهم ،كما تهدد فلسفته الرامية الى توسيع تطبيقات العدالة الاجتماعية وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في سبيل تذويب الفوارق بين مختلف فئات المجتمع ٠ وبمعنى آخر سوف تؤدى على المدى الطويل الى ازدواجية التعليم الجامعى واظهار صور جديدة من التمايز الفئوى بين الشرائح الاجتماعية فيه على اساس الثروة ٠ وهى نتيجة قد تتماثل الى حد ما مع ما ترتب للاسف على تعدد المدارس الاجنبية والمدارس الخاصة التى أحاطت نفسها واحاطها المنتفعون بها بهالة تفضلها على مدارس الدولة للتعليم قبل الجامعى ،ليس فقط من حيث تكثيف اهتمامها باللغات الاجنبية وتنوع طرق التدريس، وانما كذلك من حيث مستوى الوسط الاجتماعى والمظهرى والسلوكى لتلاميذها ، حتى لقد اوشكت ان تمهد بهذا لنوع من ازدواجية الانتماء والفواصل الفئوية التى قد تترك اثارا غير محمودة فى مستقبل التلاميذ ٠

سابعا : يصعب تصور قيام جامعة جديدة من طراز متقدم بموارد خاصة تعتمد اساسا على تحصيل رسوم القيد ومصروفات الطلاب ، نظرا

لضخامة التكاليف الراسمالية الضرورية والمتوقعة لاقامة منشآتهـا ومرافقها ، واعداد مكتباتها ومعاملها ومستشفياتها وورشهـا وخاماتها واجهزتها ،وضخامة النفقات الجارية للادارة والتشغيـل والصيانة ، وهى نفقات تتضاعف باستمرار وذلك فى حالة ما اذا التزمت هذه الجامعة فعلا ، وكما ينبغى ، بالشروط الواجبة لاقامتهـا على مستوى علمى وتربوى حديث •

واذا اتخذت مراحل انشاء جامعة قناة السويس الحكومية الحديثـة مثلا لهذا فقد قدر ما يصرف على الطالب الواحد فيها فى عـام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ اى خلال استكمال مراحل الانشاء بمبلـغ ١٨٧١ جنيها (فى مقابل ٨٧٠ جنيها فى الجامعات الاقدم) •

ثامنـا : لن يكفى مرحلة انشاء الجامعة الجديدة الاستعانة بمبان وتجهيزات قائمة متواضعة وغير متخصصة فى معهد مهجور ، كما اعلن اخيـرا فعلا ، او فى مدرسة قديمة كما حدث للاسف مع كليات بعـض الجامعات الاقليمية ، على امل توسيعها او تجديدها فى وقـت لاحق • فما لا يبدأ على اساس سليم يصعب تغييره او تركـه لمقتضى الظروف لاسيما بالنسبة للمشاريع : الاستثمارية الخاصـة ، ولم يتفق مع الامال العريضـة التى رتبت عليها فكرة هذه الجامعـة او التى تزكى قيامها •

تاسعـا : وفى مواجهة الواقع المادى والالتزام المعنوى فيما تقدم ،قد تتجـه ادارة مشروع الجامعة المقترحة الى تغطية متطلباتها المالية مـن مصادر التمويل المختلفة ،اى عن طريق فتح ابواب الاستثمـارات

والقروض ، اوعن طريق التماس اعانه الدولة لها ، أو طلب الهبات والتبرعات من مصادر عامة او خاصة ، فى داخل مصر او فى خارجها .

ولكل حالة من هذه الحالات مخاطرها على النحو التالى فى الفقرات : عاشرا وحادى عشر ، وثانى عشر ، وثالث عشر .

عاشرا : فاذا اعتمدت الجامعة الجديدة على فتح مجال الاستثمارات والقروض للوفاء بالتزاماتها الانشائية ونفقاتها الجارية ، على اساس ان مشروعات التعليم يمكن ان تكون (نظريا) من انفع اشكال الاستثمار القومى وتزكية راس المال البشرى ـ امكن التساؤل عن كيفية تحقيق التوازن بين توفير عائد اقتصادى مجز للمستثمرين ، وما تتطلبه الهيئات الدائنه من فوائد القروض وأقساط القروض ، وبين نفقات العملية التعليمية والبحثية ومرتبات القائمين بها ، وهى نفقات قابلة للزيادة فى كل حين ، وسوف ينصب مجموعها على عاتق الطلاب وأولياء أمورهم . وهو ما يجعل المشروع المطروح مشروعا تجاريا تتغلب فيه الصفة الاستثمارية على الصفة الخدمية .

حادى عشر : واذا تطلعت الجامعة الجديدة الى اعانه الدولة لها بعد اقرار مشروعها باعانات ترد او لا ترد ، صح التساؤل كذلك ولاى شئ قامت اذن ، فى حين ان الدولة تنشئ الجامعات الاقليمية والفروع الجامعية الجديدة من تلقاء ذاتها بدافع تلبية الاحتياجات التعليمية والجماهيرية الملحة ، فى حدود

امكاناتها الفعلية ، وكلما سنحت لها الفرص المواتية وهكـــذا سوف تقوم اعانه الدولة للجامعة الأهلية لو تحققت ، على حساب مطالب الجامعات الحكومية القائمة والتى تعانى فى الوقـــت الراهن من ضعف موازناتاهـا عن تلبية كل رغباتها . (وتراجع ايضا نهاية الفقرة التالية) .

ثانى عشر : واذا توقعت الجامعة المقترحة أن تتلقى هبات ومعونات اهليـــة داخلية كبيرة لمساندة أهدافها التعليمية ، فثمة شك فـــى أن يصل وعى المشاركة الأهلية فى المشروعات الخدمية فـــى مصر حدا يجعل بعض المؤسسات والمصارف والافراد يقدمـــون لها المبالغ الطائلة والاراضى والمبانى المناسبة بغير مقابـــل كما يحدث فى بعض البلاد الأجنبية فعلا ، وكما حدث جزئيـا عند انشاء الجامعة الاهلية القديمة فى عام ١٩٠٨ حيـــن ازدهار الحركة السياسية الوطنية على سبيل المثال . واذا تحقق شئ من هذه الاريحية فعلا ، وهى ليست مستبعدة على بعض المصريين الوطنين فى بداية الحماس لانشاء الجامعـــة الجديدة ، فكيف يصير الحال حين يفتر هذا الحماس بعـــد فترة وجيزة كما يقع فى غالب الاحيان ؟ وهو ما وقع للجامعـــة الأهلية القديمة نفسها التى اضطرت ازاء ضائقتها الماليـــة الى اسناد أمرها الى الدولة وتحويلها الى جامعة حكوميـــة فى عام ١٩٢٥ .

ويلاحظ أنه اذا كانت الدولة قد أعانت جامعة بيـــروت العربية فى تكاليف انشائها وتجهيزاتها وفى جزء من رواتـــب

المعارين اليها فى سنواتها الأولى ، فهى قد ضمنت فى المقابل وجود الفكر المصرى فى الساحة اللبنانية ، وارتبطت عليا بجامعة الاسكندرية ، ويعين وزير التعليم المصرى رئيسها .

ثالث عشر : واذا تطلعت الجامعة الأهلية الى مساهمة فعالة من هيئات وشخصيات خارجية لدعمها المالى ، افلا يحتمل ان تقترن هذه المساهمة أحيانا بأداء مصالح غير علمية لبعض هذه الهيئات أو على الأقل بالرغبة فى نشر ثقافات معينه تعنيها قد لا تتفق مع وحدة الثقافة المصرية او تهدد الوحدة الوطنية نفسها ؟

رابع عشر : ليس من المستبعد ان يؤدى قصور الامكانات المتاحة للجامعة الجديدة عن مواجهة ضخامة التكاليف الانشائية والنفقات الجارية لما تنشده من الكليات الطبية والعملية والتكنولوجية المنشوده ،الى اضطرارها الى البدء بكليات نظرية قليلة النفقات ، وفتح أبواب الانتساب الواسعة اليها .

وهى خدمة لا تبرر وجودها ، ولا يتطلب المجتمع زيادة كبيرة فيها . وثمة اعتراضات اخرى على ما تقدم من استشهادات المؤيدين لفكرة انشاء الجامعة الاهلية بسوابق تبرر المناداة بها ومنها :

خامس عشر : يلاحظ فى الاستشهاد بسابقة انشاء معاهد عالية خاصة بمصروفات رغم التزامات الدولة بمبدأ مجانية التعليم فى كل مراحله ـ ان الخطأ لا يبرر الخطأ . لا سيما اذا ما

وضع فى الحسبان ما أحاط ببعض هذه المعاهد من قصور وشكلية فى الأداء ، بل ومتاعب وشبهات احيانا ، دون تعميم بطبيعة الحال .

وقد يضاف هنا ما سبق ذكره (فى سياق الاعتراض السادس) من مشكلات المدارس الاجنبية والمدارس الخاصة بالنسبة للتعليم قبل الجامعى .

سادس عشر : قد يكون الاستشهاد بسابقة قيام الجامعة الامريكية فى القاهرة كجامعة خاصة ذات رسوم ومصاريف مرتفعة ، استشهادا صحيحا ، ولكن ببعض المقاييس وليس بكل المعايير . فهى جامعة اجنبية قامت فى ظروف استثنائية ، ولم تعترف الجامعات المصرية بمعادلة مؤهلاتها بمؤهلاتها الا مؤخرا وتحت ضغوط معينه .

وهى بغض النظر عن ان منشآتها وتوسعاتها ومناهجها وأنشطتها لم تبلغ مستواها الحالى الا بعد ان نمت نموا ذاتيا طويلا ، الا انه يقال أن دخلها المادى من الرسوم والمصروفات المرتفعة لا يغطى سوى ١٥٪ من موازنتها او مدفوعاتها ، بينما تعتمد فى توفير بقيتها على قبول المنح والهبات والاستثمارات القائمة والمتجددة التى تدعمها دولتها وبعض المؤسسات والشخصيات الامريكية الكبرى ، بأهداف شتى قد لا تبرأ من الدوافع السياسية احيانا .

وأخيرا فهى جامعة اعتمد نجاحها على ما يفترض من قصر القبول فيها على نوعيات متفوقة من الطلاب ، وليس على متسويات متواضعة من التحصيل واللغات .

ومن الاعتراضات التى انصبت على النوعية الدراسية للطلاب ومستويات الدراسة فى الجامعة الاهلية المنتظرة :

سابع عشر : لكى تنجح الجامعة المقترحة وتجد المبرر المنطقى لقيامها فلابد لها من ان تستحدث ما هو اكثر تقدما من التخصصات والمناهج وطرق التدريس المألوفة • واذا تحقق هذا المطلب جدلا ،فلا ريب فى انه يتطلب نوعيات متفوقة من الطلاب ،وهى نوعية تستوعبها الجامعات الحكومية القائمة فعلا ومجانية كاملة ولا تعترضها مشكلات ملموسة فى سبيل الالتحاق بالكليات والتخصصات المرموقة التى تتطلع اليها •
وبهذا فلن يبقى امام الجامعة الجديدة الا ان تفضل الكم على النوع فى قبول طلابها ، وفى تخرجهم منها ايضا • وبمعنى آخر لن يكون أمامها الا أن تفتح ابوابها للاقل كفاية من الطلاب طالما توافرت لهم المقدرة المالية على اداء مصاريفها الطائلة نسبيا •

وليس من العدالة فى شئ ان يكون انشاؤها واستحداث برامجها المنشودة ، بمثابة المكافآت التى يدخرها المجتمع لمن لم تقبلهم الجامعات الاخرى بناء على انخفاض مستوياتهم الدراسية ،ومن تركوا الدراسة الجامعية لتعدد رسوبهم فيها ، دون غيرهم من القادرين علميا وغير المقتدرين ماليا •

واذا حدث جدلا أن أقبل عليها بعض الطلاب المتفوقين اختيارا ،بناء على اغراء تخصصاتها الجديدة ، او للانتفاع

بمنحها الدراسية الموعودة ، فمن المتوقع أن يفشل امامهم معظم زملائهم الضعاف علميا فى الدراسة والتحصيل .

ثامن عشر : اذا ما حدثت المفارقات السابقة فعلا ، وهى محتملة الحدوث فان عواقبها التربوية قد تكون فادحة الخطورة . ذلك بمعنى انه اذا انتفع الطالب الضعيف علميا بميزة القيد بالجامعة المقترحة فى مقابل بضعة الاف من الجنيهات يدفعها له ولى امره ، واستقر فى وجدانه ان المال هو سبيل تحقيق رغباته حتى فى مجال العلم ـ فان هذا قد يغريه مستقبلا على ان يعتبر المال سبيل النجاح فى الامتحانات وفى الحصول على المؤهل ، عن طريق توظيف الدروس الخصوصية او ما عداها من الوسائل الملتوية . ولا ينبغى القول بتعميم هذه الظاهرة ، ولكنها محتملة فى كثير من الحالات .

تاسع عشر : لا يقتصر التخوف على مستوى الدراسة باعتماد الجامعة الاهلية اضطرارا على ذوى المجاميع المنخفضة ، وربما ذوى الاستعدادات العلمية المتواضعة كذلك ، وانما قد يمتد ايضا الى انخفاض مستوى التعليم ذاته ، والتساهل فى تقييم امتحانات النقل السنوية ، ومنح المؤهلات الجامعية .

واذا كانت المدارس الاهلية القديمة والمدارس الخاصة الحديثة تقيدها الامتحانات المشتركة التى تعقدها الدولة للشهادات العامة فى التعليم قبل الجامعى ، فانه يصعب تطبيق هذا القيد على الجامعة الاهلية .

عشـــرون : يمكن أن يمتد التساؤل كذلك عن مدى رقابة الدولـــة او وزارة التعليم العالى على دقة اجراءات القبول ، وتقويـــم المستوى الاكاديمى ، والاشراف المجتمع الطلابى ، ومـــا يستتبعه من خدمات ادارية واجتماعية فى الجامعة الاهليـة . وهى رقابة يسهل تنفيذها على مؤسسات التعليم العـــام ، ولكن قد يتعذر اداؤها على المستوى الجامعى .

ولن يكفى الاستشهاد هنا بما يجرى على الجامعات الاهلية الاخرى فى المجتمعات الاوروبية والامريكية التى تختلـــف ظروفها وتقاليدها عن مثيلاتها فى المجتمع المصرى اختلافـا غير قليل .

حادى وعشرون : يصعب التسليم بما يفترض من تميز الجامعة المقترحـــة بتخصصات مستحدثة لا تتوافر فى غيرها . فهذه التخصصات التى سبق الاستشهاد ببعضها (فى البند رابعا مـــن مبررات تزكيتها) ، يتوافر اغلبها فعلا فى الجامعـــات الحالية . وقد يزيد بعضها عن مدى الحاجة اليه .
ثم هى تخصصات تتطلب تجهيزات واجهزة باهظة التكاليف اذا اريد لها حقا ان تبلغ مستواها الرفيع او تبلغ مرحلـــة الابداع .

ثانى وعشرون : يلاحظ ان اغراء التسمية التكنولوجية للجامعة المقترحـــة لا ينبغى ان ينال من الاهمية اكثر مما يستحق . فهـــى تسمية مبهمة ،ولكل علم من العلوم جانبه التكنولوجـــى الذى لا تتم دراسته الا به .

وهنا ينبغى ان توضع تجربة جامعة حلوان التكنولوجية موضع الحسبان ، حيث ما لبثت معهد ها العالية ان تحولت الى كليات عادية تضمن حصول طلابها على درجة البكالوريوس ، ولا تكاد تفترق عن بقية الكليات المناظرة لها فى الجامعات الاخرى الا بتقديرات مستويات طلابها .
ولا تبعد عن ذلك كثيرا تجربة معهد التكنولوجيا بالمطرية ومعهد الكفاية الانتاجية بجامعة الزقازيق . ومع ذلك فلسوف يتطلب اعداد الجامعة التكنولوجية نحو خمس سنوات قبل افتتاحها كما تتطلب تخصصاتها المعلنه نوعيات متفوقة من الطلاب .

ثالث وعشرون : على العكس مما يقال من ان الصفة التكنولوجيا للجامعة الجديدة سوف تحل مشكلة التعليم الفنى حين تجتذب خريجيه اليها عن طريق فتح المجال امامهم للحصول منها على درجة البكالوريوس ، وهو امر متاح نظريا على الاقل فى الجامعات القائمة - يمكن ان يقال من جانب اخر ان استعداد هذه الجامعة لقبول المجاميع الضعيفة من درجات الشهادة الثانوية العامة سوف يقلل تلقائيا من حفز الطلاب على التوجه الى التعليم الفنى المتوسط مع حاجة الدولة والمجتمع اليه .

رابع وعشرون : ثمة شك كبير فى توقع اقبال اعداد كبيرة من الطلاب الوافدين من البلاد العربية على الالتحاق بالجامعة الاهلية ، وسداد مصروفاتها المضاعفة بعملات اجنبية ، وذلك نظرا للامر الواقع من تزايد اعداد الجامعات المجانية فى اغلب هذه البلاد العربية عاما بعد عام .

ولا يكفى الاستشهاد هنا باقبال اعداد وفيرة منهم فعلا على جامعة بيروت العربية ، فهؤلاء يقبلون على التخصصات النظرية التقليدية التى يكفيها نظام الانتساب ، وغالبا مايكونون من النزلاء والمتجنسين الذين صعب عليهم الالتحاق بجامعات البلاد التى يعملون فيها .

اما مبعوثوا الدول العربية والافريقية او الاسلامية فهم غالبا ما سوف يؤثرون الالتحاق بالجامعات الحكومية ذات الشهرة والسمعة المستقرة .

خامس وعشرون : من البديهى الا تسمح الامكانات العلمية للجامعة الناشئة بتعهد دراسات عليا (لمثل درجتى الماجستير والدكتوراه) بما تستدعيه من هيكل اكاديمى ذى مستوى رفيع ، وخبرات متقدمة ، وطلاب نابهين ، فى علوم من المفروض ان تكون فريدة مستحدثة ، الا بعد امد طويل . ومؤدى هذا انها سوف تكتفى بالطابع الدراسى او المدرسى لطلاب ذوى كفايات محدودة ، ولا يكون لها ما تتميز به على غيرها او تنافس به غيرها على صعيد الواقع .

سادس وعشرون : وعلى العكس من التصور السابق قد يعتبر اقرار مشروع هـذه الجامعة اعترافا ضمنيا بفشل سياسة التعليم الجامعى الراهنة وبديلا عن خطة اصلاحها ، بمعنى انها قد تتسبب الى حد ما فى صرف الدولة جزئيا عن المضى فى تنمية هذا التعليم من الناحية الاكاديمية ، وهى تنمية ينبغى ان تكرس لها كل الجهود .

سابع وعشرون : سوف يؤدى انشاء جامعة جديدة ذات اعداد طلابية كثيرة فى احدى المدن المتشعبة بكثافة السكان ، كالقاهرة او الاسكندرية الى زيادة ضغط الزحام والاسكان والمواصلات على مشكلاتها الحياتية ، وهو ما حاولت سياسة التعليم الراهنة ان تخفف من اثاره جزئيا بالاكثار من الجامعات الاقليمية .

وقد يتعين لهذا ان تقام منشآت الجامعة الجديدة متكاملة على الحواف الصحراوية التى يصعب اعداد مرافقها ومواصلاتها بموارد خاصة ، ولابد ان تتحمل الدولة اغلب نفقاتها .

ثامن وعشرون : الى جانب العبء المالى السابق ، قد يوضع فى الاعتبار ما سوف تطالب الجامعة الجديدة به من اعفاءات ضريبية على الرغم من طابعها الاستثمارى ، وما سوف تضيفه من اعباء الى ما تلتزم الدولة بتعيينهم من الخريجين .

تاسع وعشرون : وكما تعين التساؤل عن مستويات الدراسة والطلاب فى الجامعة الاهلية ، يمكن التساؤل كذلك عن طريقة تعاملها مع

القائمين بالتدريس فيها ، وما اذا كانت ستحقق المعاملة الافضل ، او المعاملة الادنى ، لا سيما بالنسبة لمن لم يسبق لهم شغل وظائف جامعية . وما مدى تدخل اجهزة التعليم الحكومية فى الرقابة على مثل هذه المعاملات ،أو تخليها عن رقابتها اكتفاء بما يمليه عليها قانون العرض والطلب.

ثلاثون : اذا نجحت الجامعة الجديدة فى استقطاب عدد من اساتذة الجامعات القائمة ، بالانتداب اليها او التعيين فيها ، فان هذا سوف يشتت جهود المنتدبين ، ويخل بالتركيب الاكاديمى فى جامعات المعيّنين ، لا سيما بالنسبة للجامعات الاقليمية التى لم تستكمل كل كيانها الاكاديمى .

وهكذا فلن ينشأ تنافس على ايجابى بين جامعة اهلية وجامعات حكومية ،بقدر ما سوف تنشأ منافسة مادية لا مبرر لها . وبمعنى اخر قد يحدث اصلاح فى ناحية ويقابله خلل فى ناحية اخرى.

ترتب على تعدد المبررات التى ساقها كل من التيار المؤيد والتيار المعارض لفكرة انشاء الجامعة الاهلية ، فى تزكية رأيه ،ان واجهتها ثلاثة مواقف متباينه من قبل وزارة التعليم العالى ، موقف متحفظ منذ حوالى عام ١٩٧٥ ، وموقف مؤيد فى عام ١٩٨٦ ، وموقف رافض فى عام ١٩٨٧ .

وحدث هذا فى الوقت الذى حاول أن يتبنى فيه مسئولية تنفيذ هذة الفكرة حزبان سياسيان ، كل منهما على حدة وبدوافعه الخاصة ، وهما الحزب الوطنى الاشتراكى ، ثم حزب الأحرار .

واشترط الموقف المتحفظ للجامعة الأهلية قبل قيامها أن يصدر لها قانون خاص يحدد أهدافها ومواصفات مجلس ادارتها ومستوى تخصصاتها ومؤهلاتها ، بعد معرفة رأى القواعد الشعبية فى قيامها ، وموافقة مجلس الشعب على انشائها .

كما اشترط ان يكون قيامها موازيا لخطوات الاصلاح الجامعى وليس بديلا عنه ، وان تنشأ فى اطار الخطة العامة للتعليم ،ولا تتحرر من الاشراف الرسمى ، او تخل بحق الدولة فى التخطيط ، وان تأتى باضافات جديدة فى التخصصات العلمية التى يحتاجها المجتمع وتتلاءم مع الاحتياجات الفعلية لخطة التنمية الشاملة ، وبحيث يشق بها الخريجون حياتهم العملية بمكاتب القوى العاملة.

وانتهى تأييد وزارة (او وزير) التعليم فى عام ١٩٨٦ لفكرة انشاء الجامعة الأهلية على أساس تعديل تسميتها الى جامعة خاصة ، وان تكون جامعة تكنولوجية وليست نظرية ، وذات تخصصات علمية تطبيقية نادرة وغير نمطية لا تتوافر فى الجامعات المصرية القائمة ، ويمكن ان تحل مشكلة التعليم الفنى فى مصر ، وقد تستفيد من خطوات الوزارة لانشاء معاهد فنية خاصة وكليات خاصة للغات .

وصاحب هذا الاتجاه بعض الميل نحو ترشيد مجانية التعليم الجامعى وعدم اطلاقها بغير حدود ، وان تقتصر على من يستحقها لتكون حافزا لمن يريد ان يتمتع بها ،فتكون لمحدودى الدخل والنابهين ، ويكون القبول المجانى بالجامعات فى حدود امكانات الدولة وفى حدود الاعداد التى تحتاجها البلاد .

ويترتب على هذا ان تفرض مصروفات على الراسبين والمتخلفين وغير المتفوقين ، وعلى المقتدرين ماليا من طلاب الجامعات ، او يفرض عليهم جزء

من نفقات التعليم ورسوم امتحانات الاعادة بعد رفع قيمتها — وذلك على اساس ان استمرار المجانية مع تعدد مرات الرسوب يؤدى فى حد ذاته الى اهدار جزئى لمبدء تكافوء الفرص لأنه يجئ على حساب فرص الاستيعاب بالنسبة الى الطلاب الجدد فى كل عام ٠

(وقد تعرضنا فى الدراستين اولا وثانيا من هذا البحث لموضوع مجانية التعليم العالى والجامعى ولازال يتطلب دراسة اخرى تكميلية تتناوله بكافة جوانبه وبكل ماله وما عليه ومختلف الاراء فيه) ٠

وفيما بين الاتجاه المتحفظ وبين الاتجاه المؤيد تعددت وجهات النظر حول الشكل القانونى او المالى الذى تصدر عنه مؤسسة الجامعة الاهلية او الخاصة ، وتدار على اساسه ، حينما تجاز فكرتها فعلا ٠

وكان من المقترحات الاولية ان تؤسس لهذه الجامعة شركة مساهمة مصرية يقوم رأسمالها على اساس الاكتتاب العام فى سندات بقروض تمويل ذات اجال محدودة ، او تطرح اسهمها فى اكتتاب شعبى يتاح لكل من يرغب فيه من الأفراد والهيئات ، ولا يتجاوز ما يملكه العضو الواحد منها خمس رأس المال ، مع استثناء الشخصيات الاعتبارية العامة ٠ ويقتضى هذا الاجراء استصدار ترخيص حكومى به ٠

وقيل كذلك بامكان الاستعانة فى انشاء هذه الجامعة بقروض طويلة الاجل ، وقد يتصدى احد البنوك الكبرى لتمويل مشروعها ٠

وفى دراسة عام ١٩٧٥ لامين المجلس الأعلى للجامعات وآخرين ظهر اقتراح طموح بأن يتوفر للجامعة المقترحة استقلالها الذاتى ، وممارسة ادارتها على نطاق واسع فى كنف جامعة الدول العربية (التى كانت قائمة آنذاك فى القاهرة) بحيث تكتسب الطابع الاهلى العربى ، وتكون ملتقى كبار الاساتذة من الوطن العربى وخارجه . وهو اقتراح لم يعد ذا موضوع فى ضوء ما تحولت اليه الجامعة العربية . الا اذا تعاون من أجله عدد من الدول الصديقة ذات المصلحة فيها وفى نتاج دراساتها العليا .

وفى دراسة مماثلة موسعة عن دور الحركة التعاونية فى حل مشاكل التعليم الجامعى قدمت توصية بتجنب الملكية الخاصة بقيودها ، اتقاء للاستغلال والانحراف ، وتفاديا لحساسية ترك امر التعليم الجامعى لمشروع يستهدف الربح واستعدادا لمواجهة ما يتطلبه مشروع الجامعة من نفقات جسيمة لا يتحملها الافراد ذوى المقدرة المحدودة .

ولهذا قدم اقتراح بتنفيذها من خلال جمعية تعاونية عادية ، او ما يعرف بالمشروع التعاونى العام ، او المشروعات التعاونية المستقلة التى تساهم فى انشائها بالطريقة التعاونية الشخصيات المعنوية العامة كالحكومة والمحافظات والمؤسسات العامة ذات الصلة بأمور التعليم العالى ، وبعض النقابات المهنية كنقابة المعلمين ، والجمعيات التى انشأت المعاهد الخاصة القائمة ، والتنظيمات العمالية التى يستفيد اعضاؤها وابناؤهم منها ، وبعض جماعات الأشخاص المستهلكين لخدماتها . ولهذه الجمعية شخصيتها الاعتبارية المستقلة ، وتخضع من حيث تكوينها وادارتها للمبادئ التعاونية الاساسية ، وتهدف الى خدمة أعضائها .

ويمكن ان تنتفع بدعم من الدولة وكل المنظمات التعاونية وتنظيمات الائتمان التعاوني ، وخاصة في مجال التمويل والاقتراض في مراحل الانشاء ٠ وهي في هذا تنتفع بما تنص عليه المادة ٣١ من الدستور من أن "الملكية التعاونية هي ملكية الجمعيات التعاونية ،ويكفل القانون رعايتها ويضمن لها الادارة الذاتية " وقد تعطي فائدة محدودة من فائض الربح او توزع عائده على المعاملات ، او ترحله الى الاحتياطي ٠ وكل هذا يقتضي ابتداء تعديل المادة الخامسة من القانون ٥٣ لسنة ١٩٧٠ والتي يرد نصها في الفقرة التالية ٠

وانبنى الموقف الرافض لأنشاء الجامعة الاهلية او الجامعة الخاصة ، على أساسين ، وهما ان الدولة لن تسمح بأن يكون ميدان التعليم العالي مجالا للاستثمار وأعمال التجارة ، تحت مسمى الشركة المساهمة او ما عداه ،والشركة بطبيعتها تسعى الى قصد الاتجار ٠ وهكذا لو فتح باب الاكتتاب لانشاء امثالها في مجال التعليم فسوف يعني هذا القضاء على التعليم المجاني ،ويكون اداة للهدم وليس اداة للبناء ٠ ولشيء من هذا نص القانون ٥٣ لسنة ١٩٧٠ على انه "لا يجوز انشاء شركة او جمعية بقصد تملك او انشاء معهد عال خاص ".

واما الأساس الآخر فهو ان تكون الجامعة المفتوحة (او جامعة الهواء) هي البديل الأمثل والمدخل المناسب للاصلاح ٠

وسوف يتناول الموضوع خامسا فيما يلي من هذا البحث فكرة هذه الجامعة المفتوحة بالتفصيل ، وذلك باعتبارها مؤسسة تكفل تكافؤ الفرص التعليمية التكميلية والتعويضية والبديلة امام الجميع ، ونمطا من انماط التعليم المستمر لكل من يقدر ويرغب ولمدى الحياة ٠

ولكن اذا لم يتحقق هذا كاملا لسبب او اكثر ، ووجد مبرر ما للتفكير من جديد فى انشاء جامعة اهلية او جامعة خاصة بمصروفات لمواجهة المشكلات الملحة المترتبة على تزايد خريجى الثانوية العامة سنويا من انصاف المتعلمين غير المقبلين على التعليم الفنى ، والمستعدين للاغتراب والانفاق على التعليم العالى فى الخارج فى سبيل المؤهل الجامعى ، والتائهين فى اوقات الفراغ والبطالة لعدم قبول قيدهم بالجامعات القائمة ، فثمة بديل اضطرارى مقترح لاهلية هذه الجامعة او خصوصيتها ، يمكن ان يحقق اهم الايجابيات المأمولة منها ويتلافى الكثير من العيوب المتوقعة منها .

ويتمثل هذا البديل فى تتبيع فكرتها لملحق مسائى بمصروفات يتبع جامعة حكومية كبيرة قائمة ، ولتكن جامعة القاهرة مثلا بحكم رصيدها الضخم من الخبرة وكوادر هيئات التدريس ، وتنوع التخصصات ، ووفرة المنشآت والتجهيزات ولما كان مشروع ميزاته ومشكلاته المتوقعة ، فانه يلحظ من ايجابيات هذا الاجراء الاضطرارى انه اجراء يكفل ان يظل توفير العلم والتعليم الجامعى والبحث العلمى فى مصر من صميم مسئوليات الدولة ، ويتجنب المشكلات المتوقعة لموقف الحكومة من الجامعة الاهلية الحرة واسلوب تعاملها مع المجتمع .

وهو يؤدى فى الوقت ذاته الدور الاجتماعى المستهدف من هذه الجامعة على نسق سليم يضمن كفاءة الاداء ، والمستوى التعليمى اللائق ، والاعتراف العلمى الكامل ، وجدية الامتحانات ، وعدالة التصحيح ، وقيمة المؤهلات (بمستويات نسبية بطبيعة الحال) .

ويتم ذلك فى دراسات مسائية منظمة مناسبة ، ووفق ضوابط مدروسة لقواعد القبول والتسجيل والتحصيل واداء الرسوم التى تغطى مختلف نفقات الدراسة .

وتعويضا عما هو متوقع من انخفاض مجاميع درجات اغلب المتقدمين للقيد فيها من خريجى الثانوية العامة ، يمكن تنظيم اختبارات قبول بديلة للمفاضلة بينهم على اسس مقاييس الذكاء ، والثقافة العامة ، ومدى القدرة على الابتكار وحسن التصرف ، وما الى ذلك .

وبوسع هذه النشأة الجديدة ان تتوسع فيما يصلح لها من مراكز الخدمة العامة الكائنة بجامعتها الام ، بأساليبها العملية ومستوياتها المتقدمة بوجه اخص ، بعد تطويرها وصبغها بالصبغة الاكاديمية ، وان تستوعب نظام الانتساب بعد تصويب مساره واهدافه ، وفتح منافذه على الدراسات التطبيقية والتكنولوجية والمهنية المستحدثة ، دون قصره على الدراسات النظرية وحدها .

ويحسن ان تأخذ هذه الدراسات بأسلوب الساعات المعتمدة للمناهج الجامعية ، بما يتيحه الطلاب من فرص اختيار العلوم والمواد التى تتناسب مع ملكاتهم وميولهم من بين التخصصات التى يتطلبها المجتمع وخطط التنمية ، ثم بما يتيحه لهم من المرونة الزمنية فى تحصيل مؤهلاتها بما يتناسب مع قدراتهم وظروفهم الخاصة .

ومن المفروض ان تنتفع هذه الدراسات بما يمكن ان يخصص لها من مدرجات وفصول ومعامل واجهزة ووسائل تعليمية ومصادر معلومات ومكتبات قائمة

فى الجامعة الام ،وفق جداول زمنية يتم الاتفاق عليها ، وتنسيق محكم لا يغير الدراسات النهارية الأصلية فيها ، الى ان تستوفى المنشآت والمرافق والتجهيزات التى يمكن استحداثها من اجلها من حصيلة مواردها المالية الخاصة . وهى تستفيد فى الحالين من علم وخبرة وارشاد اعضاء هيئات التدريس الجامعيين الحاليين والسابقين ممن يندبون اليها او يخصصون لها ، بمكافآت كبيرة ومجزية .

وقد يكمن فى هذا النظام ما يقضى على داء الدروس الخصوصية الذى استشرى اخيرا ، بالنسبة لمن يمكن قبول قيدهم جزئيا فى برامج الساعات المعتمدة التعليمية من الطلاب النظاميين فى الجامعة الأم ،وفق ما يمكن وضعه من شروط خاصة وتنسيق محكم .

ومن المفروض كذلك ان يصدر بمثل هذا النوع من التعليم الجامعى تنظيم قانونى خاص ، وان تكون له ادارة مستقلة وتمويل ذاتى لا يستهدف الربح لذاته أو يغلب النظرية التجارية والاثراء الفردى ، وانما يوجه اساسا لدعم العملية التعليمية ومنشآتها وتجهيزاتها وتحديث تخصصاتها وبحوثها ، فضلا على متطلبات الادارة والتشغيل والصيانه وتعويض المستهلكات ... الخ .

ويتم كل هذا بطبيعة الحال على فرض ان تقرير المصروفات على هذه النوعية من الدراسة سوف يجد مبرراته فى بعض ما دافعت به عن نفسها فكرة الجامعة الاهلية ذات المصروفات من اسباب تقدم الاستشهاد بها فى صفحات سابقة ، فيما يتعلق باستيعابها لمن كانوا يتغربون فى الجامعات الخارجية ذات المصاريف الباهظة ، وذوى المقدرة المالية من الراغبين فى دراسة بعض.

تخصصاتها ،فضلا على انه يتعادل جزئيا مع تطلع الراغبين فى تحسين اوضاعهم من العاملين لشغل مستويات افضل ، مع اعتراف الدولة بالدرجات العلمية الممنوحة لهم منها . ويماثلهم فى هذا الى حد ما بعض ربات البيوت اللاتى يبتغين استئناف الدراسة بعد الانقطاع عنها . وكذا من تزكيهم بعض الشركات والمؤسسات العملية لدراسة تخصصات او مقررات معينه تفيدهم وتفيدها فى مجالات اعمالها .

وفى مقابل هذه المبررات ، وجريا على ما نراه من وجوب قرن الميزات بالعيوب دائما ،وتقدير الاعراض الجانبية المتوقعة ابتداء ، يصعب تجاهل مشكلة احتواء الجامعة الواحدة على نظامين للتعليم ، احدهما بالمجان والاخر بمصروفات ، واحتمال عجز عدد من موظفى الحكومة المنتسبين عن اداء تكاليف الدراسة غير القليلة ، نتيجة لانخفاض مرتباتهم الحكومية ، والخشية بالتالى من احتمال حصر القبول فيها على طلبة القاهرة وما حولها ، والطلاب المقتدرين ماليا اكثر ممن سواهم ،مع ما فى ذلك من اخلال صريح بمبدء تكافوء الفرص . وهو وضع لا يسهل تجاوزه الا باعتباره اهون الشرور ،وانه لا يكاد يختلف عما هو كائن فعلا فى عالم الواقع من سلوك هؤلاء المقتدرين سبلا عدة للتعليم فى الداخل لا تتهيأ لمن عداهم ، وذلك مع ضرورة عقد دراسة تفصيلية متئدة قد يكون من حلولها المقترحة اتاحة المنح الدراسية والمجانية الجزئية لبعض الدارسين المتفوقين ذوى الدخول المحدودة بدءا من العام الدراسى الثانى على اقل تقدير . وهذا فضلا عما تقدم الاعتراف به من صعوبة التوفيق بين مصالح الطلاب النهاريين والمسائيين فى كل كلية من كليات هذه الجامعة ، وتوقع تزاحم جموعهم فى فترات التعاقب على المدرجات والمعامل والمكتبات ، وهو ما يتطلب بالفعل تنظيمات دقيقة مسبقة وامكانات مادية متوافرة لمواجهة ما يعترضها من صعوبات .

مختارات من دراسات وآراء سابقة

اهاب اسماعيــــل : دور الحركة التعاونية فى حل مشاكل التعليم الجامعـــى ـ القاهرة ، ص ١ ـ ٧١ .

المجالس القومية المتخصصة : سياسة التعليم ـ ١٩٨١ ـ ص ٣١ ـ ٤٠ .

المجالس القومية المتخصصة : دراسات وتوصيات ـ ١٩٨٦ ـ ص ١٦٧ ـ ١٧٤ .

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : قائمة ببليوجرافيه شارحة للمــــواد المنشورة عن الجامعة الاهلية ـ ١٩٨١ .

شفيق بلبع ، وسليمان الطماوى ، واخرون : الجامعة الاهلية ـ القاهرة ١٩٧٥ .

دورية المجالس القومية المتخصصة ـ ابريل ـ يونيو ١٩٧٨ ـ ص ١٥ ـ ٢٤ .

الرائد ـ مجلة المعلمين ـ ديسمبر ١٩٧٨ .

مجلة اتحاد الجامعات العربية ـ سبتمبر ١٩٧٩ .

مجلة التربية الحديثة ـ فبراير ١٩٧٢ .

آراء متفرقة فى صحف يومية واسبوعية

فى صحيفة الاهرام : ٤/١٤ ، ٤/٢٣ ، ٥/٢ ، ٧/٣٠ ، ٨/٣٠ ، ١١/٥ ،
١١/١٩ من عام ١٩٧٥ ، ١/٢٩ ، ١/٣١ ، ٢/٤ ،
٢/١١ ، ٢/٢٠ ، ٢/٢١ ، ٣/٧ ، ٣/٢١ ، ٤/٢٠ ،
من عام ١٩٧٩ .
٣/١ ، ٥/٢٢ ، ٦/١١ ، ٧/٩ ، ٧/٢٤ ، ٨/٩ ،
٨/١٠ ، ٨/١٩ ، ٨/٢٤ ، ٨/٢٧ ، ٩/٣ ، ١٠/١١ ،
٥ ، ١١/٣٠ ، ٢٧ ، ١٢/٢٨ من عام ١٩٨٦

١٢ ،١٣ ١٤ ،١ /١٨ ، ١٩ / ٤ ، ٦ /٥ من عام ١٩٨٧ ٠
٣ ،٥ ،١ /٢٢ ،٤ /٢٩ ،٦ /٣ ،٧ /٣١ ،٨ /٤ ،٩ /١ ،٤ ،١٠ /١٣ ،
٠٠ الخ من عام ١٩٨٨٠

فى صحيفة الاخبار واخبار اليوم : ٢٤ / ٢ ، ٢ /٥ ، ١١ /٥ ،١١ /١٩ ، ١١ ،مـــن
عام ٧٥ ، ١ /١٣ ،٢ /١٤ ، ٢ /٢٠ ، ٢ /٢١ من عام ٧٩ ٠
٢ /٦ ،٤ /٩ ،٤ /٢٣ ،٤ /٣٠ ،٥ /٧ ، ٦ /٩ ، ٨ /٢٠ ، ٩ ، ١٣ ،١٦ ، ١٨ ،٩ /٢٥ ،١٠ /١٥ ،١٠ /١٠ ،١٢ من عام ٨٦ ٠

و ٤ /٢٥ ، ٥ /٢٢ ، ٧ /١٣ ، من عام ٨٧ ٠
و ٤ /١ ،٤ /١٨ ، ٥ /٧ ، ٦ /٢ ،٨ /٢٨ ،٩ /٢٤ ،٦ ،١٠ /٩ ،١٠ ٠٠ الـــخ
من عام ٨٨ ٠

فى صحيفة الوفد : ٨٦/٩/١١ ،١ /٢٢ ، ٨٧/٤/٢٣ ٠٠ الخ
فى صحيفة الجمهورية : ٦ /٢٢ ، ٧ /٣٠ ، ١٢ /٢٥ ،١٢ من عام ٧٥
و ٦ ،٧ ،١٦ ،٢١ ،٢٣ ،٢٤ ،٢ /٢٧ ،١ ،٢ ،٣ ،١٢ ،٣ /١٩ ،١٠/٣
من عام ٧٩ ٠
فى مجلة اكتوبر : ٧٩/٥/٢٠ ،١ /١٢ ،١ ،٨ ،٢٢ ،٦ /٢٩ ،٧ ،٩ /٢٨ ،
١١ /١٦ من عام ٨٦ ٠
و ٣ /١ ،١٤ ،٨٧/٦/١ ،١ /١٧ ،٤ /١٧ ،٥ /٢٩ ،٦ /٣٠ من عام ٨٨ ٠٠الخ
وفى مجلة الطليعة : مارس ،وابريل ،ومايو ٧٥ ٠٠ الخ ٠
وظهرت مقالات اخرى فى الصحف المذكورة ،وفى مثل مجلات اخر ساعـــــة ،
وروز اليوسف ،والمصور ،وغيرها ، عن موضوعات تعليمية وجامعية شتى ،قـــد
يكون بعضها موضوعا لتعقيبات تالية ٠

الفصل الخامس

مبررات وتحفظات انشاء " جامعة مصرية مفتوحة "
(من وجهة نظر تعليمية واجتماعية)

تمهيد :

تداولت بعض الأوساط العلمية فى مصر خلال الأعوام الأخيرة فكرة انشاء " جامعة مصرية مفتوحة " ذات كيان علمى وتكنولوجى ومهنى معترف به ، وذات مستويات ومعايير معرفية واجتماعية واقتصادية مرنة تختلف بعض الشئ عن ركائز الجامعات الأكاديمية القائمة ، وذلك من حيث أن دراستها متعددة الوسائط ، وأنها تركز على فردية الدارس واحتياجاته الفعلية أكثر مما تركز على مطالب المؤسسة التعليمية والشهادات التقليدية ، وأنها سوف توفر فرصا دراسية متجددة ومتنوعة للتعلم عن بعد ، خارج نطاق المعاهد العالية والجامعات القائمة لمن عز عليهم اللحاق بها . وتوفر فرصا مهنية وتدريبية فى تخصصات مرغوبة تعوض عن امكانات التعليم التقليدى ، وتسمح لدارسيها بشئ من حرية اختيار الوحدات والمقررات الدراسية والتطبيقية التى تناسبهم ، وتعترف لهم بامكانية الجمع أو المناوبة بين العمل فى المجتمع وبين مواصلة التعلم على فترات ومراحل مرنة تتناسب مع قدرات وظروف كل دارس . كما تفتح آفاق التعلم المستمر أمام كل راغب فيه باختياره الشخصى ولمصلحته الخاصة ، ودون التقيد بالضرورة بشهادة ما محددة عند بدء الدراسة او عند انتهائها ... وما الى ذلك من مبررات تبدو مغرية من الناحية النظرية على أقل تقدير .

ومع وفرة ما نشر عن عموميات وتفاصيل مثل هذه الجامعة المفتوحة ، إلا أنه لا بأس هنا من معاودة رصد أهم معالمها الرئيسية فى ايجاز توطئة لعقد المقارنات الممكنة بين ميزاتها وبين مشكلاتها ، وتلمس الأنماط والبدائل الملائمة للواقع المصرى بوجه خاص .

وقد عنى بحثنا الراهن (عن العدالة الاجتماعية) بهذا الاتجاه بناء على عدة عوامل ، من أهمها : اعتباره أحد ردود الأفعال للأزمة التعليمية والتأهيلية التى فرضت نفسها على المجتمع المصرى منذ سنوات عدة ، ولم تتوقف لدى التعليم الجامعى وحده ، وإنما امتدت إلى بنيان التعليم كله . ومنها كذلك أنه سوف يؤدى إلى تنويع مدخلات ومخرجات التعليم الجامعى فى مصر ، إذا استطاع أن يتوسع أفقيا ورأسيا فى أداء رسالته بقدر كاف ، وتخطى بها حدود الجامعات والمعاهد التقليدية ، ووجهها الى كل من يطلبها ويقدر على متابعتها من جماهير المجتمع على اتساعه ، وحينئذ يكون قد حقق واحدا من أهم نتائج نمو ديموقراطية وعدالة مداخل التعليم الجامعى فى العالم المتقدم المعاصر ، وما رمت اليه فلسفتها من حتمية توفير فرصه المتكافئة لكل فئات المجتمع ، باعتباره حقا متاحا لها .

ومن المفروض أن يتم هذا الأداء ، من الناحية النظرية على أقل تقدير ، بمقومات مرنة تيسر الانتفاع به وتقلل من العوائق التى تعترضه . وبوازع اقتصادى يتوخى عدم حرمان المجتمع من استمرار استفادته بانتاج وجهود الدارسين العاملين فيه خلال مراحل دراساتهم ، عن طريق تقديم الخدمات التعليمية الجامعية (وغير الجامعية) لهم بأجهزة الاعلام العامة ، وبالوسائل والوسائط السمعية والبصرية التكنولوجية الحديثة ، خارج مدرجات ونطاق المؤسسات الجامعية القائمة ، ليتعلموا منها بأنفسهم مايحتاجونه فعلا لحاضرهم ، وما يستعدون به لمستقبلهم ، ايا ما تباينت أعمارهم اوتفاوتت أوضاعهم ، وحيثما اقاموا وعملوا فى مختلف مناطق الريف والحضر . وهى ميزة يترتب عليها عدم حرمان مجتمعاتهم المحلية من استمرار خدماتهم فيها والنهوض بمستواها ، دون الزامهم بمشقة الانتقال منها الى جامعات ومعاهد العواصم الكبيرة ، وما يتأتى عن هذا الانتقال أحيانا من مشكلات وتعقيدات اجتماعية واقتصادية كثيرة .

وقد تعددت الدراسات المصرية العربية حول فكرة انشاء هذه الجامعة المصرية المفتوحة ، وتنوعت اتجاهاتها بين مؤيدة ، ومعترضة ، ومتحفظة ، وذلك بما دل على أهليتها للبحث من ناحية ، كما دل على عدم وضوح احد افقها وتطبيقاتها بقدر كاف حتى الآن من ناحية اخرى . وقد اوليت اهتماما خاصا من قبل كل من شعبة التعليم الجامعى ، ومجلس التعليم بالمجالس القومية المتخصصة ، والهيئة الفنية للمجلس الاعلى للجامعات ، وبعض وحدات المركز العربى للتوثيق والعلوم الاجتماعية والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وأكاديمية البحث العلمى ، والشعبة القومية لليونسكو ، وجامعة الدول العربية ، وكليات التربية ، فضلا على كتب مترجمة وبحوث لندوات ومؤتمرات مصرية وخارجية عدة . وكان من أخريات اللجان المعنية بهذا الشأن لجنة خاصة أوكلت اليها وزارة التعليم دراسة امكانية انشاء جامعة مصرية مفتوحة تهتم بالتعليم الفنى والدراسات التربوية ومجالات الثقافة السماحة ، دون الكليات النمطية او نظام الانتساب . وقدمت اللجنة تقريرها مشكورة فى مايو ٨٧ ، وعرض على المؤتمر القومى لتطوير التعليم المنعقد بجامعة القاهرة فى الفترة من ١٤ــ١٦ يوليو ٨٧ ، ونوه تصريح اخبارى حينذاك بعرض مجانى من قبل اليابان للمعاونة فى إنشاء مثل هذه الجامعة ، وامكان دعمها من منظمة اليونسكو ضمن خطة تطوير التعليم بجمهورية مصر العربية ولكن مالبث الخطوات العملية فى هذا الشأن ان تراخت وقل الحديث عنها خلال النصف الاول من عام ٨٨ ، ثم عادت مناقشاتها من جديد فى النصف الثانى منه .

وكان من الطبيعى ان نسترشد الآمال التعليمية والاجتماعية المعقودة على اقتراح انشاء جامعة مصرية مفتوحة بالسوابق النموذجية الخارجية الكبيرة التى نشأت على فترات متقاربة وزاد نشاطها منذ عام ١٩٧١ بوجه خاص . وقد بلغت عدتها نحو عشرين مؤسسة تعليمية عالية وجامعية كبيرة ذات تفريعات شتى . وعرفت بمسميات متقاربة ناسبت ظروفها وامكاناتها الخاصة . ومن اهمها فى ايجاز " جامعة الهواء " او " جامعة الأثير " ، والجامعة المفتوحة (فى بريطانيا ،

ثم فى هولندا والصين واليابان والباكستان وسيريلانكا والقدس) - وجامعة بلا أسوار " (فى الولايات المتحدة) و " جامعة الاذاعة " او " الجامعة المذاعة " (فى اليابان والمانيا الغربية) و " الدراسة لبعض الوقت " (فى الاتحاد السوفيتى وفرنسا) " والدراسة الخارجية " (فى كندا) و " التعليم عن بعد " (فى اسبانيا والمانيا الغربية وكوستاريكا وتايلاند) و " الجامعة الحرة " (فى ايران) و " جامعة كل رجل " (فى اسرائيل) • وذلك فضلا على نظم : " الانتساب الموجه " أو غير الموجه (فى مصر واستراليا والامارات العربية) و " نظام المراسلة " (فى الاتحاد السوفيتى وكينيا) و " الدراسات المسائية " (فى بيروت والخرطوم واليرموك) وفضلا كذلك على مسميات : تعليم الكبار - وتدريب المعلمين - والتعلم مدى الحياة والدراسة المنزلية - والدراسة الخارجية - والتعليم المتناوب - والخدمات الممتدة والأقسام الخارجية ••• الخ (فى بلاد أخرى) • وكانت لبعض هذه النظم التعليمية أصول بدأت تجاربها منذ أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى ، وكان لمصر نصيب متواضع منها •

وكما تعددت المسميات والدراسات فى شأن الجامعة المفتوحة تنوعت النظريات المختلفة وتداخلت مع بعضها البعض فى امر تقييم مهامها الرئيسية • فاشترطت احداها الا تكون هذه الجامعة المفتوحة • مساوية او موازية او بديلة للمعاهد العالية والجامعات التقليدية القائمة • وحبذت ان تنفرد من جانبها بنوعيات خاصة تناسبها من التنظيمات والتخصصات والمقررات والوسائل التعليمية ونظم الامتحانات وطبيعة الشهادات الصادرة عنها • وقام هذا التخصيص على اساس انشائها أصلا لمصلحة من يودون رفع مستواهم من المثقفين وأنصاف المتعلمين الذين لا يشترط فيهم ضرورة الحصول على مؤهل سابق (كالثانوية العامة المصرية مثلا) • ولهذا فلن ينتظر منها ان تكرر منح الدرجات الجامعية التقليدية ، ولا ان تزيد حجم خريجيها فى تخصصاتها الأكاديمية ، وانما يفترض لها ان ترعى مقررات ومناهج خاصة تتضح الحاجة الحقيقية الملحة اليها ، ويكون من شأنها ايجاد فرص فعلية لأعمال ومهارات يمكن ان يطلبها الفرد فى المجتمع الآن وفى المستقبل القريب •

وجارت نظرية أخرى الأمر الواقع ، وافترضت أن تساند الجامعة المفتوحة المؤسسات الجامعية القائمة فى مواجهة الالحاح الاجتماعى المكثف على التعليم العالى والجامعى ، وان تعمل على تخفيف عبء التكاليف المادية الكبيرة التى تتحملها الدولة من اجل انشاء معاهد عالية وجامعات اقليمية جديدة ،كما تساند الجامعات فى اداء رسالتها العلمية والتربوية العامة ، من حيث اعداد الكوادر المتخصصة ، وتنمية المواهب الفكرية والقدرات الخاصة ، والتأهيل بمختلف العلوم الانسانية والطبيعية والتطبيقية ، ونشر المعرفة والثقافة الراقية ، وتزكية البحث والابتكار العلمى •

وشاركت هذه النظرية النظرية الأولى فى تقدير هدف جوهرى أول يخص الجامعة المفتوحة ، وهو تلبية مايخرج عن اهتمامات المعاهد العالية والجامعات التقليدية من متطلبات مهنية وتطبيقات تكنولوجية متجددة يحتاجها المجتمع وسوق العمل ،وقد يترتب على تطويرها تغير النظرة الاجتماعية الى مخرجاتها ، والتحرر من ربطها بالشهادات الجامعية ومسئوليات التوظف والكوادر والمرتبات المحددة •

وجمعت نظرية ثالثة بين الاتجاهين السابقين ، فجعلت من وظائف الجامعة المفتوحة ان تنظم وحدات دراسية اكاديمية ، وتمنح مؤهلات جامعية أولى وعالية ، كما تنظم مقررات تطبيقية وعملية تكفيها اجازات (او نجاحات معتمدة) بممارسة تدريبات متخصصة ،او حضور دورات تناسبها ، دون ان تنتهى بمؤهلات محددة • ويكون من شأنها ان تسهم فى الارتقاء بالثقافة الفكرية والعملية لمختلف نوعيات الجماهير بوسائل مباشرة وغير مباشرة •

وتتفق الاتجاهات الثلاث على ماسبق التنويه به من ان تتكفل الجامعة المفتوحة أساسا بما لايتعهد به الجامعات التقليدية من تقديم برامجها ودراستها

وتوجيهاتها واختباراتها لكل الدارسين فيها حيثما اقاموا او عملوا فى مختلف المدن والقرى والمناطق النائية ، وبكل الوسائط المستحدثة الممكنة ، وذلك مع اطلاق فرص التسجيل والقيد للراغبين فى الالتحاق بوحداتها التعليمية لعدة مرات من كل عام ،وبغير التزام بالتفرغ للدراسة فيها ، او التواجد خلالها فى مقر دراسى محدد – ودون تقييد القبول بها بشهادة ما او بحد أدنى لمثل مجاميع درجات شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة فى مصر ، او تخصيص لعام الحصول عليها – ودون تحديد لعدد مرات الامتحان التى يمكن أن يتقدم الدارس اليها ،ومنحه الحق فى ان يتقدم اليها حينما يكون على استعداد لتأديتها فى المواعيد الدورية المتعارف عليها ،ودون تحديد بالتالى لعدد مرات الرسوب إلى حين التخرج ، طالما ابتغى الدارس متابعة مايناسبه من مقرراتها وموادها ، وطالما أدى التزاماتها وتبعاتها العلمية والمادية – بحيث تظل عملية التعلم مفتوحة أمامه بغير نهاية ، ومستمرة على أمتداد الأجل .

هذا وأن تطلبت جدية القيد والدراسة بالجامعة المفتوحة ألا يسجل الدارس نفسه فيها فى أكثر من مقرر واحد أو مقررين خلال العام الدراسى الواحد ، إلا إذا ثبت تميزه وقدرته على اختصار المراحل الزمنية وفقا لنظام المقررات والساعات المعتمدة .

ومن المفترض ان تزكى الجامعة المفتوحة فى كل أحوالها مايلائم تخصصاتها ومقرراتها من أساليب التعليم الذاتى ، والتعلم المستمر ، والتعلم الحر ،والتعلم عن بعد ، فى ظل فرص المناوبة بين الدراسة وبين العمل ما أمكن ذلك ، لبعض الوقت أو لكل الوقت ،ومن أجل أكتساب مهارات بحثية ومعرفية وتكنولوجية يكون من شأنها أن ترفع القدرات التنموية المتنوعة ،وتفتح آفاقا جديدة لكل من الدارسين ومجالات العمل فى المجتمع .

ومع شيء من التجاوز ، قد يفسر مفهوم الجامعة المفتوحة في الواقع المصرى الحالى بأنه نمط تعليمى متطور يحل محل عدة سوابق عرفتها الأوساط المصرية المثقفة من قبل ، ومنها : الدراسة المنزليه ، ونظم الأنتساب ، والتعليم بالمراسلة ، والدورات التخصصيه ، ومعاهد التدريب المهنى والفنى ، وماسمى باسم الجامعة الشعبية واسم الجامعة العمالية ، وبرامج خدمة المجتمع بالجامعات ، وما يوازى مراكز خدمة الخريجين وفصول الخدمة العامة بالجامعة الامريكية (فى القاهرة) على سبيل المثال ، وذلك بعد تطويع كل هذه الممارسات لما يزيد من الانتفاع فى دروسها بالوسائط السمعية والبصرية والآلية المستحدثة ، ومايزيد بالتالى من استثمار الطاقات البشرية الطموحة فى المجتمع لضمون مقرراتها النظرية والعملية المتنوعة بأساليب جديدة ميسرة .

وغالبا مايتصدر فئات المستفيدين من أنظمة الجامعات المفتوحة كبار السن غير المتفرغين للتعليم من العاملين وربات البيوت الذين فاتتهم فرص الالتحاق بالتعليم العالى والجامعى لسبب أو أكثر ، ثم رغبوا فى استغلال أوقات الفراغ المتاحة لهم بالجمع بين العمل وبين استئناف التعليم ، سواء من أجل تحسين أوضاعهم ومستوياتهم الاجتماعية أو اشباع طموحاتهم الشخصية وتغيير وتطوير أعمالهم إلى ماهو أفضل ، وذلك عدف أكثر ألحاحا فى المجتمعات المتقدمة التى قامت فيها المبتكرات الأوتومية بأغلب الجهود اليدوية والآلية أيضا فى المعامل والمصانع والبيوت ، وأصبحت تحتاج الى الفنيين الاخصائيين وطاقاتهم الفكرية أكثر من حاجتها الى العمال النمطيين وقدراتهم البدنية ، وقد زادت من وقت الفراغ كما زادت فى الوقت نفسه من سبل الأتصالات ، وأمكانية تناقل شتى المعلومات والخدمات ، كما يسرت وسائل التعليم الذاتى أو التعلم عن بُعد أمام المتطلعين الى طرق أبواب جديدة تلاحق القفزات المستمرة فى ميكانيكيات العصر ، ووسائل الانتاج ، وسوف يتعين على الأمم النامية أيضا أن تتأثر بهذه الظاهرة ومتطلباتها الحديثة إن عاجلا وإن آجلا .

وقد يضم هذا الفريق من سبق لهم أن التحقوا بالدراسة الجامعية النظامية فعلاً ولكنهم تخلفوا عنها وعملوا فى الحياة العامة ، ثم تمنوا فرصا جديدة يستأنفون معها محاولتهم الدراسية من جديد على أمل أن يعوضهم النضج والخبرة والدافعية الشخصية عن عدم إمكانية التفرغ الكامل للتحصيل .

وقد بدأت الجامعة البريطانية المفتوحة (أو جامعة الهواء) بأمثال هؤلاء وهؤلاء فى عام ١٩٧١ ، وشلوا نحو نصف أعداد الدارسين فى جامعات خارجية أخرى مماثلة ، كما ضموا نسبة كبيرة من مدرسى المراحل الأولى للتعليم العام لم يكن لهم أن يجدوا مدخلا إلى دراسة أرقى إلا بسلوك هذا السبيل . وبدأت مصر منذ عام ٨٣ ، كما هو معروف تنفيذ برنامج طموح لتأهيل معلمى المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعى ، وفقا لأسلوب التعلم عن بعد .

ويلى هؤلاء فى الأهمية العددية ، بالنسبة للواقع المصرى على أقل تقدير ، ودون أغلب الدارسين فى الجامعات المفتوحة الخارجية ، جموع الطلاب حديثى الحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة ممن لاتقبل الجامعات المصرية التقليدية قيدهم للدراسة بها تبعا لانخفاض مستوى مجاميع درجاتهم ، وقد يضطر بعضهم لتحمل تبعات الاغتراب للدراسة فى جامعات خارجية .

وسوف يماثلهم عددا بعد حين أوائل الطلاب الحاصلين على دبلومات فنية متوسطة ممن يرون فى الجامعة المفتوحة مدخلا لتحقيق طموحهم إلى تحصيل دراسات متقدمة ذات طابع جامعى .

وقد تضيف بعض الظروف الاستثنائية الخاصة أعدادا قليلة ممن يصعب عليهم الانتظام فى التعليم التقليدى ، كالمعوقين بدنيا وذوى الأمراض المزمنة ، والمجندين ، والمسجونين .... الخ .

وتمتد مظلة التعليم المفتوح لتشمل أعدادا أخرى مهمة ممن لا يستهدفون مؤهلات جامعية بقدر ما يبتغون مواصلة الدراسات الحرة ، بناء على ملابسات ودوافع شتى . وقد يكون منهم من لم يحصلوا أصلا على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة ويكفيهم أن يتقدموا إلى اختبار مبدئى يحدد المستويات والمقررات المناسبة لهم ، ثم يمنحوا فيما بعد مايفيد أداءهم لبرامج معينة فى فترات محددة يلتزمون بها . وقد بلغ من تشجيع بعض الجامعات الامريكية لهؤلاء أن أتاحت لهم نجاحا معتمدا على أساس الخبرة فى الحياة .

ويتميز عنهم أخرون مؤهلون بشهادات جامعية سابقة ولكنهم يودون تحصيل درجات جامعية أعلى حيثما وجدت ، او يودون الاستزادة من تحصيل علم ما والمعرفة بمستحدثاته ، بدافع من اعتبار الذات ، والرغبة فى تنمية الثقافة ، واستثمار وقت الفراغ استثمارا نافعا .

ويشبه هؤلاء نفر من الاخصائيين الفنيين الذين مارسوا أعمالهم لبضع سنوات، ثم رغبوا ، او رغبت الجهات التى يعملون بها من أجهزة الدولة والمؤسسات والشركات الانتاجية ، فى اتاحة الفرص أمامهم لمعاودة التدريب وتحديث المهارة ورفع كفاءة الأداء والخبرة بالمستحدثات العملية والتكنولوجية المتقدمة ،أولا بأول . أو أرادوا هم تغيير تخصصاتهم لمواجهة متغيرات أسواق العمالة والعمل ، عبر مناهج ودورات أو ممارسات وبرامج محدودة الأمد ، ينتفعون بها فى التأهل لعملهم الجديد ، وقد يعاودون استئناف ما يكملها فى مراحل تالية ، بغير ضرورة ملحة الى استكمال متطلبات شهادات جامعية لازمة .

وفى مقابلة المبادرات الشخصية لاستمرار التعلم ، تطلبت ديموقراطية هذا النوع من التعليم ماسبق التنويه به من مرونة أنظمته وبرامجه ،وقابليته للتغيير وتطوير تخصصاته وموادة ، وكذا كفالة حرية دارسيه فى التقدم إلى مختلف

المجموعات الدراسية المتنامية او المتداخلة ، وما تتضمنه من الوحدات والمقررات التى تتناسب مع ميولهم واستعداداتهم ، وحق كل منهم فى طلب التحويل من برنامج دراسى إلى برنامج آخر من بين البرامج المتاحة له وفقا لأسلوب المقررات والساعات المعتمدة ، وبعد اجتياز المستوى التمهيدى العام للعلوم البيئية والمقررات التأسيسية .

ومن حيث التكوين العام ، تفردت التنظيمات الاشرافية والادارية والخدمية للجامعات المفتوحة بأنها تخففت من عبء إقامة منشآت الكليات والمعاهد التقليدية الضخمة وما تتطلبه من المدرجات والمعامل والمرافق والمبانى السكنية للطلاب — فضلا على عدم الارتباط بكوادر هيئات التدريس الدائمة . وقامت فيها مقام كل هذه العناصر مؤسسة أكاديمية وإدارية رئيسية تتبعها وتعاونها عدة مراكز إقليمية ومحلية صغيرة .

وتتولى المؤسسة الرئيسية إرساء وتنفيذ نظامها العام وأهدافه ومستوياته بما يتوائم مع تطور السياسة التربوية العامة للدولة . وتُعد البرامج والمقررات والتعيينات العلمية والفنية المتنوعة ، وتعمل على زيادة نوعياتها وفعالياتها وتطويرها بما يواكب المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والمستحدثات العلمية والتكنولوجية أولا بأول ، ويؤمن الوسائل والتجهيزات الضرورية لها ، كما توفر المؤلفات التى يتوأم مع دراساتها الأصيلة وقراءاتها المساعدة — ثم التقويم المنهجى لمستوى أدائها ومراحل تنفيذها بما يكفل مداومة إصلاح وتحسين مسارها .

وللوفاء بالتزاماتها الرئيسية وتعويض مشكلات البعد المكانى بين طلابها وأساتذتها ، والافتقار إلى المواجهة وحيوية النقاش بينهما ، وقلة إحساس الدارسين فيها بالمعايشة الجماعية فى مناخ جامعى متكامل ، أو التلمذة

المباشرة على شخصيات علمية ومدارس فكرية وسلوكية يقتدى بها • تتولى المؤسسة الجامعية المفتوحة من أوليات خدماتها لطلابها ضمان التواصل المستمر معهم • أينما توزعت أماكن إقامتهم • وتيسير استخدام الوسائط الحديثة المتطورة في نقل العلم والخبرة والمعرفة اليهم • بالبريد العاجل • وعبر الاثير بالتسجيلات المسموعة والمرئية (بالارسال الإذاعي والتليفزيوني والقمر الصناعي وكاسيتات الفيديو وأجهزة الكمبيوتر والأقراص المركزية ما أمكن) • وتغذيتها ببرامج ومقررات متجددة • وحلقات علمية وتثقيفية دورية • وذلك فضلا على المألوف من تأمين وتنظيم تزويد الطلاب بتقاويم الدراسة • وارشادهم إلى أهم المؤلفات والمراجع • وتزويدهم بالنصوص والقراءات الأساسية والمساعدة • بتمامها أو بموجزها • أو بإعادة صياغتها بأسلوب الحوار التدريسي التخيلي بين أستاذ وطالب • أو عن طريق طرح القضايا والمشكلات وتوجيه الأسئلة • ثم التكليف بالواجبات المبرمجة • والاختبارات الدورية والفصلية والسنوية • وتلقي الاجابات التحريرية عنها وتصحيحها وتقييمها •

ويواكب هذا مهمة إرشاد الدارسين إلى الاستخدام الأمثل لأطقم وحقائب التجارب المعملية الخاصة • وتسجيل البرامج والأفلام التعليمية • والمهارات الخاصة • وتسجيل الأداء الشخصي لاسترجاعه وتقويمه والانتفاع بالمجسمات واللوحات الايضاحية باللون والحركة واستخدام الكمبيوتر في تحليل التطبيقات والمفاهيم والبرامج التعليمية • واسترجاع معلومات المكتبات والجداول والحسابات• وعلى وجه الإجمال كل مايمكن أن يعين الدارس على التعلم الذاتي • وعلى ان يوظف مهاراته ومعارفه توظيفا يفيده بخاصة • ويفيد بيئته المحلية ومجتمعه الكبير •

وإذا كانت كثرة التعامل مع أمثال هذه الأنظمة والأجهزة يمكن أن تورث روح الفردية والانطواء لدى بعض الطلاب • إلا أنها قد تنفع الطالب الخجول قريب التأثر بالنقد وخشية الخطأ • أحيانا أخرى •

وبأشراف من المؤسسة الرئيسية للجامعة المفتوحة تؤدى المراكز الاقليمية والمحلية التابعة لها خدماتها التعليمية الخاصة فيما تستطيع ان تستغله لفترات مسائية مؤقتة من مبانى الكليات والمعاهد والمكتبات والمدارس ومراكز الثقافة والشبيبة والاعلام الاقليمية ، بأجر متفق عليه أو على سبيل تبادل المنفعة ويمكنها ان تخصص يومين من كل أسبوع لعقد لقاءات توجيه وارشاد ، أو حلقات مناقشة مفتوحة ، تحت إشراف موجهين أكاديميين أو خبراء أخصائيين ، بما يعوض عن افتقاد الصلة بين الاستاذ والطالب وافتقاد التفاعل بين الطلاب بعضهم وبعض على أن يختص كل استاذ موجه برعاية عدد محدود من الطلاب (يتراوح فى الجامعة المفتوحة بالمملكة المتحدة ما بين ١٢ او ٢٠ طالبا ، وهو أمر لن يتحقق مثله بسهولة فى مصر بطبيعة الحال) ، وعليه ان يساعدهم فى النهوض بمستوياتهم العلمية ومعالجة مايعترضهم من مشكلات دراسية ، وتقويم واجباتهم المنزلية ، واختباراتهم الدورية ، والتعقيب عليها بما يفيدهم ، أو مراجعة أنشطتهم التطبيقية والعملية وبحوثهم الميدانية التى تتناسب مع تخصصاتهم . ، وقد يكفل إرشاداته لهم بالرد على استفساراتهم بريديا أو هاتفيا ويسجل تقارير شهرية عن جهودهم معه ،

وثمة مايقال كذلك عن عقد دورات صيفية لحلقات مناقشة واستبصار واستزادة وإعادة مركزة ، وهى تتطلب إقامة الطالب إقامة كاملة فى مقر مشترك لفترة أسبوع على الأقل من كل موسم دراسى ، تحت إشراف عدد من أساتذة الجامعة المفتوحة او أساتذة الكليات المضيفة ،

ومن المفروض أن تتزود مراكز اللقاءات والدورات هذه بما يكفيها من المراجع وأجهزة التليفزيون والفيديو ، والتسجيلات والاشرطة المسموعة والمرئية للمواد الدراسية ، وكذا الحوافظ والحواسب الالية ، ، حتى يتيسر للطالب الاستفادة منها واسترجاع موادها ،

وتكتمل هذه الخدمات النظرية أو المثالية بالخدمة الهاتفية التعليمية — ويتطلب نجاحها اجراءات خاصة لتركيز الإرسال والاستقبال وضمان التقاط الصوت وتقويته بأجهزة معينة . ويمكن أن يستمع إلى الأداء التليفونى مجموعة من الطلبة يجتمعون فى مكان واحد ، حيث يؤدى دور الدائرة المغلقة فى التدريس ، وتلقى الاسئلة والرد عليها ، أو تبادل الآراء فيها . وقد تمتد هذه الخدمة التليفونية إلى استرجاع موضوعات مبرمجة بعد طلبها بأرقامها الخاصة على قرص التليفون .

بداية مشروطة :

لا بأس مؤقتا من وضع فكرة جامعة مصرية مفتوحة موضع الاعتبار تقديرا لما يمكن ان تحققه من ديمقراطية التعليم الجامعى وامتداد خدماته إلى أكبر قاعدة عريضة من المواطنين ، وباعتبارها نمطاً تعليميا متطورا يمكن ان يتكيف الى حد ما مع تحديات العصر وتغيراته المتوقعة ومطالبه المتجددة .

وهى تزكية مشروطة ابتداءً بعدم التقصير فى أولوية الدعم المعنوى والمادى للجامعات الأكاديمية القائمة التى تتطلب التفرغ الكامل من أساتذتها وطلابها . ثم هى تزكية مشروطة كذلك باستبعاد إنشاء دراسات عليا بها ، إلى مابعد نجاح مراحلها الأولى بشكل مرض ومقنع . ولا بأس كذلك من التنوية بقيمة الخدمات التعليمية والتربوية والاجتماعية التى يمكن أن تؤديها جامعة الدراسات المفتوحة هذه اذا ما تبنت تخصصات جديدة متميزة فعلا يمكن ان تكفل الاحترام العلمى لمخرجاتها بمالا يقل عن قيمة مخرجات الجامعات الأساسية ، ولئن وجب أن تختلف عنها نوعا وكيفا بما يبعد ظاهرة التشبع وشبح البطالة عن خريجى التخصصات التقليدية القائمة .

ويستدعى هذا المطلب ضرورة إعداد تخطيط علمى دقيق مسبق لتتابع مراحل إنشاء هذه الجامعة ، وتحديد ملامحها الرئيسية المرجوة التى ينبغى

أن تتوأم مع ظروف المجتمع المصرى وبنائه الثقافى والاجتماعى والاقتصادى الراهن، ومطالبه المستقبلية ، كما تتوائم مع أيديولوجية الدولة فى التعليم ومتطلبات مشاريعها التنموية الحالية والقادمة . وهى مواءمة من المفروض أن تعتمد على حسابات متكاملة لدى الحاجة اليها ، والنتائج المتوقعة من ورائها ، والخبرات التى يمكن أن تتمهد ها ، والجهات التى يمكن أن تساندها ، ثم توقعات مدى الإقبال عليها ، ومدى الاعتماد على ثقة الرأى العام المثقف فى مصر فى جدوى إنشائها بحسبانها فى نظره بديلا مستحدثا عما كان ولايزال إلى حد ما فى جدواه وجديته من سوابق التعليم بالمراسلة ونظم الانتساب والجامعة الشعبية والجامعة العمالية ، وما إليها .

ولن يكفى هنا مجرد الاستشهاد بنماذج مستوردة " للجامعات المفتوحة " الخارجية لتطبيقها فى مصر ، ولامجرد الاعتداد بنجاح تطبيقاتها فى مجتمعاتها الخارجية المتقدمة او النامية وتوقع تكرار نجاحها فى مصر بنفس النسبة أيضا .

وبتعبير آخر ينبغى تقديم فكرة الجامعة المفتوحة المنشودة إلى الرأى العام وجهات الاختصاص فى مصر ، بحجمها الواقعى ما أمكن ، وفى حدود الأمر الواقع والمتوقع من ظروف الدولة والمجتمع ، ووجوب الاطمئنان إلى إمكانية تأمين اكبر قدر من مقوماتها الضرورية قبل إعلان البدء بافتتاحها .

وربما أمكن التجاوز هنا مؤقتا عن المطلب التربوى المثالى بأن تمهد لقيام نظام الجامعة المفتوحة فى مصر ضرورة التقيد بفلسفة تربوية قاعدية تؤصل جذور التعلم الذاتى ، وتؤكد على تنمية شخصية التلميذ واعتماده على تحصيله الخاص منذ بداية التحاقه بالسلم التعليمى ، وان تقوم وشائج متينة بين الجامعة المقترحة منذ بداية تكوينها وبين أغلب مؤسسات التربية والثقافة والانتاج فى المجتمع .. الخ .

ولكن تتبقى بعد ذلك بضعة قضايا وتساؤلات تستوجب إمعان النظر فيها ،
وهى قضايا وتساؤلات لا تساق هنا من قبيل التردد فى مواجهة الجديد أو التخوف
من المخاطرة بالتغيير ، وإنما هى تساق أساسا من قبيل وجوب الموازنة بين
الايجابيات المرجوه وبين السلبيات المتوقعة فى مشروع هذه الجامعة ، وضرورة
إقتراح وسائل وبدائل مواجهة هذه السلبيات ما أمكن قبل الارتطام بها والعجز
عن العدول عنها .

ولا ضير من الاستشهاد هنا سلباً وإيجاباً بأوضاع الجامعة البريطانية
المفتوحة ، حين مناقشة بعض هذه القضايا ، ليس باعتبار هذه الجامعة البريطانية
نموذجا واجب الاتباع ، ولكن باعتبار تجربتها الطويلة أكثر رسوخا ووضوحا من غيرها ،
وأن المعرفة بها تزيد كثيرا عن المعرفة بغيرها .

أولا : من حيث الواقع المصرى المعاصر :-

يحسن الإقرار ابتداءً بأن تحقيق الأهداف الحميدة للجامعة المفتوحة
إنما يتطلب أساسا مناخا ثقافيا واعيا واسعا يزكى قيامها ، ويضمن الاستجابة لها ،
ويحسن الانتفاع بها ، ويشجع على استمرار تطويرها . أو هو بتعبير آخر يتطلب
مجتمعا يسعى الفرد العادى فيه الى كسب المعرفة والتقدم من تلقاء نفسه ، وينشد
التغيير والتجديد فى عمله وتخصصه ، وهو آمن إلى وفرة السبل والوسائط المتاحة
أمامه ، وتجدد فرص الابداع والعمل فى مجتمعه . (وذلك مع شئ من التجوز
على شاكلة المواطن الأوربى أو الأمريكى الذى لا يكاد يرى إلا ومعه كتاب يقرؤه ،
فى سويعات فراغه ، وحيثما استقل وسيلة من وسائل النقل العام ، أو انتظر
قضاء مصالحه ، لكى يتزود من المعرفة التى يريدها ، ويعلم نفسه بنفسه ،
ولا يتخوف من أن يغير تعاقده فى شتى الأعمال التى تؤهله لها ثقافته العملية
المتجددة كلما تلمس فيها فرصة جديدة لعمل أفضل وأجر أكبر) .

ولاتزال أمثال هذه المطالب عزيزة (ولا نقول مستحيلة) فى مصر وأغلب المجتمعات النامية الأخرى التى تعتمد على التقليد ونقل المستحدثات دون الابتكار والإبداع فيها ، والتى لم تتخلص تماما من ارتفاع نسبة الأمية ، والقلق الحياتى والاقتصادى ، واعتادت على التماس الأمان فى الوظيفة الحكومية الثابتة ، والاعتماد على الدولة فى التخطيط لكل شئ .

ومع تقديم حسن الظن بما قد يأتى به الغد من تطور ، والقول بإمكان البدء بإيجاد الوسائل لمن يطلبها الآن أوفى الغد ، إلا أن قيام الدولة وحدها بالدعوة إلى التغيير أو التجديد لن يؤتى ثماره دون مشاركة واقتناع المستفيد يسن به ، ودون إعداد مسبق مفصل يعين النمط التعليمى المطلوب ، ويحدد الهدف الاجتماعى والتربوى المقصود ، ويفرض الحاجة إلى ضرورة التغيير ، كما يرتب الأولويات وخطوات التدرج فى مراحل التنفيذ ، وبناء على دراسات وافية متأنية للبدائل المناسبة ، ولمدى استعدادات المثقفين وأنصاف المتعلمين لقبولها ، وبناء على توقعات محسوبة لمطالب العصر المتطورة وتطلعات الغد المتوقعة من نوعيات الثقافة الراقية ، والخبرات والمهارات والمهن المرغوبة ، وتطورات العلوم المتلاحقة ، وثورة التكنولوجيا والمعلومات الحالية والمستقبلية فى مختلف شئون الحياة اليومية والعلمية .

وقد قدرت متغيرات العمل ومتطلباته من أنماط ووسائل التعليم وإعادة التدريب بنحو ستة متغيرات فى بعض المجتمعات المتقدمة المعاصرة .

أما من حيث الحاجة إلى الدراسة المتأنية والفترة الكافية للاعداد المتكامل للجامعة المقترحة ، فثمة مثال يؤيدها من تاريخ الجامعة المفتوحة فى المملكة المتحدة ، فقد استغرق إنشاؤها نحو سبع سنوات ، حيث دعى لها فى عام ٦٣ باسم " جامعة الهواء " ، وتعدل مشروعها والتخطيط لها " كجامعة

مفتوحة " منظمة فى عام ٦٧ ٥وأقرتها الدولة وصدرت وثيقتها الملكية فى عام ٦٩ ٥ ثم افتتحت عمليا على نطاق واسع فى عام ٧١ ٥ولا تزال تغير وتجدد فى تخصصاتها ووحداتها ومقرراتها التعليمية حتى الآن ٠

ثانيا : من حيث طبيعة الأهداف :ـ

من المتوقع أنه سوف يصعب على الجامعة المصرية المفتوحة إذا خرجت إلى عالم النور الآن ، أن تفى كاملا بالهدف الأساسى الذى توخته الجامعة البريطانية المفتوحة (وبقية مثيلاتها) وهو هدف تأهيل الكبار العاملين الراغبين فى التعلم من تلقاء أنفسهم ٠

ففى الواقع المصرى ، وكما سلف القول عنه ، سوف ينظر إلى هذه الجامعة المفتوحة على أنها حل اضطرارى أو وجوبى لاستيعاب من لاتقبلهم الجامعات التقليدية القائمة من الطلاب حديثى الحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة تبعا لانخفاض مستوى مجاميع درجاتهم فيها ٠ ومعهم من كانوا يضطرون إلى الاغتراب للدراسة فى جامعة خارجية ٠

وليس الأمر كذلك فى الجامعة البريطانية (ومثيلاتها) ، فهى جامعة مفتوحة لجميع من يتقدمون إليها طالما وجدت لديهم الرغبة والاستطاعة للتعلم ٠ وهى لا تشترط مؤهلات معينة ولاتجعل مقابل الشهادة الثانوية العامة أساسا للالتحاق بها ، بل وتجعل سن الحادية والعشرين حدا أدنى لقبول تهيئة طلابها فيها رغبة منها فى أن تتيح لمن أتموا التعليم الأساسى بضع سنوات يجربون فيها الحياة العملية ، ويستعينون بعد خراتها على تغطية نفقات دراستهم المستقبلية ، بعد أن يحددوا احتياجاتهم الفعلية منها أو مما تتطلبه أسواق العمالة المتغيرة ٠ وهكذا تُعلم الجامعة المفتوحة هناك وتخرج فى غالب أمرها قوى عاملة فعلا ، ولاتعمل على تخريج أعداد كبيرة من الطلاب المؤهلين العاطلين

الذين قد لايجدون لهم موضعا فى سوق العمل . وعلى منوال مشابه يتفرغ طالب الجامعة المفتوحة (او الدراسة لبعض الوقت)فى الاتحاد السوفيتى فترة محددة من المدة اللازمة لتحصيل درجته الجامعية الأولى ، ثم يمارس حياة العمل الفعلية ويستكمل بقية المقررات الضرورية لهذه الدرجة خلال عمله فى المجتمع .

وإيمانا فى جدية الدراسة ورفع مستويات التحصيل ، يتعين على الطالب العادى فى الجامعات المفتوحة ذات السمعة الطيبة ، أن يحصل على نجاحات معتمدة فى ست وحدات دراسية خلال ستة أعوام (بمعدل عشرة شهور لكل وحدة منها وما يتطلب ١٠ ـ ١٤ ساعة عمل أسبوعيا) لكى يحصل على مؤهلها الجامعى . وترتفع هذه الوحدات إلى ثمان إن كان الطالب حريصا على الحصول على درجة الشرف فيها .

وبناء على سياسة التيسيرات الزمنية ، تتم مرحلة البكالوريوس للطلاب فى بعض هذه الجامعات المفتوحة فيما بين خمس وثمان سنوات ، فى مقابل أربع سنوات فى الجامعات التقليدية .

ومع ذلك يباح لطالبها المتميز أن يحصل على مؤهله الجامعى بعد ثلاثة أعوام فقط إذا داوم على اجتيازوحدتين دراسيتين فى كل عام بنجاح .

وفى كل هذا مايعنى أن تيسيرات الجامعة المفتوحة لاتعنى بالضرورة أنها جامعة بلا ضوابط تجمع الطلاب الفاشلين والمبعدين من الجامعات الأخرى ، وانما ينبغى أن تكون جامعة تحرص على مستوى طلابها ، بل وتحدد أعدادهم حين الضرورة .

ثالثا : من حيث التبعات المالية :—

تعددت وجهات النظر فيما سوف تكون عليه مصادر تمويل الجامعة المصرية المفتوحة ، وتراوحت فيما بين اقتراح إنشائها كجامعة حكومية ترصد لها موازنات سنوية ثابتة . او كجامعة غير حكومية تقوم على أساس مشروع تعاونى عام تشترك فى تمويله بعض الهيئات العامة والنقابات وسندات المساهمين . أو كجامعة أهلية يوفر لها منشؤها نفقاتها مما يحصلون عليه باسمها من معونات الدولة ومن الهبات والوصايا الشخصية ، ومن منح المنظمات الدولية والدول الخارجية الصديقة ،وكذا من مساهمة جهات العمل المستفيدة منها .

وجلى أن أغلب هذه المصادر والموارد المأمولة ، وفيما خلا معونة الدولة ، يغلب عليها الطابع النظرى اكثر من الواقع العملى شأنها فى ذلك شأن ماسبق أن عقبنا به على وسائل التمويل المقترحة للجامعة الأهلية أو الجامعة الخاصة (ص) وكلها وسائل لن تستغنى فى أغلب الظن عن هامش ربح مجز للغارمين فيها أو المساهمين فيها .

ووجدت تبعية الجامعة المفتوحة للدولة مازكاها أكثر من غيرها ،وذلك بناء على مبدء مسئولية الدولة عن التعليم بكل مراحله ، وفى مقابل ماسوف توفره للدولة من تحمل نفقات الطلبة النظاميين وتكاليف المنشآت الجامعية ،ونفقات الرعاية الاجتماعية وأخصها الاقامة فى المدن الجامعية .

ولكن لاحظت دراسات اقتصادية أخرى أنه على الرغم من ميزة إنخفاض تكلفة الجامعة المفتوحة عادة عن التكاليف الرأسمالية والجارية للجامعة النظامية التقليدية ، إلا أنها ، أى الجامعة المفتوحة ، تظل باهظة التكاليف فعلا فى مراحل إنشائها ، لاسيما إذا ما أصبحت الدولة هى الممول الوحيد أو الرئيسى لها كما هو متوقع فى مصر (على غرار ماحدث فى كل من بريطانيا والدانمرك

والمانيا الغربية وغيرها) ، وأنه ليس من المتوقع أن تستفيد الجامعة المصرية المفتوحة كثيرا من دعم منظمات دولية ، أو من قروض طويلة المدى ، أو تتلقى معونات هيئات داخلية كبيرة يعتد بها ، في مرحلة التأسيس أو في مرحلة الانتاج والتسويق .

وإذا جاز الاستشهاد بالخطوط العامة للوضع المالي للجامعة البريطانية المفتوحة ، لمجرد إلقاء الضوء على احتياجات مثيلتها المرجوة (على نطاق ضيق) في مصر ، يلحظ أن إجمالي موازنتها في عام ١٩٨٥ بلغ ستين مليون جنيه استرليني ، مول ٨٩٪ منها بمنحة مباشرة من وزارة التعليم ، بينما اقتصرت قيمة الرسوم والمصروفات التي حصلت من طلابها على مايوازي ٩٪ ، كما انحصرت حصيلة تسويق المواد والخدمات الاستشارية التي قامت الجامعة بتسويقها على مايوازي ٢٪ فقط .

أما من حيث المبالغ المنصرفة في العام ذاته ، فقد أنفق ١٦ مليون جنيه على تخطيط وتنفيذ وتطوير البرامج والمقررات الدراسية التي تعين أن تتسم بالتنوع والمرونة حتى تلائم تعدد مستويات ونوعيات الدارسين ، والفروق الفردية بينهم ، ولكي تتمايز عن مثيلاتها في الجامعات الاكاديمية التقليدية ولاتعدو مجرد نسخة مكررة منها . وقد زاد عدد هذه البرامج في عام ١٩٧٩ عن المائة ، ولابد أن كان جزء كبير منها من إنتاج سنوات سابقة .

وأنفق ١٦ مليون جنيه أخرى على خدمات مساعدة شملت فيما شملت تجهيزات المكتبات وبنوك المعلومات والحواسب والواجبات المبرمجة وأعمال الامتحانات وما إليها .

وتليها نفقة رئيسية أخرى لتسجيل وبث البرامج التعليمية المنوعة وتوزيعها بالوسائط السمعية والمرئية الحديثة — وقد شغل بثها ٣٠٠ برنامج إذاعى (فى ٢٦ ساعة إرسال أسبوعيا) ، و ٣٠٠ برنامج تليفزيونى (فى ٣٥ ساعة إرسال أسبوعيا) عن طريق محطات الارسال الرسمية ، وعن طريق محطات خاصة . واستهلكت هذه وتلك نحو سدس الموازنة العامة للجامعة .

وتحملت هذه الجامعة البريطانية المفتوحة مرتبات ومكافآت مايقرب من خمسة آلاف متعاقد من الأساتذة الاخصائيين والموجهين والفنيين والإداريين والكتابيين ، المتفرغين وغير المتفرغين .

وتتبعها ١٣ مركزا إقليميا ، و ٢٦٠ مركزا محليا — تواجد بعضها فى مبانيه الخاصة ، وقام بعضها الآخر داخل كليات ومعاهد ومعامل ومكتبات ومدارس مضيفة توزعت فى طول المملكة وعرضها ، وضمنت توفير إقامة الطلاب خلال عقد دوراتهم الدراسية الصيفية فيها .

وبدأ نمط الجامعة المفتوحة فى الولايات المتحدة " كجامعة بدون جدران " ومولتها إدارة التربية ومؤسسة فورد بمنحة مالية ضخمة لتطوير خططها وتحويلها إلى جامعة بلا أسوار ، حيث تبنت وحداتها ٢٦ كلية وجامعة حتى الآن .

وفى مقارنة أخرى قصيرة بلغت موازنة عام ١٩٨٤ لجامعة كل رجل فى اسرائيل مبلغ ٠٠٠ر٢٥٠ر١٠ دولار ، دفعت حكومتها ٥ر٥٥٪ منها ، ودفعت مؤسسات يهودية داخلية وخارجية نسبا أخرى منها . فدفعت مؤسسة روتشيلد ٧ر١٢٪ ودفعت مؤسسات غيرها ٧ر٢٪ لتطوير المناهج . وبلغت عوائد وفوائد وبيع حقوق التأليف ٤٪ ، كما بلغ المتحصل من بيع موادها التعليمية ٤٪ فضلا على تبرعات خارجية أخرى بلغت ٤٪ أيضا .

وقيل إن هذه الجامعة أعدت ٢١٩ برنامجا فى عام ١٩٧٩، وزادتها ١١٥ برنامجا فى عام ٨٣ — ١٩٨٤، فضلا على ٨٩ برنامجا اضافيا فى مرحلة التطوير . ولكن يبدو أنها كلها أعداد مبالغ فيها قصدت بها الدعاية .

وفى مصر، لم تجد دعوتنتبع الجامعة المفتوحة للدولة ماليا وعلميا مناصا من الاعتراف بوجوب تحمل الدارسين فيها لمصروفات أو رسوم مالية مناسبة ضمانا لجدية القيد بها، والاستمرار فيها، وفى مقابل الخدمات الموسعة التى تؤديها لهم، وتكاليف الاتفاقات المالية التى تبرمها مع أجهزة الاذاعة والتليفزيون ومراكز الصوتيات والمرئيات، والوسائل التعليمية، والمراكز الاقليمية والمحلية ، والخدمات الاعلامية والمراسلات البريدية وما إليها .

ويسبق هذه الخدمات كلها ماليلغيه التعليم فى الجامعة المفتوحة من عقبات وقيود التأهل والمكان والتفرغ ومدة الدراسة ووحدة الفرص أمام الطلاب، وهى ميزات يفتقدونها فى ظل تمتعهم بالمجانية المطلقة الحالية ، ومن شأنهما أن تتطلب منهم صيغا جديدة للتعامل على أساسها . ولا يعنى هذا بالضرورة تكليف الدارس بكل نفقات تعليمه كما تفعل المدارس الخاصة فى التعليم العام مثلا ، وانما قد يكون بحسبة أن يتحمل رسوما دراسية تتنوع وتتصاعد باختلاف التخصصات والبرامج والمقررات وعدد الساعات التى يحتاجها ، وعدد الاختبارات والامتحانات التى يحضرها ، وباختلاف عدد ومستوى الدبلومات أو الشهادات التى يحصل عليها من الجامعة وينتفع بها فى رفع مستواه وتحسين دخله .

وإذا ما أجيزت فكرة هذه المصاريف والرسوم فلابد لها لطبيعة الحال من تقنين تشريعى جديد .

ولكن لا يخفى فى الوقت ذاته أن مايمكن أن تفرضه الضرورة من إقرار مصروفات ورسوم عالية على متطلبات الدراسة بالجامعة المفتوحة قد يخل بعض الشئ بمبادئ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية بين طلبتها حين يعيد تحكم العامل المادى فى مدى قدرة الدارس على أداء أقساط رسوم القيد والامتحانات وشراء الكتب والمذكرات ، والأجهزة العلمية والوسيطة ، وتكاليف اللقاءات الصيفية وما إليها ، لا سيما إذا كان كبير السن ويعول أسرته .

وجدير بالذكر أنه على الرغم من مسئولية الحكومة البريطانية عن تمويل الجانب الأكبر من موازنة جامعتها المفتوحة ،وانتفاع هذه الجامعة أساسا بمساندة معنوية ومادية من حزب العمال البريطانى صاحب الفضل فى الدعوة لمشروعها ، وعلى الرغم أيضا مما قدر من أن تكلفة تعليم طالب البكالوريوس فيها تعادل ٩ر٢٦٪ من نظيرتها فى الجامعات التقليدية ، كما أن تكلفة الدراسات العليا تعادل ٦ر٥٦٪ منها ،إلا أن المصروفات التى يتعين على الطالب أن يسددها سنويا على أقساط مقابل التعلم بها ، وضمانا لجدية القيد والتسجيل فيها ،هى مصروفات مرتفعة نسبيا بلغت ٣٤٠ جنيها استرلينيا ،وشملت ١٥٢ جنيها لرسوم التسجيل والتوجيه ، و ٤٠ جنيها للكتب ، و ٥٠ جنيها لأجور البريد والمكالمات الهاتفية والانتقالات الضرورية ، و ٩٠ جنيها لرسوم الدراسة الصيفية وتكاليف الاقامة فيها ،ولابد أن هذه المصروفات تضاعفت كثيرا عن هذا فى السنوات الأخيرة .

وما من حاجة إلى التنويه هنا بالفوارق الكبيرة بين دخول الدارسين فى كل من مصر وبريطانيا ، وكذا بين إمكانات حكومتيهما للإنفاق الكامل أو الجزئى على جامعة مفتوحة (سوف تبدأ فى مصر من لاشئ) . ومدى استعداد مؤسسات العمل والمجتمع فى الدولتين للتبرع لها أو لاقراضها قرضا حسنا .

وقد لوحظ أنه قلما ساهمت جهات العمل ومؤسسات المجتمع البريطاني نفسه فى تحمل نفقات برامج الدارسين العاملين بها ،وكان من القلة المعاونة مشروع رعاية العاطلين ،وعدد من المؤسسات التربوية ، فضلا على ماكان من معاونة حزب العمال فى مرحلة التأسيس ٠

وفى كل هذا مايعنى أن الوضع المالى للجامعة المفتوحة ينبغى أن يعتمد على دراسة متكاملة لكل أطرافه وتفاصيله حتى يحقق التوازن بين مصالحها ومصالح المنتفعين بها ، ولايخل بمبادئ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية فى مجالها ٠

رابعا : من النواحى التنظيمية والوسائط المتاحة :

دون أدنى إجحاف بأهمية الكفاءات المصرية وقدرتها على متابعة التحديث والابتكار، إلا أنه كثيرا مانبهت بحوث سابقة إلى وجوب تقدير ضخامة المهام والتجهيزات المطلوبة لانشاء جامعة مفتوحة ذات سمعة علمية طيبة وامتدادات واسعة ،وضرورة احتياج هذه الجامعة منذ بداية أمرها إلى جهاز تنظيمى متكامل ومتفرغ من أجل تصنيف مستويات الدراسة والدارسين ، وبرمجة المواد والبرامج والمقررات بأساليب تعليمية متطورة وتكلفة معقولة تتناسب مع قلة الأعداد المنتظر توافرها من الدارسين ٠

ولاتقل أهمية عن هذا مسهمة ترجمة وشرح تسجيلات الكمبيوتر وأشرطة الفيديو التعليمية ذات الطابع العالمى ، مع وجوب اليقظة فى التعامل معها لاستبعاد مايحتمل ألايتوافق منها مع قيم المجتمع المصرى وعقائده ، والعمل على تنويع مصادرها بحيث تتجنب أيه تبعية فكرية لثقافة خارجية خاصة ، أو مؤسسة احتكارية معينة ٠

وتتطلب كوادر الإدارة العليا خبرات واسعة لأنظمة المتابعة والرقابة والتقييم والمساءلة ، مع الاستعانة ببنوك المعلومات ودقة البيانات والاحصاءات وتحديد الاحتياجات المستقبلية على أسس دقيقة متطورة - وهي ضرورات عز علي أجهزة الجامعات المصرية القائمة تحقيقها بصورة مرضية حتى الان رغم طول تجاربها وكثرة المطالبة بتطويرها ٠

وثمة أجهزة أخرى معاونة مدربة على تسجيل وتنظيم البطاقات وأساليب التقويم والاختبارات والامتحانات الحديثة المتلائمة مع نظام المقررات الاختيارية والساعات المعتمدة ، فضلا على تصنيف أجهزة فنية كافية لتشغيل الأجهزة الألكترونية وصيانتها وإصلاحها أولا بأول ٠

وقد يوضع في الحسبان كذلك صعوبة توفير أعداد كافية من مراكز التجمعات الدراسية الاقليمية والمحلية بصورة تتعادل مع التوزيع الجغرافي والسكاني للدارسين ، وبما يحقق عدالة تكافؤ الفرص التعليمية لهم فيها مع ما هو معروف من قلة الخدمات التربوية بعيدا عن عواصم المحافظات المصرية ، وتوقع عدم انتظام تردد المشرفين والموجهين العلميين عليها بناء على قلة الجزاء المالي وصعوبة المواصلات٠

ويبقى بعض الشك كذلك في مدى استعداد المؤسسات والشركات والمصانع المجاورة لتدريب الدارسين العاملين فيها حين الضرورة أو للانتفاع بهؤلاء الدارسين بعد نجاحهم وتخرجهم في المقررات والمهارات التي يمكن أن تفيدها ، على نحو ما يجري عليه الحال في المجتمعات المتقدمة ٠

وإذا كان التعلم الذاتي عن بعد عن طريق الأجهزة والوسائط التكنولوجية الحديثة يباعد كثيرا بين الدارسين والمدرس إلا أنه لا يزال يتطلب توافر نوعية

مميزة مدربة من الأساتذة والاخصائيين ممن يجمعون بين التخصص ، العلمى ، والقبول الاجتماعى ، والدراية بتصميم البرامج والاعداد الصوتى والتليفزيونى لبثها ، والاستعداد لتلقى الاستفسارات عن طريق البريد والتليفون والرد عليها • ولابد لهم فى مقابل هذا من مقابل مادى كبير •

أما من حيث الوسائط المتاحة ، فعلى الرغم مما تبذله قنوات الاذاعة والتليفزيون المصرية حاليا من جهود مشكورة فى أداء بعض الخدمات التعليمية ، وتخصيصها ٦٤٨ ساعة إرسال تليفزيونية فى العام الماضى لبث مختارات من برامج التعليم العام والتعليم الفنى ، وتبسيط العلوم ، وتأهيل معلمى المرحلة الابتدائية ، إلا أنه لا زال من الصعب تعليق آمال كبار عليها بامكاناتها المتاحة فى الوقت الراهن لتغطية مطالب برامج جامعة مفتوحة متكاملة ذات مستويات متنوعة ، مع تعميم بثها طوال العام وعلى مستوى الجمهورية كلها •

ويسرى التخوف ذاته من قصور الخدمة البريدية الحالية عن إمكان متابعة مطالب الجامعة المفتوحة وطلبتها ، فى تلقى وتوزيع البرامج والكتب والمذكرات والتوجيهات والاختبارات لخدمة مختلف مستويات الدارسين فى مساكنهم ومقار أعمالهم أولا بأول وبصفة مستديمة سريعة منتظمة •

ومن جانب آخر قد لا يكون فى وسع الامكانات المادية للجامعة الوليدة أن تمول قنوات تليفزيونية واذاعية مستقلة تختص بخدمتها ، أو أن تنشئ على نفقتها جهاز بريد خاص يلبى مطالبها فى طول البلاد وعرضها على نحو مايجرى عليه الحال فى دول أخرى •

ولا يخلو من دلالة على سبيل المقارنة أنه على الرغم مما أشتهرت به الخدمة البريدية البريطانية من دقة والتزام ، وأن الجامعة البريطانية

المفتوحة قد أنشأت لنفسها نظاما بريديا يخصها ، إلا أن طلبتها لا يفتأون يعلنون الشكوى حتى الآن من عدم أداء خدماتها كما ينبغي أن تكون .

خامسا : في النواحي التعليمية :

إلى جانب ما سلف الاستشهاد به مما يحتمل أن تقوم عليه وتتيحه فكرة الجامعة المفتوحة من تجديد مشروطا بنجاح الاعداد لها وتوفير أفضل الظروف لقيامها ، يلاحظ أنه لن يكفي أن يحذو تصنيف المقررات والوحدات والمواد والمناهج التعليمية والتكنولوجية فيها حذو ما سبق أن أقرته مثيلاتها من الجامعات المفتوحة الناجحة . وإنما يتعين عليها إذا عزمها أن تحقق لنفسها ميزة الابداع والتفرد ، أن تحدد الأولويات والبدائل فيما تحسن هي تنفيذه ، ومايتطلبه سوق العمل ويخوى العاملين فيه فعلا ، ومايرتقي المجتمع به في متغيرات الاجتماعية والثقافية الراهنة والمستقبلية ، فضلا على ما لا يتخلف عن تطور المستحدثات العلمية والتكنولوجية العالمية أولا بأول وغالبا ماتستند عى هذه المطالب مجهودات شتى حين محاولة تطبيقها على صعيد الواقع . وغالبا أيضا ماتتطلب التقويم المنهجي الدوري لمستوى أدائها ومراحل تنفيذها ، بما يكفل مداومة إصلاح أوضاعها وتحسين مسارها .

وفي مقابل هذا أفاضت بعض الآراء المؤيدة لفكرة الجامعة المفتوحة مؤخرا في تعداد المزايا المستهدفة من إنشائها . فأخذت باعتبارها أحدث أسلوب عصري للتعليم ، وأنها سوف تحل أسلوب التعلم الذاتي بالوسائل الحديثة محل التعليم التلقيني ، وتؤدي إلى رفع كفاءة العملية التعليمية ، والارتقاء باعداد الخريجين لحل مشاكل المجتمع وتنميته .

ومرة أخرى لاضير من الاعتراف بأهمية الخدمات المتوقعة من الجامعة المفتوحة — فيما لو استطاعت أن تحققها في مصر بنجاح فعلا قياسا على ماسبق

ان نجح تنفيذه من أمثالها فى بلاد أخرى · وذلك أمر لابد وأن يرتبط بداهة بضرورة التخطيط الدقيق المسبق لمراحل قيامها ، وتحديد متطلبات المجتمع المصرى منها ، لاسيما بالنسبة لمراحلها الأولى ، وبناء على أولوياتها النافعة ، ووضعها فى حجمها الواقعى ما أمكن دون إفراط فى تقدير مزاياها أو تهوين من شأن مشكلاتها ، ودون الاكتفاء بتعداد مزايا تطبيقاتها فى مجتمعات أخرى خارجية متقدمة وتوقعها بحرفيتها فى مصر ·

وبتعبير آخر لابد من تقدير سلبياتها المتوقعة إلى جانب إيجابياتها المرجوة ، واقتراح وسائل معالجتها سلفا قبل الاصطدام بها ، ثم الحرص على توفير اكبر قدر من المقومات الضرورية لهذه الجامعة قبل افتتاحها ·

ونبهت دراسة للجامعة المفتوحة فى المؤتمر القومى للتعليم فى عام ٨٧ إلى بعض الاعتراضات التى أثيرت حول إنشائها · ورأت أنها اعتراضات نبعت من عدم معايشتها للتطبيقات الخارجية الناجحة للجامعات المفتوحة ، وأنها قصرت أهداف هذه الجامعة فى مصر على استيعاب من لم تقبلهم الجامعات النظامية من الطلاب ذوى مجاميع الدرجات الضعيفة ، كما تخوفت من تزايد اعداد الخريجين واحتمال التزام الدولة بتعيينهم ، ولم تضع اعتبارا لتجربة مصرية قائمة استهدفت تأهيل معلمى مرحلة التعليم الأساسى إلى مستوى التأهيل الجامعى ، بنفس وسائل الجامعة المفتوحة ، ولن نوازن هنا بين هذين الاتجاهين اللذين لايخلو كل منهما من مبررات ، ولكنا نرى أن يضاف إليهما فيما يلى عدد من التساؤلات الملحة حول بعض ماتقدم التبشير به من المزايا والتيسيرات والمستحدثات التعليمية المتوقعة للجامعة المفتوحة فى مصر ·

ولاتستهدف هذه التساؤلات غاية النقد أو غاية الرفض لأية دراسة علمية متخصصة سابقة ، ولكنها تستهدف توضيح جوانبها الأخرى حتى تظهر فكرة هذه الجامعة المقترحة متكاملة بمالها وما عليها ما أمكن ذلك منذ بداية أمرها ·

فقد قدم مما زكى به نظام التعليم المنتظر فى هذه الجامعة نوع من التأكيد بأنه سوف يحل التعلم الذاتى محل التعليم التلقينى التقليدى ، ويرفع كفاءة العملية التعليمية ويرتقى بها . وذلك هدف مطلوب فى حد ذاته ، ولكن ألا يوضع فى الحسبان كذلك أن البرنامج التعليمى المذاع أو المسجل قد يقوم تلقائيا بدور الملقن الحرفى الجامد ، بغض النظر عما قد يستغله من صور الحوار المتخيل أو المفتعل بين أستاذ وطالب ، وصور توضيحية أو تجارب معملية ؟ وألا تشجع سهولة إدارة هذا التسجيل أو الشريط لسماعه أو مشاهدته مرات على الايحاء للطالب بالحفظ والصم والتقليد الأعمى لما يسمعه ويراه ، على الأقل فيما يختص بالعلوم النظرية ؟

وهل تكفى جدة نظام الجامعة المفتوحة فى مصر لرسم نظم التعليم الجامعية الأخرى الراهنة بالتلقين والنمطية والتقليد دون استثناء ، على الرغم من أن بعض القائلين بهذا هم من أساتذة هذه الجامعات والقائمين بالتعليم والتوجيه فيها حتى الآن ، ولبعضهم تجارب رائدة فى الأخذ بأحدث وسائل التعليم المعاصرة ؟

وإلى أى حد يمكن أن تؤدى النشرات والبرامج المذاعة والكتب الموصى بها إلى إعداد الخريج المؤهل من هذه الجامعة لحل مشاكل المجتمع كما قيل أحيانا ؟ وهل ارتقى بأمثالها الطلاب المنتسبون بالكليات النظرية فى الجامعات القائمة ، أو الطلاب الدارسون من منازلهم فى التعليم قبل الجامعى ، وهؤلاء وهؤلاء لا يحول دون انتفاعهم بالبرامج التعليمية المذاعة بالراديو والتليفزيون ، وهى وسائل التعلم عن بعد ، حائل مفروض ؟ أم هى على العكس لاتغنيهم هى والكتب المقررة أو الموصى بها .

شيئا كثيرا عن افتقاد هم التواجد والمشاركة فى مجتمع جامعى حى متكامل ، والتفاعل مع أساتذته وطلابه ، ومناقشاته وسلوكياته ، والإسهام فى أنشطته

وجمعياته ، والتردد على معامله ومكتباته ؟ .

وأخيرا الا توضح قلة إمكانات الطالب المصرى (والشرقى بعامة) فى الاطلاع الخاص بلغة علمية أو لغة أجنبية ، وفى اقتناء المراجع الدسمة ، موضع الاعتبار ؟ وهذا ليس من أجل التهوين من هذه الكفايات ، ولكن لتقويمها وإزالة العوائق عن طريقها ، والعمل على توفير المراجع والتجهيزات المناسبة للارتقاء بها .

وهل من المتوقع فعلا أن تصبح البرامج النظرية والتطبيقية المذاعة والمرئية للجامعة المفتوحة أفضل من برامج الجامعات النظامية القائمة فى نوعياتها أو أساليبها ، أم أن العكس قد يكون هو الصحيح ؟ .

وإذا صحت النية حقا لإعداد المراكز التعليمية المحلية المنتشرة فى المدن والضواحى كما يقال ، وتزويدها بالمراجع والأجهزة ، وعقد اللقاءات الدورية فيها بين الطلاب وبين الأساتذة ، فذلك أمر مغر ومستحب . ولكن هل وفرت الممارسة الطويلة والموازنات الكبيرة لمكتبات الجامعات القائمة ، والاقليمية منها بخاصة ، المراجع الكافية لطلابها النظاميين حتى يمكن توفير أمثالها فى أمد قصير لطلاب الجامعة المفتوحة ومراكزها المحلية المأمولة ؟ حقا قد يتيسر توفير كتب دراسية فيها ، ولكنها ليست بالضرورة المراجع العلمية أو الموسوعات العالمية بمعناها الصريح .

ثم إلى أى حد يتيسر تجنيد الأعداد الكافية من هيئات التدريس والمشرفين والموجهين بحيث يستطيعون التنقل بين المراكز المحلية المنتشرة فى المدن و القرى والضواحى وعمل الدورات التدريبية بها كما هو مقترح لهم ؟

قد يكون حسبهم كما أوصت إحدى الدراسات ، أن يحضروا هذه اللقاءات الدورية فى نفس مقر الجامعة (اذا حدد لها مقر خاص) ، مع الإعلان عنها

مسبقا ، ومع إذ اعتها أو نشرها فى بعض أجهزة الإعلام الاخرى ، لتعويض من يصعب عليهم حضورها .

وإذا كانت تجربة تأهيل معلمى مرحلة التعليم الابتدائى إلى مستوى التأهيل الجامعى قد أخذت بنفس وسائل الجامعة المفتوحة — فإلى أى حد نجحت هذه التجربة على صعيد الواقع وليس من خلال بعض التقارير الرسمية الشكلية التى تتعارض مع قلة أعداد الدارسين المتقدمين فعلا لأداء امتحاناتها ، وقلة من ينجحون فيها ، كما تتعارض مع رفض مجلس جامعة عين شمس الاعتراف بدراستهم وامتحاناتهم وبالتالى رفض منحهم درجة الليسانس منها ، إلى أن صدر قرار سياسى بمنحهم إياها ؟

سادسا : إذا كان من المتعين أن تتناسب مخرجات التعليم العالى والجامعى مع مدخلاته ، فثمة ما يذكر عن ارتفاع نسبة التسرب من الجامعات المفتوحة بما يكاد يشبه ارتفاع نسبة تسرب الدارسين فى نظام الانتساب التقليدى فى الجامعات المصرية .. ففى جامعة فنزويلا المفتوحة على سبيل المثال سجل ١٧٫٠٦٠ طالبا أسماءهم فى بداية عام ٧٨ ، ولكن لم يواصل الدراسة بها الفصل الدراسى الثانى غير ٣٫٦٣٩ طالبا فقط ... وفى جامعة بالنرويج قطع ٨٤٪ من طلابها دراستهم بعد سنتين ... ، وفى جامعة الهند المفتوحة لا يكمل ٦٠٪ من الدارسين بالمراسلة دراستهم .. غير أنه لا بأس من ناحية أخرى من الاستشهاد بتعقيب يرى التفرقة بين تقديرات الجامعات بشأن ظاهرة التسرب هذه ، وبين تقديرات الطلاب أنفسهم بشأنها ، فهم قد التحقوا بها ليواصلوا الدراسة فيها فى أى وقت شاؤا ، ولهم حق تأجيل دخول إمتحاناتها إلى حين الاستعداد لها .

وقد يكتفى بعضهم بشهادة إتمام مقررات موضوع بعينة يناسب الخبرة التى يبتغيها أو يتطلبها منه عمله الجديد ، ما دام قد أوفى بالتزاماتها .

هذه مجرد نماذج مما يمكن أن يثار من تساؤلات ، قد يكون لبعضها أحيانا اكثر من وجه واحد ، ولكنها فى مجموعها تستهدف وضع النقط على الحروف فيما تعرض له من مشكلات ، ومحاولة مواجهة الواقع والممكن والواجب بمزيد من الصراحة والحلول الموضوعية .

وهكذا إذا كان نظام الجامعة المفتوحة لايخلو حقا من ميزات محمودة ومطلوبة ، ويمكن أن يفيد فى مواجهة بعض الأوضاع التعليمية الراهنة ، إلا أنه لامبرر إطلاقا للمبالغة فى شأنه أو التسليم بما تردد مؤخرا عن تميزه عن كل ما سواه من نظم التعليم القائمة ، أو توقع حدوث تغييرات جذرية من ورائه ، سواء فى طابع الأقسام العلمية وتخصصاتها وموادها ومناهجها ، أو وسائل تحصيلها ، ومدى إستفادة المجتمع منها .

وهذه كلها أمور يجب أن تقوم بأحجامها الحقيقية ما أمكن والا أعقبها نوع من الإحباط حينما تتكشف سلبياتها أو تتعاقب مشكلاتها دون توقع مسبق لنتائجها .

ويبدو أنه لابد من توفير عدة دراسات جدوى علمية محايدة ذات طابع إحصائى ، لاتكتفى بتعداد مزايا نظم الجامعات المفتوحة فى المجتمعات الخارجية المتقدمة التى يتشابه القليل من إمكاناتها وأوضاعها مع أمثاله فى مصر ، ولكن قد يختلف أغلبها عنها إلى حد كبير . وينبغى أن تحدد متطلباتها وأولوياتها وفتراتها وشهاداتها ورسومها ، وتحدد مراحل تنفيذها على صعيد الواقع وعلى ضوء مدى إمكاناتها وضروراتها فى حياة مصر الحالية والمستقبلية القريبة أيضا .

وإذا ما انتهت الاستبيانات العلمية المنوعة إلى مايوصى بقيام هذه الجامعة حقا ، قد يكون من المفيد تجربة تنفيذ بعض أولياتها العملية الملحة أولا ، على المستوى الأنسب ، وعلى نطاق محدود وأسس صريحة ، للتعرف على مدى الاقبال على هذا الأسلوب من التعليم ، ومدى أهلية المتقدمين إليه ، ومدى القدرة على الاستمرار فيه ، ومدى الجدية في التعامل معه والاستفادة منه ، ومدى ماسوف يترتب عليه من تغييرات في المركب الثقافي والمهني للمجتمع ، ومدى احتياج مختلف المؤسسات العملية والانتاجية والثقافية لتخصصات ومهارات شاغرة يمكن البدء بها أو الاعداد لها ، ويمكن اجتذاب الدارسين إليها . ثم تقدير مدى التكاليف لمختلف متطلبات ومناحى هذا النوع من التعليم ، بالنسبة لمؤسسة ، وبالنسبة لما يمكن أن تتحمله منها الدولة أو الهيئة المسئولة عنه ، ومدى مايمكن أن نتحمله الدارس منها ، مع تحديد تكييفها القانوني إزاء مايكفله الدستور القائم من مجانية التعليم بكل مراحله ولكافة المواطنين .

<u>دراسات مختارة</u>

- المجالس القومية المتخصصة — (المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا — شعبة التعليم الجامعى) :
الجامعة المصرية المفتوحة — القاهرة ١٩٨١ — ص ٣١ — ٤٠
الجامعات والتعليم المستمر من أجل التنمية — القاهرة ١٩٨٥ — ص ١٠٩ — ١٣٢ ٠
التعليم العالى عن بعد — القاهرة — مايو ١٩٨٨ ٠
التعليم المستمر — القاهرة ١٩٨٤ ٠

- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية :
استطلاع رأى حول الجامعة المفتوحة — حول فاعلية البرامج التعليمية فى التليفزيون — اكتوبر ١٩٨٧ ٠
خطة استطلاع الرأى حول إنشاء جامعة مفتوحة فى مصر — اكتوبر ١٩٨٧

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم :
الجامعة المفتوحة فى بريطانيا — عمان — نوفمبر ١٩٧٥
إمكانية قيام الجامعة العربية المفتوحة — عمان — نوفمبر ١٩٧٥
ندوة التعليم العالى عن بعد — المنامة — نوفمبر ١٩٨٦ ٠

- إهاب اسماعيل : نظام الجامعة المفتوحة (لجان المؤتمر القومى لتطوير التعليم) القاهرة — يوليو ١٩٨٧

- جامعة القدس المفتوحة : الطالب فى جامعات التعليم المفتوح عمان ١٩٨٦
مدخل إلى نظم التعلم المفتوح فى التعليم العالى — عمان ١٩٨٦ ٠

ـ عبد الوهاب البرلسى : التعلم عن بعد والجامعة المفتوحة ـ التربية المعاصرة ـ العدد التاسع ـ يناير ٨٨ ـ ص ١٠ ـ ٢٣

ـ ليلى العقاد : نحو جامعة عربية مفتوحة ـ ١٩٨٠

ـ محمد الأحمد الرشيد : ملف التعليم الجامعى المفتوح ... رسالة الخليج العربى ـ العدد ٢٢ ـ ١٩٨٧ ـ ص ١٩٩ ـ ٢٥٥

ـ مجلس الشورى (لجنة الخدمات) : الجامعات ، حاضرها ومستقبلها (لمجموعة من الباحثين) ـ القاهرة ١٩٨٥

ـ نادية جمال الدين : تعليم الجماهير فى مصر ودور الجامعة المفتوحة فى تحقيقه ـ التربية المعاصرة ـ القاهرة ـ يناير ١٩٨٨ ، ص ٤٤ ـ ٥٥

ـ وليد قمحاوى : جامعة القدس المفتوحة ـ التربية المعاصرة ـ القاهرة يناير ١٩٨٨ ـ ص ٢٤ ـ ٣١ .

- Bates, A.W., Trends in the use of Audio-visual Media in Distance Education systems Around the World, 1982.
- David, Stroud, and Thompson, eds., Learning at a Distance, 1982.
- Faure, E., (J. a.), Learning to be ...., UNESCO, Paris 1972.
- Harrington, F.M., The Future of Adult Education, 1977.
- Into the 1990s: The Role of the Open , University, 1986.
- Kaye, A. and Rumble, G., Distance Teaching for Higher Education, 1981.
- Life Learning and Higher Education, 1985.
- Mackenzie, N.,(J.a.), Open Learning, 1975.
- Perry, W., Open University, 1976.
- Rumble and Harry, eds., The Distance Teaching University, 1982.
- Swift , Betty, Betty, What Open University Studies have done, 1982.

الفصل السادس

" مقترحات وتوصيات "

يتضح من سياق العرض المتقدم أنه إلى جانب ما حققته سياسة الدولة من صور العدالة الاجتماعية فى تعميم المجانية ، وأسس القبول ، والعملية التعليمية ، والخدمات الاجتماعية ، للطلاب فى الجامعات المصرية ،لازال المجال متسعا لاجراءات أخرى تقضى على المعوقات المختلفة التى تعترض تكافؤ الفرص فيها ،ومنها ما تتضمنه المقترحات والتوصيات التالية فى قليل من التفصيل :

أولا : توجيه الأولوية فى تطبيقات العدالة الاجتماعية فى المجالات التعليمية لمثل ما أكده الاعلان العالمى لحقوق الانسان فى عام ١٩٤٨ من أنه "يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الانسان واحترام حقوقه والحريات الأساسية له ". وهو مطلب جوهرى يتصل بمجال التعليم الجامعى أكثر مما عداه . ويستوجب ،فيما تواضعت عليه أسس الديموقراطية والفلسفة التعليمية ، تزكية التطبيق العلمى لمسببات الأمن النفسى وتنمية الكرامة الشخصية والفعالية الاجتماعية للشباب ، عن طريق إتاحة المزيد من تكافؤ الفرص فى حق الاختيار وحرية التعبير ، وممارسة الحقوق والمسئوليات المشروعة لكل طلاب الجامعات فضلا على أساتذتهم وما يكون لهم عليهم من قدوة مؤثرة . كما يتطلب إتاحة العوامل المؤدية إلى تحقيق التوازن بين التخصص الأكاديمى وبين المعرفة المتفتحة بمعناها الواسع والمنهج العلمى والخبرة العملية ، بما يحقق وحدة الثقافة والتكامل فى شخصية الشباب المتعلم وما يتخرج به من مؤسسته الجامعية إلى مجالات الحياة العملية . (وتراجع ص ٦٩).

ثانيا : ضرورة الحسم فى إلغاء ما ترسب حتى الآن من استثناءات تخل بتكافؤ الفرص فى نظم القبول بالجامعات المصرية . وأخصها فيما هو معروف مغبة التوانى فى إلغاء معادلة المستوى العادى للشهادة الثانوية البريطانية .G.C.E بمستوى الشهادة الثانوية العامة المصرية ، وقبول الحاصلين عليها بنسبة ٣٪ على أقل تقدير ، رغم اختلافها عنها فى مدة الدراسة وعدد المقررات وأثر الدروس الخصوصية ، فضلا على ما تؤدى إليه من ازدواجية فى أسس التعليم بمتطلبات الدراسة ، وكذا مع عدم صلاحيتها لما تشترطه الجامعات البريطانية ذاتها من الحصول على المستوى الرفيع لهذه الشهادة .G.C.S.E دون غيره .
وكذا ضرورة الحسم فيما تتضارب تطبيقاته حتى الآن من قرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن إباحة أو إلغاء تحويل الطلاب الملتحقين بجامعات خارجية إلى الجامعات المصرية دون أن يستوفوا مجاميع القبول بها ، سواء باسم التعاطف مع ظروفهم ، أو فى نظير تحصيل تبرعات مالية كبيرة معلنة ، بما يفرق بينهم وبين زملائهم على غير أساس سليم . (ص ٣٢ — ٣٣ ، ٧٥) .

ثالثا : الارتفاع ما أمكن بنسب الاستيعاب الحالية فى المدن الجامعية ومساكن الطلبة والطالبات المغتربين ، حتى لا يحرم من الاستفادة بها بقية الطلاب المضطرين إليها . وتخصيص المزيد من الاعتبار للظروف الاجتماعية والصحية وحداثة السن فى قبول الطلاب بها إلى جانب شرط تفوقهم الدراسى ، أخذا بالمبدأ القائل بأن هذا التفوق قد لا يتوقف على الاجتهاد الشخصى للطالب دائما ، بقدر ما يتأثر بما يحوطه من ظروف أسرية وأوضاع اجتماعية وبيئية . وهو ما يستوجب مضاعفة الضمانات الاجتماعية القائمة فى الجامعات

وخارجها ، لوقاية الطلاب ذوى الامكانات المادية المحدودة من مسببات الفشل الدراسى أو الضعف فى مستوى التحصيل . ومن وجه آخر وبناء على ما يتطلبه التوسع فى خدمات المدن الجامعية من ضرورة تنمية مواردها المالية ، لا بأس بما تكررت الدعوة إليه من إعادة النظر فى زيادة مصروفات ورسوم الاقامة فيها ، بقدر مناسب لا يعجز الطلاب عن أدائه ، لا سيما وأن قيمتها المتواضعة (وتتراوح بين خمسة وعشرة جنيهات شهريا) لم تتغير منذ ما لا يقل عن ٣٨ عاما . على أن يستمر التزام صناديق التكافل الاجتماعى بالجامعات بمعاونة غير المقتدرين منهم بنسبة ما من هذه الزيادة . (وتراجع صفحات ٥٦ — ٥٧ ، ٥٩) .

رابعا : على الرغم من أن دعم الدولة والجامعات للكتاب الجامعى منذ عام ٧٨ (وقد بلغ مجموعه الآن نحو ١٢ مليون جنيه) هو عمل مشكور فى سبيل تطبيقات العدالة الاجتماعية فى الجامعات ، إلا أن إطلاق هذا الدعم للقادرين وغير القادرين من الطلاب قد يتطلب الترشيد فى مثل الالتزامات الاقتصادية الراهنة ، وتركيز الاستفادة به على من يتقدم لطلبه دون حاجة إلى فحص حالة أو شهادة عوز . ويمكن توجيه ما يخص القادرين منه إلى ما بدأت به بعض الجامعات من استخدامه فى إنماء مكتبات الجامعات والكليات والأقسام ، وهو الاجراء الأمثل والأبقى ، مع وجوب النهوض بمستوى خدمات هذه المكتبات وإثرائها بكل ما يفيد الطلاب والباحثين من المراجع والدوريات الحديثة والوسائل المتقدمة . وتجربة ما تأخذ به المكتبات الخارجية من تنظيم أوقات الاطلاع فيها حتى ساعات متأخرة

من الليل ، وخلال العطلات بحيث يرتبط الدارس بها ويستفيد منها بما لا يستطيع اقتناءه من كتب يقتنيها غيره ، ويجعل مجتمعها العلمي والثقافي هو مجتمعه المفضل .

خامسا : من المعروف أنه على الرغم من التزايد الغالب المحمود في أعداد طلاب الجامعات المصرية إلا أن نسبتهم إلى تعداد السكان لم تزد في أفضل حالاتها عن ٧٣ر١٪ ، وما يعادل ١ر١٥٪ من شريحة السن ١٨ـ ٢٢ ، وما يوازي ٣ر٤٦٪ من الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة في نفس العام مع ترك نسبة كبيرة أخرى منهم ، وهم الأقل مجموعا ، خارج الجامعات وخارج المعاهد العليا أيضا . ولازالت هذه الأوضاع متدنية إلى حد ما إذا قورنت بأمثالها في الدول المتقدمة ، بل وبعض الدول النامية أيضا . ومن المأمول أن تزيد نسبة طلاب الجامعات إلى ما لا يقل عن ٢٠٪ من شريحة سن الشباب خلال العقد الحالي ، ثم ما بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪ خلال العقد التالي .

وللتوفيق بين تزايد الطلب الاجتماعي لتحقيق هذا الهدف وتحسبا لزيادة حاجة المجتمع إلى المستويات الجامعية في المستقبل القريب ، وبين واقع الأماكن والامكانات المحدودة في الكليات القائمة ، ينبغي تحقيق الدعوة الهادفة إلى استحداث نوعيات وتخصصات علمية وتكنولوجية متطورة تستوعب المزيد من أعداد الشباب وتحقق تكافؤ الفرص أمامهم ، وتعاونهم بالتالي على عبور الوضع الاجتماعي الذي تتفاوت قيمته حتى الآن بين الالتحاق بالجامعات وعدم اللحاق بها . (وتراجع ص ٢٨ ـ ٣١ ، ٨٠).

سادساً : تكررت الدعوة من وجه آخر إلى توجيه العدد الأكبر من طلاب المرحلة الثانوية إلى التعليم الفنى ، (أو تغيير التعليم الثانوى ذاته إلى تعليم فنى ومهنى متنوع) ، مع الاكثار من إنشاء المعاهد التكنولوجية العالية التى يمكن أن تمتص خريجيه وتخفف الضغط عن طاقة التعليم الجامعى ،وتكون بمثابة قنوات تعليمية عالية موازية له ،تشبع مطالب المجتمع وسوق العمل من الكوادر المهنية المتخصصة . وهى دعوة صائبة لولا أن العدالة تقتضى الاقرار بالأمر الواقع من أن تنفيذها يقتضى أولا معالجة ما يعانيه التعليم الفنى والتكنولوجى الراهن من شكلية المسميات ، وانخفاض المستويات ،وقلة الامكانات الحديثة ، وندرة التخصصات المتقدمة رغم ضخامة المعونات الدولية التى وجهت إليه ولم يستخدم أغلبها فيه ، فضلا على عدم وضوح المستقبل أمامه ،وبالتالى قلة تقبل المجتمع لنوعية خرجيه .

وإذا ما عولجت هذه المعوقات معالجة علمية جدية ارتفعت فاعلية هذا النوع من التعليم ، واحترمه الاستاذ والطالب ،وتقبلته الأسر ، وتعدلت نظرة المجتمع إلى مخرجاته ، وخف الضغط العددى بالتالى على التعليم الجامعى وتوزعت مخصصاته على العدد الأقل ،وقل اعتباره المصدر الوحيد لتقييم الفرد حتى الآن ،وهو ما يعنى هذا البحث الراهن بخاصة (وتراجع ص ٧٦) .

سابعا : تمتد تأثيرات العدالة الاجتماعية للجامعات مما تستوجبه مصلحة الفرد إلى ما تستوجبه مصلحة المجموع . وهنا لا يخلو من تأثير في المناخ الاجتماعي والثقافي للجامعات وطلابها نوعية منشآت الكليات ، ومدى توفر الحدائق ، وساحات الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية الملحقة بها . وهذه كلها أمور تتدنى إلى حد ملحوظ في بعض منشآت الجامعات الإقليمية التي تعوزها الهيئة الأكاديمية واللمسة الجمالية وتكاد تشبه منشآت المدارس التي قامت في مبانيها ، ولا يكاد طلابها يشعرون بميزة انتقالهم إلى مرحلة أرقى ، وهو ما يستوجب ضرورة الاعداد المسبق لطبيعة هذه المنشآت ومحتوياتها فضلا على توافر الحد الأدنى من الهيكل الاكاديمي ، قبل افتتاح أية كلية جديدة ، بل أي جامعة جديدة مهما تكاثفت الضغوط للتعجل في إنشائها . كما يتوجب العمل ما أمكن على الاقتراب من المعدلات العالمية التي تشترط لحدائق الجامعة ٥٠٪ من مساحتها ، وتجعل نصيب الطالب ١٥ مترا مربعا من هذه المساحة ، وتحدد عدد الطلاب حول التجربة المعملية بأربعة طلاب ، وتجعل مقاعد المكتبة لا تقل عن ١٠٪ من عدد الطلاب ، وتقدر منذ البداية مدى التوسعات الداخلية والخارجية المتوقعة في مبانيها .

ولما كان تنفيذ التجديدات التعليمية والاجتماعية بالجامعات يتوقف إلى حد كبير على مدى توافر الموارد المادية الضرورية له ، فلا بأس من مواجهة بعض مشكلات التمويل والانفاق في الجامعات ، ليس فقط من جوانبها المالية الصرفية التي

تعنى المختصين بها ، ولكن لما سوف يترتب عليها من نتائج
اجتماعية ، فى مثل ما يرد فى المقترحين ثامنا وتاسعا التاليين .

ثامنا : مع الإشادة بضخامة الاعتمادات المالية الحكومية المخصصة للتعليم والخدمات الاجتماعية للطلاب ، وتصاعدها السنوى المضطرد ، إلا أن نسبتها من إجمالى الموازنات العامة للدولة لم تتعد ٨ر١٠٪ من إجمالى الدخل القومى ، و ٤ر٣٪ لموازنة الجامعات ، ولا زالت أقل كثيرا من معدلات أمثالها فى أغلب الدول الخارجية (حيث تراوحت حول ١٢٪ من إجمالى الناتج القومى ، و ٢٠-٢٥ ٪ من موازنة الخدمات) ، ولا زالت المقدرة المالية للجامعات المصرية بحاجة إلى دعم كبير متواصل للارتفاع بمستوى الأداء فى تطوير رسالتها التعليمية وخدماتها الاجتماعية بصورة عادلة .

وتفضل الجامعات أن يقدر هذا الدعم على أساس تكلفة الطالب الفعلية فى العملية التعليمية وما يتصل بها من خدمات اجتماعية ، وفى حدود الأعداد المقيدة والمستجدة التى يقررها المجلس الأعلى للجامعات لكل جامعة وكل كلية على حدة — حتى لا يؤدى إسراف بعض الكليات فى فتح أبوابها على مصاريعها لآلاف الطلاب إلى الاخلال بتكافؤ الفرص فيما بينها وبين ما سواها من الكليات والطلاب . ولتنمية موارد الجامعات من داخلها بما يزيد من إمكاناتها ويخفف بعض أعبائها عن كاهل الدولة ، كثيرا ما وجهت الدعوة إلى تطوير شئون الوحدات والأقسام العلمية والعملية ذات الطبيعة البحثية والتكنولوجية والابتكارية والانتاجية فى الجامعات ، وما يتبعها من معامل ومستشفيات

ومزارع ومصانع للعمل والصيانه .. الخ ، بما يجعلها تغطـــــي بعض تبعاتها من إنتاجها الخاص ومن عملها فى مشاريع التنميـــة ، ومع مؤسسات الانتاج فى الداخل والخارج ، ما أمكن ، وقـــد يجعلها تتيح الفرص لطلابها للتدريب العملى فى مشروعاتهـــا الداخلية تمهيدا للقيام بدورهم فى خدمة البيئة وفى الحياة العامة.

ويرادف هذه الدعوة دعوة أخرى إلى تنمية أنشطة مراكـــز الخدمة العامة فى الجامعات ،ومضاعفة دوراتها التدريبيـــــة ودراساتها الحرة لطلبتها مجانا ،ولمن شاء من المواطنين فـــي مقابل رسوم مادية مناسبة لن تتعارض فى شئ مع مجانية التعليـــم النظامى . ويتطلب هذا أن تتسم برامجها بالتنوع والعمليـــــة والمرونه والارتباط بسوق العمل فى المجتمع . ويتعين علـــــى الجامعات فى الحالين أن تزيل المعوقات الروتينيه من طريـــق هذه المراكز وتلك ، وأن تتغلب على أسباب التباعد القائـــم بينها وبين مجالات الانتاج فى المجتمع.

تاسعـــا : إذا لم يقع تضارب قانونى بين ما نص الدستور عليه من مجانيـــــة التعليم كحق أساسى لكل مؤهل له وقادر عليه ،وهو حق مقـــرر لا تجوز للرجعة فيه ،من أجل مصلحة المواطنين بكافة ومن أجـل كرامة ذوى الدخول المحدودة منهم بخاصة ، وبين ما جـــرت عليه الجامعات المصرية مؤخرا وأجازة تقرير لجنه الخدمـــات بمجلس الشورى عن "موضوع الجامعات حاضرها ومستقبلهـــا " من إمكان قبول تحصيل رسوم وتبرعات مالية معلنه عند بدايـــة التحاق الطالب المستجد بكليته ، أو تحوله من كليه إلـــــى

أخرى أو جامعة إلى أخرى ، وعند أدائه الامتحانات لأكثر من مرة في السنة الواحدة ، وعند طلبه شهادات النجاح ، وعند التسجيل للدبلومات والدراسات العليا ، وقبيل مناقشة الرسائل وهو ما لم يواجه بمعارضة معلنة من المستفيدين بكل هذه الحالات في مقابل أداء ما يتراوح بين خمسة جنيهات كحد أدنى وما بين ٣٠٠ — ٥٠٠ جنيه أو ١٠٠٠ جنيه كحد أعلى ، فلا بأس إذن من مواجهة الأمر الواقع رغم حساسيته الشديدة ، مادامت الدولة وجهات التشريع لم تعلن شجبه أو خطأه .

وتتطلب هذه المواجهة تشجيع أولياء أمور الطلاب الموسرين على مساهمتهم في توفير الدعم المالي لمتطلبات التعليم الجامعي ، بناء على التضارب الصارخ بين ضخامة تكاليف تعليم بعض أبنائهم في المدارس الخاصة ومدارس اللغات والمدارس الأجنبية قبل الجامعية ، وبين ما هم مقبلون عليه من الانتفاع بفرص التعليم المجاني في الجامعات وفي مقابل جنيهات معدودات .

ويمكن أن يثمر هذا الوعي من طريق أحد البدائل المقترحة التي نقارن بين فوائدها وعيوبها معا فيما يلي :

١ — التزام خريجي المدارس الثانوية الخاصة والأجنبية بأداء مثل أو مثلي مصروفاتها الرسمية على أقل تقدير طوال دراستهم الجامعية ، ماداموا قد صرفوا من قبل ومن تلقاء أنفسهم وباختيارهم الخاص عن مجانية التعليم الحكومي لسنوات طوال .

وقد يؤخذ على هذا الاقتراح أنه يرتب نظامين للتعامل المالي في آن واحد داخل الجامعات ، وهو أمر شكلي قد يؤدي تلقائيا وتدريجيا من وجه آخر إلى عدم الاقبال على المدارس الخاصة والأجنبية أصلا ، ويساعد بالتالي ومن حيث لا يحتسب على القضاء على عيوب الازدواجية القائمة في أسس التعليم ومؤسساته المتنوعة .

٢ — تنظيم دعوة عليا جادة إلى وجوب قيام كبرى مؤسسات المال والاستثمار والانتاج لاسيما تلك التي تستفيد من مخرجات الجامعات ، وكذا صناديق الخدمات في المحافظات والمحليات ، وكبار أصحاب رؤوس الأموال من أثرياء المواطنين بالتبرع أو الاشتراك في توفير المنشآت والتجهيزات والأجهزة المطلوبة للجامعات ، أو تخصيص منح مجزية لبعثات النبوغ والتفوق في مختلف التخصصات ، وكل ذلك في مقابل حوافز معنوية مغرية مثل تسمية بعض المدرجات أو المعامل أو المكتبات أو مراكز البحوث بأسماء من تبرعوا بنفقاتها ، أو منحهم أوسمة تقديرية خاصة تخصص للمشاركات الوطنية الفذة والجهود الذاتية الكبيرة ، حسبما يتفق مع حجم ما يسهمون به في تمويل المجال الجامعي .

وهذه دعوة كثر الحديث عنها ، ويؤخذ عليها مع أهميتها ، أن حصيلتها المالية قد تتوافر في سنة وتحجب في أخرى ، كما قد تبدأ بحماس شديد ثم يفتر حماسها بعد قليل .

٣ — اقتراح ما سبق ترديده أيضا من فرض نسبة ضريبية تصاعدية معقولة على الشرائح العليا من صافى الدخل العام (فيما يزيد عن ٢٠ ألف جنيه مثلا) — على أن توجه هذه النسبة لمصلحة التعليم الجامعى بخاصة ، وتفرد لناحية معينه من خدماته حتى تظهر تأثيراتها فيها ، ولا تكون فعلة لجهات أخرى فى أن تطالب بمثلها لنفسها .

٤ — النظر فى إمكان البدء بتجربة حسن الظن بالمبادرة الشخصية من الطلاب أنفسهم ،عن طريق تضمين استمارة الالتحاق بالكليات التى رشحوا لها ما يؤكد للطالب أن المجانية الكاملة مكفولة له بنص الدستور ،وأن له الخيار المطلق فى أن ينتفع بها كاملة ،أو أن يبدى رغبته فى أداء تكاليف تعليمية كاملة أو أداء نصفها (وفق ما تقدره الجامعات لهذه التكاليف) إن لم يكن بحاجة إليها ، فى الخانه المخصصة لها .

ويلحظ هنا أن هذا الاختيار الشخصى المقترح يختلف فى مضمونه جذريا عما كان سائدا فى الالتحاق بالجامعات قبل تقرير مجانيتها الدستورية ، حيث يجعل المجانية هى الأصل ويجعل مادونها فى حكم الاستثناء ، كما أنه لا يشترط تقديم طلب خاص للانتفاع بها أو التعرض لأى مظهر من مظاهر الحاجة أو ما يؤدى إلى إراقة ماء الوجه . ويمكن أن تقدم إستمارة الاختيار ومعها قيمة التكاليف المتوقعة فى حوالة بريدية ، إلى مكتب التنسيق رأسا وليس إلى الكليات نفسها ، حتى لا تقوم ثمة شبهة

للتمايز فيها بين قادر وغير قادر ، أو بين من يطلب المجانيـــــة ومن يرفضها ٠

وذاك اقتراح حساس كما تقدم ، وقد يؤخذ عليه احتمـــال نكوص الطالب عما قرره بنفسه من دفع تكاليف تعليمه أو بعضهـــا لسبب ما في سنة دون أخرى ٠ وعلى أية حال فلا بأس مــــن أن ترصد خطوات هذه التجربة إحصائيا ، لو أخذ بها لنحـــو أربعة أعوام مثلا ، من أجل التعرف على عقباتها ، وعما إذا كانت نتائجها مجزية ، أم غير قابلة للاستمرار ، وعما إذا كان حســن الظن بوعي المقتدرين من الطلاب ومن فئات المجتمع قد وقع فـــي موضعه أم أتى بغير ذلك (وتراجع ص ٢٢ ـــ ٢٨) ٠

عاشـرا : أبدى البحث الراهن وجهة نظر موسعة في شأن ما شغلت بـــه الأقلام حيناً إزاء ظاهرة تزايد فائض من لا تستوعبهم الجامعـــات المصرية القائمة من خريجي الدراسة الثانوية العامة عاما بعد عـــام واغتراب بعضهم للدراسة في جامعات خارجية ، مع ما يترتب علـــى ذلك من استنزاف العملات الحرة ، ومخاطر الانفصال عن الأهـــل ، واحتمالات التأثر بتيارات أجنبية غريبة ، وهو ما أدى إلى النظـــر في إمكانات استحداث جامعة مصرية أهلية بمصروفات ، وناقـــش هذا البحث مبررات الآراء المؤيدة لهذه الفكرة وصنفها في ثلاثين بندا ، وكذا الاعتراضات المناهضة لها وصنفها هي الأخـــرى في ثلاثين اعتراضا وفاضل بينهما ، وخلص في توصياته إلـــى أنه إذا اقتضت الحاجة القصوى إنشاء مثل هذه الجامعـــة المقترحة دون أن يقوم مقامها بديل يفضلها مثل الجامعة المفتوحة ،

فانه يمكن تنهيمها كملحق مسائى بمصروفات لاحدى الجامعات الكبرى القائمة ، وذلك مع تحفظات واشتراطات لازمة (تراجع تفاصيلها فى صفحات ١٠٧ ـ ١١٠).

حادى عشر : وأسهم البحث الراهن برأى مفصل كذلك فى شأن مناقشات الدعوة النشطة القائمة حتى الآن إلى توسيع مداخل التعليم العالى والجامعى والفنى فى مصر ، واستكمال تكافوء الفرص والعدالة الاجتماعية فيه ، عن طريق إنشاء جامعة مصرية مفتوحة ذات كيان علمى وتكنولوجى ومهنى معترف به ، وذات معايير مرنه تختلف بعض الشىء عن ركائز الجامعات الاكاديمية القائمة .

وزكى البحث فكرة هذه الجامعة حين الضرورة إليها ، باعتبارها نمطا لتعليم متطور يستحق التجريب ، وهى تزكية مشروطه بعدم التقصير فى دعم الجامعات القائمة ، ووجوب تقديم مبررات هذه الجامعة فى حجمها الواقعى ما أمكن ، وفى حدود الأمر الواقع من ظروف الدولة والمجتمع ، ثم الاطمئنان إلى توفير أكبر قدر من المقومات الضرورية لها قبل إعلان افتتاحها .

ويحسن توفير عدة دراسات جدوى علمية محايدة ذات طابع إحصائى تعين متطلبات هذه الجامعة المقترحة وأولوياتها وفتراتها وشهاداتها وتكاليفها ، وتحدد مراحل تنفيذها على صعيد الواقع ، وعلى ضوء مدى الحاجة الفعلية إليها فى حياة مصر الحالية والمستقبلية أيضا . وإذا ما انتهت الاستبيانات العلمية والاحصائية المنوعة إلى ما يوصى بقيام هذه الجامعة حقا ، قد يكون من المفيد تجربة تنفيذ بعض أولياتها العملية

الملحة أولا ، على المستوى الأنسب ، وعلى نطاق محدود وأسس صريحة ، للتعرف على مدى الاقبال على هذا الأسلوب من التعليم ، ومدى أهلية المتقدمين إليه ومدى القدرة على الاستمرار فيه ، ومدى الجدية في التعامل معه والاستفادة منه ، ومدى ما سوف يترتب عليه من تغييرات في المركب الثقافي والمهني للمجتمع ، ومدى احتياج مختلف المؤسسات العملية والانتاجية والثقافية لتخصصات ومهارات شاغرة يمكن البدء بها أو الاعداد لها ، ويمكن اجتذاب الدارسين اليها . ثم تقدير قيمة التكاليف لمختلف متطلبات ومناحي هذا النوع من التعليم ، بالنسبة لمؤسسته ، وبالنسبة لما يمكن أن تتحمله منها الدولة أو الهيئة المسئولة عنه ومدى ما يمكن أن يتحمله الدارس من مصروفاتها ورسومها ، مع تحديد تكييفها القانوني ازاء ما يكفله الدستور القائم من مجانية التعليم بكل مراحله ولكافة المواطنين (وتراجع التفاصيل في ص ١٢٢ ــ ١٣٩) .

((تصويبات لأخطاء الآلة الكاتبة))

ص	س	التصويب
هـ	١٩ — ٢٠	بين أعداد الطلاب وبين أعداد هيئات التدريس .
٤	٨	المنتفعون بهـــا
٥	١٦	نوعية خلفيتـــه
	١٨	الحد الأدنى بالتالى
٧	٢	تحييد العامل المادى
٨	١٤	ودراساته العليـــا
	١٥	قادرة علــى
٩	٩	المحافظات النائيـــة
١٠	٧	٢٥٥٢٫٤٠١
١٢	١	التكاثف الطلابـــى
١٣	٣	ثم الى ١٫٢ % فى عام ٨٧ — ٨٨
١٣	١٣	وهبطت الى ١٣٫٢% فى عام ٨٧ — ٨٨ .
١٤	٢ (بعد الجدول)	الإحدى عشـــرة
١٨	٥	لتقاليدها البيئيـــة
٢١	٤	لتكوين ظهير ثقافى من شعبية الثورة
٢٢	١٧	الآن ٦٦٩٫٧ مليون جنيـــه
٢٣	٦	وأصبح ١٣٢٣ جنيها فى عـــام ٨٧ — ٨٨
٢٣	٨	عنه فيما عداهـــا
٢٥ — ٢٦		يحل كل من الجدول رقـــم ٦ والجدول رقـــم ٧ محل الآخر
٢٧	١٢	ولم تكـــف
٢٨	٢	أو منة منهـــا
٣١	٩	على تحصيـــل
٣٣	٤	بالنسبة لمصـــر
	٩	أعلى معدلاتها
	١٠	(وهبطت الآن إلى ١٣٫٢ %)
٣٤	١٨	وحبذ هذا الاتجاه
٣٥	٢٠	أبناء القادرين ماليا
٤٠	٢ — ٣ يضـــاف	(وألغى هذا الاستثناء مؤخرا بالنسبة لطلبة جامعة بـــيروت العربية) .
٤٢	١٥ — ١٦	١٠٥ و٧٢ ألف طالـــب
	١٩	حربين جامعيـــين
٤٣	١٠	إلا بمقـــــدار
٤٤	٢٢	ويشكل هـــــذا
٤٥	٢	كل من الدراستين
٤٦	١	وقد يقلل عدم كفايتهـــا
٤٨	١٠ — ١١	تتصل نهاية الفقرة الثانية ببداية الفقرة الثالثـــة
٥٥ أ	١	دراسات مختـــارة
٥٥ ب	١١	محمد ســـــمير
٥٧	٥	صناديق التكافـــل
	١٥	بصوره المختلفـــة
٦٠	١٢	الاقـــتراض
٦٤	٢	لكافة المجـــالات

« تصويبات لأخطاء الآلة الكاتبة »

ص	س	التصويب	ص	س	التصويب
٦٤	١٧	من أوليات العدالة	٧٩	١٨	اقتناء
٦٥	١٤	أما ونموذجا	٨٠	٨	للإحصاء المتوفر لدينا
	١٥	الآمن		١١	لاندفع
٦٦	٦	والوافدات		١٧	تكافأت
٦٧	٦	وفروعهما		١٨	ومناسباتها ، لما يدل
	٦	الطلبات المقدمة	٨١	٧	بين الأفراد
	١٨	ضمت		٧	حينا
٦٩	٩	نظير استهلاك		٨	وفرض الوصاية
٧٠	١٤ـ١٥	عدم تفوقهم العلمي لايجعلهم	٨٧	٢	المرصودة للوفاء بمتطلباتها
			٩٢	٣	المقبولون بالمعاهد
	١٧	إذ كان		٣	جملة المقبولين
٧١	٥	تكاليف المعيشة	٩٦	١١	وتوطين
	٨	ويومه الدراسي	٩٨	٩	غير ذات موضوع
	١٤	بمتوسط	٩٩	١٧	دون الحصول منه
٧٥	٣	المدينة	١٠٠	٥	عدم الإضرار
	٤	هذه الصعوبة بتيسير	١٠٣	١٤	لوحظ أن ٩ %
٧٧	١٧	بين ٨٠ و ٩٦ جنيها	١٠٦	٥	ما يسود
٧٨	٧ بعد الجدول	أداة لاستثمار طاقات		١٤	المتجمعة
		الشباب والشابات	١٠٧	١٩	وتشعبها
٧٩	١	لتيسير	١١٠	٤	ذكرت به في
	٣	تحتلها	١١١	١٧	ولن يتفق
	١١	مقدار	١١٢	١	إعانة الدولة
	١٤	واحدًا فواحدًا	١١٣	٤	موازناتها
	١٧	محددة		٢٠	في عام ١٩٢٥

((تصويبات لأخطاء الآلة الكاتبة))

ص	س	التصويب
١١٥	١٣	لم تبلغ
١١٨	٣	والإشراف على المجتمع الطلابي
	٢٢	دراسته
١١٩	١١	الصفة التكنولوجية
١٢٠	١١	مبعوثو الدول
١٢٣	٩	دون مكاتب القوى العاملة
١٢٥	١	من عام ١٩٧٥
	١٢	ذوو المقدرة
١٢٧	١٢	كان لكل مشروع ميزاته
	١٨	الامتحانات
١٢٩	٢	الدراسات النهارية الأصيلة
١٣٥	١٩	تسترشد الآمال
١٣٧	٢٢	لاتتعهد
١٣٨	١٨	التعلم الذاتي
١٣٩	٢١	التعلم الذاتي
١٤١	٢٠	وفي مقابل
١٤٢	١٤	والتعيينات
	١٤	وفعالياتها
	١٦	وتؤمن
	١٧	تتوائم
	١٧	قراءاتها
١٤٦	١	تتوائم
	٤	لمدى الحاجة إليها
	٧	ولايزال يتشكك إلى حد ما
١٤٨	١١	بناءً على
١٥١	٦	منشئوها
	١٢	(ص ١١٠ – ١١٥)
١٥٤	٢	في عام ٨٣ – ٨٤
	٤	تتبع
	١٥	بحسبه
١٥٧	١٧	العاملين
١٥٨	١	بين التخصص العلمي
١٦١	١٠	لوسم
		توصل نهاية الفقرة رقم (٣)
		ببداية الفقرة رقم (٤)
١٦٣	٢٠	شاءوا
		توصل نهاية الفقرة رقم (٣)
		ببداية الفقرة رقم (٤)
	٢٢	موضوع بعينه
١٦٤	١٦	مع أمثالها
١٦٥	٩	بالنسبة
	١١	يتحمله الدارس منها
	١٢	يكلفه
١٦٨	١٠	يحذف اسم Betty الثاني
١٦٩	٤	تقضي على المعوقات
	٢٠	(وتراجع ص٨١ – ٨٢)

((تصويبات لأخطاء الآلة الكاتبة))

ص	س	التصويب
١٧٠	٩ـ١٠	يضاف (وحددت مهلة هـــذا الإلغاء مؤخرا بثلاث سنوات) ٠
	١٥	(ص٣٩ ـ ٤١ ، ٨٨ ـ ٨٩)
١٧١	٩ـ١٠	(وتراجع صفحات ٦٧ ـ ٦٨ ، ٧٠ ـ ٧١) ٠
١٧٢	٩ـ١٠	المعاهد العالية
	٢١ـ٢٢	(وتراجع ص٣٢ ـ ٣٣ ، ٩٦) ٠
١٧٣	١٣	لنوعية خريجيــه ٠
	٢٠	(وتراجع ص٩٠) ٠
١٧٦	١٧	لاتجوز الرجعـــة فيـــه
	١٩	وأجازه تقريـــر
١٧٧	١٩	مادموا قد صدفـــوا عـــن
١٧٩	٦	ولا تكون تحلّـة
١٨٠	١٠	(وتراجع ص ٢٧ ـ ٣١)
١٨١	٣	(تراجع تفاصيلها فى صفحـــات ١٢٧ ـ ١٣٠) ٠
	١١	باعتبارها نمطا
	١٥	قبل إعلان افتتاحهـــــا
١٨٢		(وتراجع التفاصيل فى ص ١٤٥ وما بعدهـــا) ٠